



الموضوع

واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية في ظل الأزمات

—دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي—

خلال الفترة 2005–2016

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ المشرف

رحال فاطمة

إعداد الطالبة

شيخي رزيقة

السنة الجامعية: 2017–2018

شكر و تقدير

احمد الله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقني لإتمام عملي هذا على هذا النحو أتقدم بشكري الكبير لأستاذتي رحال فاطمة لقبولها الإشراف على هذا البحث وعلى ما قدمته لي من توجيهات قيمة،

كما أسجل شكري وتقديري لكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

كما لا أنسى كل من شجعني بالكلمة الطيبة والابتسامة وبالثناء

إلى كل هؤلاء أقول

شكراً

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأهل والأقارب

والى كل الزملاء والأحباب

أهدي هذا العمل

الملخص:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم حركة لرؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا ، حيث تعتمد عليه الدول من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم و الرقي ، خاصة مع ما يشهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات ،وتكمن أهميته باعتباره أهم أداة تمويلية ووسيلة لجلب التكنولوجيا وتوفير العملة الصعبة والتقليل من حجم البطالة من خلال توفير فرص للعمالة و تحقيق التنمية الاقتصادي بصفة عامة ، وقد حاولنا من خلال دراستنا رصد وتحديد مدى التأثير الذي ولدته إنعكاسات الأزمات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي.خلال الفترة 2005-2016، وبعد الدراسة والتحليل توصلنا إلى أن الأزمات الاقتصادية أثرت بشكل سلبي على حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية لدى هذه الدول وبشكل متفاوت نسبيا بينها حيث يعتمد ذلك على مدى انفتاحها الاقتصادي وتكرزت هذه الاستثمارات جغرافيا في دول محددة دون غيرها (مصر، السعودية والإمارات العربية المتحدة) وقطاعيا: في قطاعي الخدمات والعقار.

ABSTRACT :

The foreign direct investment is one of the most important movement of capital that has developed countries depend ont it improven its economy and archieve development in order to catch up with progress and progress.especially with the current world changes and developments at all levels and its importance as the most important financing tool and means of bringing technology .providing hard currency and reducing unemployment opportunities .Through our study, we have attempted to monitor and quantify the impact of the economic crises on the flow of foreing direct invesment to the GCC countrius during the period 2005_2016 ?

After the study and anlysis,we found that the economic crises negatively affected the volume of foreign direct investment flows to these countries in a relatively unever manner,depending on the extent of the extent of their economic openness these investments were concentrated geogra phically in specific countries (egypt,saudi arabia and the united arab emirates/and sectorally :in the services and real estate sectors.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
III	الشكر و التقدير
IV	الملخص باللغة العربية والانجليزية
V	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الجداول و الأشكال و الملاحق
أ- هـ	مقدمة عامة
52 - 7	الفصل الأول : مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر
7	تمهيد
8	المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
8	المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
12	المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر واهدافه
16	المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
22	المبحث الثاني : تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر
22	المطلب الأول : الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر
25	المطلب الثاني : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر
28	المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر
31	المبحث الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
31	المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية
31	المطلب الثاني : نظرية الحماية
32	المطلب الثالث : النظريات القائمة على هيكل السوق
35	المطلب الرابع : النظريات التجميعية او التركيبية
38	المبحث الرابع : المناخ الاستثماري
38	المطلب الأول : مفهوم المناخ الاستثماري
39	المطلب الثاني : مكونات المناخ الاستثماري
44	المطلب الثالث : مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

52	خلاصة الفصل
101-54	الفصل الثاني : الإطار النظري للازمات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2016
54	تمهيد
55	المبحث الأول: الإطار النظري للازمات الاقتصادية
55	المطلب الأول: ماهية حول الازمات الاقتصادية
59	المطلب الثاني: أسباب والنظريات للأزمات الاقتصادية
66	المطلب الثالث: معابر تدويل الأزمات الاقتصادية
71	المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008
71	المطلب الأول : جذور الأزمة المالية العالمية
73	المطلب الثاني : اسباب الازمة العالمية
76	المطلب الثالث : تداعيات الازمة على اقتصاديات العالم
78	المطلب الرابع: تداعيات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية
82	المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية
82	المطلب الأول : جذور الازمة
84	المطلب الثاني : اسباب الازمة
86	المطلب الثالث : تداعيات الازمة على الدول المتقدمة
88	المطلب الرابع: تداعيات الازمة على دول مجلس التعاون الخليجي
90	المبحث الرابع : الأزمة النفطية نهاية 2014
90	المطلب الأول : نشأة الأزمة النفطية
91	المطلب الثاني : أسباب الأزمة النفطية
93	المطلب الثالث : انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المنتجة
96	المطلب الرابع : تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية
101	خلاصة الفصل
102-	الفصل الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي
103	تمهيد
104	المبحث الأول : الايطار النظري حول مجلس التعاون الخليجي
104	المطلب الاول : نشأة مجلس التعاون الخليجي

108	المطلب الثاني : أهداف مجلس التعاون الخليجي
108	المطلب الثالث : مكانة مجلس التعاون الخليجي في التنظيم الدولي
109	المطلب الرابع: خصائص اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي
112	المبحث الثاني : سياسيات الاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 2005-2016
113	المطلب الأول : تشريعات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي
115	المطلب الثاني : الحوافز و الضمانات الممنوحة و المناطق الحرة
122	المطلب الثالث : مؤشرات المناخ الاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005 - 2016 .
122	المبحث الثالث : انعكاسات الأزمات المالية والنفطية خلال الفترة 2005-2016 على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي .
122	المطلب الأول : التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمات الاقتصادية
132	المطلب الثاني : التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005-2016 .
138	المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي .
145	المطلب الرابع : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي .
147	خلاصة الفصل
148	الخاتمة العامة
154	قائمة المراجع
163	الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال

و الملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملاحق


1- قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار الاجنبي الغير مباشر	10
02	مكونات مؤشر كوف للعملة	46
03	تقسيمات المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحسب درجة المخاطر	51
04	درجات مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	52
05	السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الاجنبي في دول المجلس	114
06	المؤشر المركب للمخاطر القطرية لدول مجلس التعاون	116
07	مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية لدول مجلس التعاون الخليجي	117
08	الترتيب العالمي لدول مجلس التعاون في مؤشر التنافسية 2004-2006	118
09	الترتيب العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر التنافسية 2007-2009	119
10	الدول العربية العشر ذات الاقتصادات الاكثر تنافسية	120
11	ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الشفافية	120
12	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال الفترة 2005-2016	123
13	تطور المشاريع الاستثمارية الاجنبية الجديدة الواردة الى الدول العربية من دول العالم	129
14	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى دول مجلس التعاون خلال الفترة 2005-2016	130
15	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر الى الدول العربية خلال الفترة 2005-2016	133
16	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر الى دول مجلس التعاون خلال الفترة 2005-2016	135
17	توزيع اجمالي مشاريع الاستثمارات الجديدة الواردة الى الدول العربية لعام 2016	143

الصفحة	العنوان	الرقم
35	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	01
40	مكونات مناخ الاستثمار	02
57	ملخص تعريف الازمة المالية	03
62	دورة جوغلار(8 سنوات)	04
63	دورة كوندراتييف	05
72	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1984-2004 للولايات المتحدة الامريكية	06
76	طبيعة الازمة المالية العالمية سنة 2008	07
91	تنبؤات اسعار النفط 2014 خام برنت	08
95	الدول المتضررة من انهيار اسعار النفط	09
126	التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للدول العربية خلال الفترة 2005-2016	10
132	التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005-2016	11
134	التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة للدول العربية خلال الفترة 2005-2016	12
136	التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005-2016	13
137	تطور حجم الاستثمار المباشر الخليجي الصادر الى الخارج خلال الفترة من 2001-2009	14
139	رصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية نهاية 2010	15
140	قائمة اكبر 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بين عامي 2001-2012	16
142	نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الدول العربية لعام 2016	17
144	نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2016	18

3- قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لمجلس التعاون والعالم 2016-2008
02	الترتيب العالمي لمجلس التعاون في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية 2016
03	السكان والمساحة و الكثافة السكانية في دول مجلس التعاون
04	الترتيب العالمي لمجلس التعاون في انتاج واحتياطي النفط الخام 2016
05	الترتيب العالمي لمجلس التعاون في انتاج واحتياطي الغاز الطبيعي 2016
06	تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية بين عامي 2016-2006.
07	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية من جميع الدول من 2012-2001.



المقدمة العامة

1. تمهيد

تسعى مختلف الحكومات إلى إحداث تنمية اقتصادية دائمة و تحقيق الرفاهية لشعبها و يتأتى ذلك بإتباع سياسة تنمية شاملة عن طريق القيام بالعديد من المشاريع المتنوعة مما يستدعي توفير مصادر تمويلية بالحجم الكافي ، و نظرا لعدم كفاية المدخرات المحلية راحت تبحث عن موارد مالية من مصادر خارجية لكن مع تفاقم أزمة المديونية و تزايد عبء خدمة الديون مما أدى إلى عجزها عن الوفاء بالتزاماتها أصبح من الضروري البحث عن دليل آخر لأن البديل الخاص بالقروض الأجنبية أثبتت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه ، وهذا ما دفعها إلى التوجه لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ففي العقدين الأخيرين أصبحت مختلف الدول خاصة النامية تتسابق من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و سعيا منها إلى استمالة رأس المال الأجنبي، حاولت غالبية الدول البدء بإصلاحات جذرية لتحسين المناخ، الاستثماري ومنح المزايا والتسهيلات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق محاولة منها التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد و الانفتاح عليه خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال وفي ظل تزايد التكتلات الاقتصادية العالمية وتعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات إلا أن الأزمات المالية و الاقتصادية شكلت عائقا وتحديا كبيرا أمام طموحات تلك الدول.

وفي ظل هذه الظروف و التغيرات في الاقتصاد العالمي، عملت دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها جزءا من الدول النامية على مواكبة التطورات الحديثة التي يشهدها العالم، و الطموح لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية إلا أن هذا الانفتاح على الاقتصاد العالمي جعلها أكثر عرضة لتداعيات الأزمات المالية و الاقتصادية من الاقتصاديات النامية الأخرى..

• • •

II : تحديد اشكالية الدراسة

في ظل الظروف الغير مستقرة و التغيرات التي طالت أثارها مختلف اقتصاديات العالم وفي جميع القطاعات و ما أفرزته الأزمات المالية و الاقتصادية من تداعيات على مسار التنمية الاقتصادية للدول و باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم هذه الأدوات لتحقيق هذه التنمية برز للعيان أهمية دراسة تأثير هذه الأزمات على تدفقاته عن طريق مقارنتها بفترات سابقة لنشوء الأزمة وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي :

ماهي انعكاسات الأزمات الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005-2016 ؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية :

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وماهي أثاره؟
- هل أثرت الازمتين الماليتين الأوربية والامريكية على الاقتصاديات العربية بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة ؟
- هل كان أثر الأزمة النفطية متفاوتا بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- هل تأثير الأزمات الاقتصادية على المؤشرات الاقتصادية و المالية يؤدي إلى تأثير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ و ماهي أهم القطاعات المتأثرة ؟

III: فرضيات الدراسة

- يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المشروعات التي يقيمها و يملكها و يديروها المستثمر الأجنبي , اما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يمنح له الحق في الإدارة , و للاستثمار الأجنبي المباشر اثار سلبية و اثار ايجابية.
- عدم الانفتاح الاقتصادي للدول العربية جعلها اقل تأثرا بالأزمتين الأوربية والأمريكية.
- نعم لقد كان تأثير الأزمة النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي متفاوتا.
- اتجهت تدفقات الاستثمارات المباشرة الواردة على المستوى العالمي بعد الأزمات نحو الانخفاض إلا أنها في دول مجلس التعاون الخليجي عرفت انتعاشا.

IV: أسباب اختيار الموضوع

- دوافع شخصية المتمثلة في ميولنا للبحث في مواضيع العلاقات الاقتصادية الدولية و المالية الدولية
دوافع موضوعية ما أثبتته الدراسات الحديثة من تأثير كبير ودور خطير للازمات الاقتصادية على كل مكونات الاقتصاد
الحقيقي و شملت تداعياتها كل المجالات الاجتماعية والسياسية لذلك فهو موضوع جدير بالدراسة و الاهتمام
- تجربة مجلس التعاون الخليجي تمثل حلقة هامة من حلقات التكامل الاقتصادي العربي المنشود
 - محاولة إثراء المكتبة الجامعية بدراسة الموضوع من وجهة نظر جديدة الا وهي ربط متغير جديد وهو الأزمات الاقتصادية بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
 - صلة الموضوع بمجال تخصصي

V : أهمية الدراسة

يمكن استنتاج أهمية الدراسة من أهمية دراسة الأزمات التي حدثت فالأزمة المالية العالمية و أزمة الديون السيادية و الأزمة النفطية 2014 جل هذه الأزمات كان لها وقع لا يستهان به ليس فقط على الاقتصاد العالمي ككل , بل على اقتصاد الدول النامية ومنها العربية كذلك , والتي كان لها نتائج وخيمة أدت إلى الركود الاقتصادي الكبير وهذا ما انعكس سلبيا على جهود هذه الدول في مسار التنمية الاقتصادية و تحسين أدائها الاقتصادي مما يحتم على هذه الدول المتأثرة بانتهاج العديد من الإجراءات التي تحد من اثار هذه الأزمات الاقتصادية على اقتصادياتها حسب طبيعة و حجم التأثير

VI : أهداف الدراسة

نهدف من خلال بحثنا إلى تسليط الضوء على انعكاسات الأزمات الاقتصادية (المالية و النفطية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر , و محاولة الوصول إلى الحجم الحقيقي للتدفقات بعد تفاقم تلك الانعكاسات على جميع القطاعات الاقتصادية في جميع الدول بما فيها الدول العربية , و معرفة حجم الأثر الناتج عنها خاصة على الدول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها دراسة الحالة , متطرقين بذلك إلى تداعيات الأزمات الاقتصادية على اقتصادياتها.

VII : منهج الدراسة

من أجل محاولة الإحاطة بمعطيات ومتطلبات الموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد على المناهج

التالية :

المنهج الوصفي : وذلك من خلال وصف و تفسير الاحداث والظواهر المتعلقة بالجانب المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر و الازمات الاقتصادية و الوصول إلى حقيقة النظريات المفسرة للظاهرتين , إضافة إلى وصف طبيعة كل أزمة على حدي و ملاحظتها وعرض لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ورصد لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة المحددة في الدراسة .

المنهج التاريخي : والذي استخدم عند ترتيب تاريخ الوقائع الاقتصادية المتعلقة بظاهرة المدروسة و تفسيرها
المنهج التحليلي : و الذي استخدمناه في تحليل الإحصائيات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و عند تحليل الإحصائيات الخاصة باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في القطاعات الاقتصادية
منهج دراسة الحالة : تم استخدامه عند دراسة دول مجلس التعاون الخليجي كنموذج للدول التي تأثرت بهذه الأزمات

VIII : الدراسات السابقة

لقد قام بدراسة الموضوع أو جزء منه من زوايا مختلفة العديد من الباحثين في العديد من أطروحات الدكتوراه أو الماجستير إلا أننا سنتطرق على عرض بعض منها :

- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010 دراسة حالة الجزائر , كرامة مروة , مذكرة ماجستير جامعة بسكرة العلوم الاقتصادية , سنة 2011-2012 , تناولت فيه انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .
- الأزمات المالية العالمية و أثرها على الدول النامية دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية , صباغ رفيقة , مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان , سنة 2013-2014 وقد تناولت دراسة أثار أزمة الرهن العقاري على دول مجلس التعاون الخليجي .

IX : صعوبات الدراسة:

كأي دراسة واجهتنا صعوبات عديدة، ومن ابرز الصعوبات التي عرقلت الدراسة وجود اختلاف كبير في الإحصائيات من مصدر لآخر مما جعلنا نستغرق وقت كبير للمفاضلة بينها وكذا عدم إيجاد إحصائيات لبعض السنوات.

X : هيكل الدراسة

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول المدخل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتم تقسيمه إلى أربع مباحث المبحث الأول كان حول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و الثاني تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر و المبحث الثالث حول النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و المبحث الرابع حول المناخ الاستثماري

وفي الفصل الثاني تناولنا الإطار النظري للالتزامات المالية الاقتصادية خلال فترة 2005-2016

و تم تقسيمه إلى أربعة مباحث المبحث الأول حول الإطار النظري للالتزامات الاقتصادية و المبحث الثاني حول الأزمة المالية العالمية 2008 وأهم انعكاساتها و المبحث الثالث حول أزمة الديون السيادية والمبحث الرابع خصص لدراسة الأزمة النفطية نهاية 2014.

و الفصل الثالث بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول حول الإطار النظري حول مجلس التعاون الخليجي و الثاني بعنوان سياسيات الاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 2005-2016 و في الثالث تطرقنا لانعكاسات الأزمات المالية والنفطية خلال فترة 2005-2016 على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الأول : مدخل نظري للاستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد:

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين لم يتوقف الاهتمام بكل ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاقتصاديين ورجال الأعمال والباحثين لكل من الدول المتقدمة والنامية.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية ومدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، فقد كان من النتائج الأساسية لسيادة المذهب الرأسمالي الذي يقوم على الحرية الاقتصادية إلغاء القيود أمام حركة رأس المال بين الدول بشقيها المباشر وغير المباشر فتدفقت بذلك أحجام ضخمة من الأموال إلى كل بلدان العالم.

و نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المدخيل والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل وكذا تحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير تسعى مختلف دول العالم المتطورة والنامية بدون استثناء لاستقطاب هذا المورد الهام في التمويل، ويحظى هذا الاهتمام بأهمية خاصة في الدول النامية كون هذه الدول قد توصلت إلى قناعة أخيرا بان الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية ذلك لانخفاض تكلفته نسبيا مقارنة مع أسلوب الاقتراض المباشر الذي يولد مديونية ضخمة وتبعية اقتصادية وسياسية يصعب التخلص منها. وقد أدى ذلك إلى زيادة التنافس بين هذه الدول لرفع نصيبها النسبي من هذه التدفقات وذلك بواسطة العديد والسياسات وتقديم الكثير من الحوافز والضمانات لتلك الاستثمارات مما يساهم في توفير مناخ استثماري ملائم وسنحاول التعريف أكثر بهذه الأداة التمويلية من خلال أربعة مباحث نتطرق من خلالها إلى:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: المناخ الاستثماري

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب ومن المواضيع التي عرفت نقاشا واسعا وتباينا في تحديد مفهومه باختلاف وجهات نظر المحللين والمؤلفين كل حسب المدرسة الاقتصادية التي ينتمي إليها.

ومن أجل تحديد ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر قمنا بداية بتحديد مفهوم شامل له من خلال الإلمام بوجهات النظر المختلفة، ثم التعرض لأهم دوافعه وأهدافه أخيرا تحديد أهم أشكاله.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: الاستثمار لغة: ⁽¹⁾

الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر. "والثمر حمل الشجر وأنواع المال"، ويطلق الثمر على عدة معان، منها:

- 1- حمل الشجر، وهو ما ينتجه الشجر، ويطلق -بمجازا- على الولد، ومنه قولهم عن الولد: ثمرة الفؤاد.
 - 2- المال، ومنه ما نسبته الإمامان الطبري والنيسابوري إلى بعض المفسرين لقوله تعالى: (وكان له ثم فقل لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) [الكهف: الآية: 34] قالوا بأن المراد بالثمر في هذا المقام المال الكثير من صنوف المال.
 - 3- النماء والزيادة، ... وإنما سميت الزيادة ثمرا لأنها زائدة عن أصل المال.
- و يقال: ثمر الرجل ماله: ثمة وكثره، وثمر الله مالك أي كثره واستثمر الشيء جعله يثمر فيستعمل لفظ استثمار، وهو مصدر استثمار، للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به. كما يستخدم لفظ استثمار كمرادف بالانتفاع والاستغلال.
- مما سبق نقول أن "الاستثمار لغة، يراد به طلب ثمر المال الذي هو ثماؤه ونتاجه".

ثانيا: الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي:

- 1- يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه "كل استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح، ويمثل كل إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، بقصد زيادة الناتج في الفترات المستقبلية". ⁽²⁾
 - 2- كما يعرف الاستثمار بأنه "كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي". ⁽³⁾
- أي هو "تضحية بقيم (مبالغ) مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل. ويشير هذا التعريف الأخير إلى ثلاثة عناصر أساسية تصاحب عملية الاستثمار وهي:
- التضحية بقيم مالية أو مبالغ في الوقت الحالي.
 - توقع الحصول على قيم أكبر مستقلا مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.
 - أن هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.

⁽¹⁾ بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، اطروحة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 35-36.

⁽²⁾ ساعد بوراوي، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) -دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016-2017، ص 12.

⁽³⁾ بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص 30.

- كما يمكن أن نعرف عملية الاستثمار من خلال عناصر الاستثمار المتمثلة فيما يلي: ⁽¹⁾
- فالمساهمة (L'apport): إذ يقدمها المستثمر المعنوي أو الطبيعي، الخاص أو العمومي في شكل نقدي أو عيني، مادي أو غير ذلك.
 - غرض الحصول على الربح (Le but lucratif): يقوم المستثمر بعملة الاستثمار لغرض بنية الحصول على الأرباح أو الفوائد أو كليهما معا وإلا فلا تعد العملية استثمارا.
 - المخاطرة (Le risque): إن المساهمة التي يقوم بها المستثمر مجازف به لأنه غير متأكد من أن عملية الاستثمار تحقق ربحا، لذلك قد يتكبد قدرا من الخسارة بحسب مساهمته.
 - عامل الزمن (Le temps): فالمستثمر ينتظر وقتا معيناً لكي يجني ثمرة جهده، فهو لا يحقق الربح فوراً بشكل عام.
- وعلى العموم، فإن مفهوم الاستثمار يعني توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الاستثمارية المتاحة والتي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب فيه، أقل مستوى من المخاطرة، ولذلك فإن أي استثمار تصاحبه مخاطرة ولكن هذه المخاطرة بمستويات متباينة وتبعاً لهذا التباين يكون العائد متبايناً أيضاً ⁽²⁾، أي أن العلاقة بين العائد والمخاطرة وتبادلية إذ يزداد العائد كلما ازدادت المخاطرة ويقل بانخفاضها.

ثالثاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فهو ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ⁽³⁾ حيث تمثل الأوراق المالية صك يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد أو الحق في جزء من أصول منشأة ما. ⁽⁴⁾

كما عرف بكونه "شراء ورقة مالية أو عدة أوراق مالية استناداً إلى تحليل مناسب للعائد المقبول منها الذي يتعايش ودرجة المخاطرة له خلال مدة زمنية طويلة". ⁽⁵⁾

ومن خلال هذه التعاريف المختلفة يمكن لنا استنتاج تعريف للاستثمار الأجنبي غير المباشر والذي يطلق عليه أيضاً الاستثمار الأجنبي المحفظي كالتالي:

الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية: هو تملك المستثمر الأجنبي على بعض الأوراق المالية وبالتالي الحصول على عائد رأسمالي دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، يعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنه عبارة عن تملك دولة أو فرد في دولة أخرى لمجموعة من الأوراق التجارية أو مجموعة من السندات أو الأسهم (الاستثمار في المحفظة أو التوظيف المنقول).

⁽¹⁾ بشرول فيصل ورملاوي عبد القادر، الآثار الديناميكية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 3، معسكر، الجزائر، 2016، ص 45.

⁽²⁾ موافق عدنان عبد الجبار الحيزري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 115.

⁽³⁾ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 13.

⁽⁴⁾ منير إبراهيم هنيدي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 5.

⁽⁵⁾ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 159.

رابعا: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر: (1)

يكمن معيار التمييز بين ما هو مباشر وغير مباشر من الاستثمار في مسألة التحكم الفعلي (المراقبة الفعلية) في الشركة، وعليه فإن كان الشخص المستثمر متحكما في الشركة فهو يعد مستثمرا مباشرا، أما إذا لم يكن فهو غير مباشر، ويتحدد التحكم (المراقبة) بمقدار المساهمة في رأس مال الشركة، وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول، والجدول التالي يبرز أهم نقاط الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر :

جدول رقم (01) الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
- استثمار طويل الأجل.	- استثمار قصير الأجل مقارنة بالأول.
- يهدف إلى الحصول على الإنتاج.	- يهدف إلى تحقيق المضاربة.
- مسؤول على الخسائر والأرباح والمخاطر وله الحق في إدارة المؤسسة.	- ليس له الحق في الإدارة ولا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة.
- امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	- شراء أسهم وسندات.

المصدر: رحال فاطمة، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر: 2000-2010، رسالة ماجستير - غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص 82.

خامسا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين:

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين نورد البعض منها: يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. أي أنها "تأخذ شكل إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى كاستثمار طويل الأجل".

ومنه: فالشركة تقوم بالاستثمار الأجنبي إذا توفر فيها الشرطين التاليين:

- أ- يجب تحقيق اقتصاد الوفرة بفضل المزايا النوعية التي تمتلكها.
- ب- يجب أن تكون تكاليف إنتاجها منخفضة، وحجم السوق في البلد المضيف يكون كبير ومهم، وتكاليف المعاملات (تكاليف النقل والتعريفات الجمركية) تكون منخفضة (2).

(1) رحال فاطمة، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر: 2000-2010، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص 82.

(2) عبد الكريم كافي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013، ص 16.

تعريف RYMAND BERNARD:

الاستثمار الأجنبي هو وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك بمساهمة رأسمال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج، أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر.⁽¹⁾

تعريف BERTRAND BELLON:

الاستثمار الأجنبي المباشر، هو مساهمة مستثمر يتركز نشاطه في بلده الأصلي ويقبل بالنشاط في بلد آخر مضيف، مع قيامه بالإشراف على المشروع، ويعتبر حق تسيير أو الإشراف على المشروع الفرق الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر.⁽²⁾

الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استثمارات تحدث لإقامة فروع أو السيطرة على شركات أجنبية. مفهوم السيطرة هو معرف بنسبة الحصول على أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي. هذه النسبة تختلف حسب قانون كل بلد، حاليا الحد الأدنى هو الحصول على 10% من أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي.⁽³⁾

بقراءتنا لكل هذه التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ أنها أجمعت على حق التملك والمشاركة في الإدارة والتسيير، إلا أنها تخضع لتوجهات الباحثين ومذاهبهم الاقتصادية فكل باحث يعرفها من وجهة نظر المدرسة الاقتصادية التي ينتمي إليها.

2- تعريف المنظمات الدولية:

تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة"⁽⁴⁾.

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيضة) وذلك مع نية تسييرها"⁽⁵⁾.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة، من الأشخاص طبيعيين الذين لديهم علاقة تربطهم فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تمتلك الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة استثمار مباشر، ويعني كذلك فرع أو شركة فرعية تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير البلد الذي يقيم به المستثمر الأجنبي"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ نعيمة اوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، 1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، لم تذكر بلد النشر، 2016، ص 11.
⁽²⁾ المرجع السابق، ص 12.

⁽³⁾ Jean-Louis Mucchielli, **Relations Economiques Internationales**, 4 édition, Hachette supérieur, Paris, 2005, p.p. 25.26.

⁽⁴⁾ عبد السلام أبو قحف، أساسيات في الإدارة، الإدارة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1995، ص 280.

⁽⁵⁾ بلال بوجعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية شراكة الأورومتوسطية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، تلمسان، الجزائر، 2007، ص 19.

⁽⁶⁾ OCDE, **Définition des références détaillées des investissements internationaux**, Paris, 1983, p 14.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

تعرف هذه المنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي ينتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)".⁽¹⁾

ومن خلال التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على عنصرين هامين يتمثلان في الملكية وسلطة اتخاذ القرار في الإدارة، بحيث تتوقف قدرة المستثمر على اتخاذ القرارات الإدارية والتسيير والتملك الكلي أو الجزئي للاستثمار القائم على نسبة المشاركة المتعلقة بالمشروع الاستثماري والتي تعادل أو تفوق على 10% وبناء على ذلك يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

- نشاط إنتاجي يتخذ أشكالا متعددة (عمومية، خاصة، طبيعية أو معنوية) يديره ويشرف عليه مستثمر أجنبي أما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بصفة مشارك مع مؤسسات أخرى في بلد غير بلده الأصلي بنصيب يبرر له الحق في الإدارة.
- تدفق لرؤوس الأموال الدولية من بلد إلى آخر من خلال الأعمال التجارية أو توسيع لشركة تابعة ومن مميزاته نقل الموارد واكتساب السيطرة.⁽²⁾

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه

أولاً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

في حقيقة الأمر أن كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به وهي التي تدفعه لتحقيقها وفيما يلي عرض لأهم هذه الدوافع.

1- دوافع المستثمر الأجنبي:

- توفر الأمان لتمتعه بحق إدارة ومراقبة أصوله إما بنفسه أو بتفويض غيره، وسهولة منافسة الشركات والمنتجات المحلية لما يتوفر لدى المستثمر من إمكانيات تقنية متطورة ووفرة رأس المال وقلة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر لأن القاعدة في الشركات العابرة للقارات كلما توزعت استثماراتها على عدد أكبر من الدول التي تنتشر فروعها فيها كلما قلت المخاطر ولاسيما السياسية في الدولة الأم.⁽³⁾

- إيجاد منافذ ومجالات لاستخدام الموارد المالية الفائضة وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع الدخول وارتفاع الادخارات الناجمة عنها ومن ثم تحقق فوائض مالية تفوق الحاجة لاستخدامها داخل الدول المتقدمة، بسبب انخفاض حاجتها لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة، أو مشروعات البنية التحتية ومرافق رأس المال الاجتماعي وانخفاض العائد الذي يمكن أن يحققه هذا الاستخدام في الدول المتقدمة نتيجة المنافسة الحادة بين المشروعات فيها، الأمر الذي يدفع نحو استخدام هذه الموارد المالية في الدول الأخرى من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.⁽⁴⁾

(1) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 5-6.

(2) بالمحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران 2، وهران، الجزائر، 2015-2016، ص 4.

(3) وطفة ضياء ياسين، حماية حق الإنسان في العمل في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 41.

(4) بن داوودية وهبية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب وتونس، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004-2005، ص 23.

- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الاستفادة من وفورات الحجم على مستوى الإنتاج، وهذا لأن بعض المنتجات لا تتحمل النقل لمسافات طويلة، كمشتقات الحليب، أو الغاز السائل الذي يتطلب أوعية ثقيلة جدا. (1)
- استثمار يبحث عن الخدمات: (2)
- في السنوات الأخيرة أصبح هذا الشكل من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد انتهاء العديد من البلدان النامية برامج الإصلاح الاقتصادي فأصبحت الخدمات مهمة جدا للمستثمر الأجنبي ولاسيما المالية كالتأمين والتمويل فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها.
- استثمار يبحث عن الكفاءة ففي العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفاءة إحدى أهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في اقتصاديات أخرى.
- التخلص من مخزون سلعي راكد، والبحث عن أسواق جديدة والتخلص من التكنولوجيا القديمة، والتخلص من مخلفات الإنتاج في الدول المضيفة بالإضافة إلى الاستفادة من الأجور المنخفضة لليد العاملة بالدولة المضيفة. (3)
- التمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وضرائب الدخل وغيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول.
- التخلص من قيود التجارة الخارجية كالضرائب الجمركية والإجراءات التنظيمية التي يتسع استخدامها في العديد من الدول والتي يتم الأخذ بها لحماية إنتاجها وبالذات المشروعات الناشئة. (4)
- كما أن الإجراءات والمتطلبات التي تفرض على المشروعات في العديد من الدول التي تصدر الاستثمارات الأجنبية سواء تلك التي يراعى فيها جوانب تتصل بالمحافظة على البيئة، أو التي ينجم عنها استنزاف للموارد الطبيعية وغيرها، تدفع الشركات نحو التوجه إلى إقامة مشروعاتها في الدول التي لا تفرض مثل هذه الشروط. (5)
- السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة. (6)
- تهدف الدول المتقدمة من وراء تشجيع شركاتها الكبرى إلى الاستثمار في الدول الأخرى إلى اختراق أسواقها، بغية الهيمنة عليها وعلى أسواقها والتحكم في قرارها السياسي وتوجيهه، بالإضافة إلى السعي للحصول على المواد الخام بأثمان رخيصة، لرفع صادراتها لها، لأن توسع

(1) سنحون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص 9.

(2) سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 27.

(3) عبو هودة، آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية" خلال الفترة (1970-2006)، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007-2008، ص 60.

(4) بن داودية وهيبية، مرجع سابق، ص 23.

(5) أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مذكرة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2016-2017، ص 41.

(6) أميرة بحري، مرجع سابق، ص 41-42.

سوقها يؤدي إلى توسيع شركاتها في أسواق هذه الدول، وبالتالي تعتبر السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة دافع من دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- رخص العمالة في الدول النامية: عوض الأجور الباهضة التي تتطلبها الأيدي العاملة في البلدان الأصلية لهذه الشركات، وبالتالي الاستفادة من فارق الأجور والتكاليف إضافة إلى التواجد والتموقع بالقرب من المواد الأولية.⁽¹⁾

- استغلال قوانين تشجع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة لأجل جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى زيادة فرص تحقيق الأرباح في البلدان المضيفة.⁽²⁾

- الدافع السياسي والاجتماعي: إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثير للجدل بين الباحثين حول درجته وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعا على أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا أطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة.⁽³⁾

أما العوامل الاجتماعية فتعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج على غيره، وبهذا المفهوم الميسر، قد تؤدي هذه العوامل دورا إيجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال.

ومما سبق نستنتج أن قرارات الاستثمار في دولة أجنبية تحددها دوافع تخفيض المخاطر وزيادة العائد.⁽⁴⁾

2- دوافع البلد المضيف:

- وسيلة لاستكمال الموارد، لأجل النهوض بمعدلات الاستثمار والحل الأمثل لتغطية الفجوة الإداخارية، وشكل بديل للأشكال الكلاسيكية للنمو الخارجي التي لها تبعيات سلبية، وذات أعباء ثقيلة.⁽⁵⁾

- يمكن أن يوفر فرص عمل أكبر، وهو الأمر الذي تشتد حاجة الدول النامية إليه نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض اليد العاملة غير المحدودة وغير المؤهلة، كما يساعد في اكتساب العاملين للمهارات والقدرات التنظيمية.⁽⁶⁾

- دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق تقدم اقتصادي مستمر، إلى جانب ذلك قد يتجسد الدافع في أن اكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤدي حتما إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم.⁽⁷⁾

(1) عبد الكريم كافي، مرجع سابق، ص 60.

(2) سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 10.

(3) عبد الكريم كافي، مرجع سابق، ص ص 54-55.

(4) تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 2002، ص 10.

(5) حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1988/2008، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 103.

(6) غانية نذير، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 44.

(7) سعود وسيلة، قاسمي كمال، واقع الاستثمارات الأجنبية في البلدان العربية -دراسة حالة تحليلية للاستثمارات الأجنبية بإمارة دبي خلال الفترة 2011-2015، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/09/01، ص 16.

- وسيلة لاستكمال الموارد، لأجل النهوض بمعدلات الاستثمار والحل الأمثل لتغطية الفجوة الإدخارية، وشكل بديل للأشكال الكلاسيكية للتمويل الخارجي التي لها تبعات سلبية، وذات أعباء ثقيلة، وتحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة ما يعكس إيجاباً على الميزان التجاري.⁽¹⁾
- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة، والتوسع في الصناعات الخدمية كالسياحة والتأمين، وتحقيق التقدم الاقتصادي.⁽²⁾ ويعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مكوناً رئيسياً من مكونات الإستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتحقيق نمو مستمر للدولة المستقطبة واندماجها في الاقتصاد العالمي مما يساعد على بناء قدراتها.⁽³⁾
- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون بدافع إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات، وبناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية .
- توظيف عوامل الإنتاج المحلية أي الإسهام في تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية بفضل وجود قدر واسع من الموارد والطاقت الإنتاجية غير المستغلة.⁽⁴⁾

ثانياً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- أهداف الشركات الأجنبية من الاستثمار الأجنبي المباشر:⁽⁵⁾

- تهدف الشركات متعددة الجنسيات من وراء قيامها بالاستثمار في الدول الأجنبية إلى تحقيق العديد من الامتيازات والمنافع التي لا تتمكن من تحقيقها في بلدها الأم نذكر منها:
- البحث عن التمويع والتتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيماً لأرباحه وتقليلاً لتكاليف الإنتاج؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجاته وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية باهضة.
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيراً من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية لها.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحاً من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.
- الاحتكار وهو هدف الشركات الأجنبية أو المستثمرين الأجانب.
- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت المخاطر.

(1) حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 103.

(2) عبو هودة، مرجع سابق، ص 60.

(3) وطفة ضياء ياسين، مرجع سابق، ص 42.

(4) غانية نذير، مرجع سابق، ص 44.

(5) أميرة بحري، مرجع سابق، ص 17.

2- أهداف الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر: (1)

تهدف الدول المستثمر فيها من وراء قبولها للاستثمارات على أراضيها إلى تحقيق العديد من المزايا والحصول على العديد من الأهداف من بينها:

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجديدة في الدول الأجنبية، إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
- الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.
- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام مشروعات معينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج.
- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية على استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تحدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نسبة ملكية المستثمر الأجنبي في المشروع فيمكن أن تكون هذه الملكية جزئية كما يمكن أن تكون مطلقة.

أولاً- الاستثمار الأجنبي المرتبط بالملكية: ويمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية:

1. **الاستثمار المشترك:** وهو أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر انتشاراً، وهو عبارة عن اتفاق طويل الأجل يجمع بين طرفين مستثمرين (أحدهما محلي و الآخر أجنبي)، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك جزء من مشروع خاص أو عام، وقد تكون المشاركة إما بحصة من رأس المال، أو عن طريق تقديم الخبرة والمعرفة، أو خلال تقديم معلومات وطرق تسويقية أو أسواق جديدة، ففي جميع الحالات السالفة يجب أن يكون لأطراف الاستثمار المشترك كلها الحق في إدارته كل حسب مساهمته في المشروع وهذا ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر. (2)

أ. مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة: (3)

➤ المزايا:

- وتمثل هذه المزايا فيما يلي:
- يلعب هذا النوع من الاستثمار دور بارز في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير التكنولوجيا وتوفير مناصب شغل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من الواردات وزيادة الصادرات.
- تكوين المديرين الوطنيين وخلق علاقات اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية والخدمية في الدول المضيفة.

(1) رحال فاطمة، مرجع سابق، ص 88.

(2) هوام جمعة ولمازودة عمار، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 34، عناية، الجزائر، 2014، ص 411.

(3) سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 12.

- ضمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الاستثمار وهذا نتيجة الاشتراك في إدارة المشروع وذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية.

- زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية وهذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم بها المستثمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار، بالإضافة إلى توفير جو ملائم لتحقيق هذه الأرباح من التكنولوجيا المتقدمة والإدارة الفعالة.

➤ العيوب:

- يشترط لتحقيق المزايا السابقة أن يوفر لدى الاقتصاد الوطني القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في رسم وتوجيه السياسات الاستثمارية للمشروع.

- إن توقع صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على صغر حجم المشاريع المشتركة، وهذا الأمر يتسبب في عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الدول المضيفة مثلاً: زيادة فرص التوظيف، نقل التكنولوجيا... الخ.

- إن تحقيق الدول المضيفة الأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة هي أقل بكثير مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للاستثمار الأجنبي.

ب. مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي: ⁽¹⁾

➤ المزايا:

- في حالة نجاح الاستثمار المشترك يساهم في زيادة فرص استثمارية وهذا بموافقة الدول المضيفة، وذلك من خلال إنشاء مشروعات له بالكامل.

- إن الاستثمار المشترك أكثر الاستثمارات انتشاراً وتفضيلاً من طرف المستثمر الأجنبي وهذا في حالة عدم سماح الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي بتملكه مشروعات استثمارية بالكامل وخاصة في بعض المجالات الاقتصادية، كالزراعة أو البترول... الخ. وهذا لما يتيح من أرباح إضافية إذا ما قورنت بأنواع من الاستثمار غير المباشر.

- يفضل هذا النوع من الاستثمار من طرف شركات متعددة الجنسيات وهذا في حالة نقص المعلومات التسويقية أو الموارد (المالية أو البشرية) بهدف استغلال أمثل للسوق الأجنبية.

- الاستثمار المشترك يساعد على التعرف على الأسواق المحلية وإنشاء قنوات للتوزيع وتوفير المواد الأولية للشركة الأم.

- يساعد على تخفيض المخاطر غير تجارية التي تحيط بالمشروع مثل التأميم والمصادرة وتقليص الخسائر التجارية التي يمكن التعرض لها؛

- الاستثمار المشترك يتفاد القيود الجمركية للدولة المضيفة وهذا من خلال القيام العملية الإنتاجية مباشرة على أراضيها بدلاً من التصدير وذلك لتسهيل عملية غزو أسواقها.

- الاستثمار المشترك يساعد شركات متعددة الجنسيات في حل المشكلات المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية، وغيرها من المشكلات التي تواجه هذه الشركة وهذا بالاعتماد على الطرق الوطنية.

⁽¹⁾ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 18-20.

➤ العيوب :

- احتمال اختلاف المصالح الوطنية وأهداف المستثمر الأجنبي وهذا خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع وذلك ما قد لا يتفق مع أهداف المستثمر المرتقبة خاصة في الرقابة والإدارة.
- قد يقصي الطرف الوطني الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، وهذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي والمتمثلة في البقاء والنمو والاستثمار في السوق المحلية.
- إن عدم التكافؤ في القدرات المالية والفنية بين المستثمر الوطني والأجنبي قد يؤثر أهداف المشروع الاستثماري طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.
- من المحتمل وضع شروط وقيود على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج (شركة الأم) وهذا إن كان الطرف الوطني متمثل في الحكومة.

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها خشية أن يؤدي ذلك إلى التبعية والمهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.⁽¹⁾

في حين أنه من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث لا يوجد شريك وطني، وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات.⁽²⁾

إلا أن المشهد في الواقع يظهر تواجدها وبشكل متزايد في الدول النامية وتتجسد في قيام الشركات الأجنبية بإنشاء فروع لها في الاقتصاد المضيف، ومن مميزات تراكم رأس المال، وإحلال الواردات وزيادة الصادرات مما ينجم عنه تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما تساهم في إدخال التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية والتنظيمية والتسويقية.

أ. مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:⁽³⁾

➤ المزايا:

- تمثل مزايا هذا النوع من الاستثمارات فيما يلي:
- زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- نظراً لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الاستثمارية فإن هذا يؤدي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة. فضلاً عن ما يترتب على كبر الحجم من خلق فرص العمل.
- يساهم هذا النوع من الاستثمار في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة أشكال الاستثمار غير المباشر.

(1) ماثر سعدون محمد ومضياء حزين سعود، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003، رماح للبحوث والدراسات، العدد 16، الأردن، ديسمبر 2015، ص 11.

(2) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر، ص 43.

(3) فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، مرجع سابق، ص 6-7.

➤ العيوب:

الملاحظ أن الكثير من البلدان النامية تتردد في قبول هذا النوع من الاستثمار وذلك خوفا من التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات، إلا أن هناك دول نامية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية تسمح بهذا النوع من الاستثمارات مثل كوريا الجنوبية، البرازيل، المكسيك... الخ.

ب. المزايا والعيوب من وجهة نظر الشركات الأجنبية:

➤ المزايا:

من المزايا التي يحققها الطرف الأجنبي من الاستثمارات المملوكة كليا للمستثمر الأجنبي:

- عن طريق هذا الاستثمار تكون هناك حرية كاملة لإدارة المشروع بمختلف أنشطته (إنتاجية وتسويقية ومالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية).
- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والناجمة عن انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.
- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.

➤ العيوب:

أما العيوب فتتمثل في:

- هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة.
- الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة، خصوصا إذا كان الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية... الخ.

3. مشروعات أو عمليات التجميع: ⁽¹⁾

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية، يقدم الطرف الأجنبي أيضا الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفع العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو لا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج. من خلال ما سبق نستنتج أن هناك أشكال متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأن لكل شكل مزايا وآثار سلبية، وللتخفيف من هذه الآثار السلبية وتعظيم العوائد المتوقعة من وراء هذه الاستثمارات، لابد من التوجه الجيد لاستثمارات الأجنبية وتنظيمها.

⁽¹⁾ بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص 21-22.

4. الاستثمار في المناطق الحرة: (1)

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل مناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

5. الاستثمار الأجنبي من قبل شركات متعددة الجنسيات (عبر القومية):

وهي استثمارات يملك أصولها أو يساهم في رأس مالها أكثر من بلد، حيث تتمتع بقدرات تمويلية وتكنولوجية وتنظيمية عالية. وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيان متلازمان.

وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية، (International Labour Organization (ILO) فإن الشركة متعددة الجنسيات هي: الشركة التي تتألف من عدة كيانات، والتي تكون ملكيتها تابعة للقطاع الخاص أو العام أو مختلطة. تمارس أنشطة استثمارية في بلدان مختلفة وتتمتع الكيانات التابعة للشركة الأم بقدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي في البلدان المضيفة. ويتميز كل كيان يتبع الشركة الأم باستقلال ذاتي يتفاوت تبعا لطبيعة الروابط بين تلك الكيانات ومجالات نشاطها والتوزيع الفعلي للمسؤوليات فيما بينها على أساس التعاون وتقديم المساعدة إلى بعضها البعض في إطار احترام المبادئ التوجيهية والإستراتيجية الموحدة⁽²⁾.

وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها. كالشركات الأجنبية Foreign Firms، أو الشركات الدولية International Enterprises، أو الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations MNCS، أو الشركات عبر الوطنية Transnational Corporations TNCs، كما تطلق عليها الأمم المتحدة لتوضيح أنها ليست شركات تمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة، وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق الإستراتيجية التي تحددها الشركة الأم. وبناء على تعريف آخر تعتبر الشركات متعددة الجنسيات هي الشركات التي يقع مقرها الرئيسي في بلد معين وتستحوذ على مرافق الإنتاج أو تقوم بتقديم خدمات في بلدان أخرى. إنها شركات تتحكم في الأصول الاقتصادية في عدد كبير من بلدان العالم، وتمتلك هذه الشركات موارد مالية ضخمة بالإضافة إلى التكنولوجيا العالية، وتعتبر أكبر مصدر للتمويل في العالم، تقوم بتمويل البلدان النامية بإمدادات هائلة من الموارد المالية والتكنولوجيا وفرص العمل. تعمل هذه الشركات على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنويع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلائم وتحقيق أهدافها، وتستغل هذه الشركات العديد من المزايا التي تتمتع بها من تقدم تكنولوجي وأساليب إدارية وتنظيمية متطورة، فضلا عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تمتلكه من وسائل دعابة وإعلان.⁽³⁾

(1) رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي -دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 28.

(2) بلخير قسوم، دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2009، مذكرة ماجستير-غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 27.

(3) بلخير قسوم، مرجع سابق، ص 28.

ثانيا - الاستثمار الأجنبي غير المرتبط بالملكية:

يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخرى غير اكتساب حصة من الأسهم (الملكية) وهذه الأشكال هي: ⁽¹⁾

1. عقود التصنيع وعقود الإدارة: عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عامية أو خاصة) بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة، أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح.

2. عقود التسيير: تشبه إلى حد بعيد عقود الإدارة حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية إذ تتضمن أحكام هذا العقد آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين.

3. عقود التراخيص والامتياز: هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي (عام أو خاص) باستعمال التكنولوجيا وبراءة الاختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية... مقابل عائد مالي معين.

4. عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات): وهي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني، حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني، وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة.

⁽¹⁾ مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير - غير منشورة -، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 10.

المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعمل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تحقيق مزايا عديدة، غير أن هذه المزايا قد تصاحبها آثار سلبية غير مرغوب فيها خاصة في الآجال الطويلة. مما جعل الآراء تختلف حول الحصيلة النهائية لهذا النوع من الاستثمار على البلد المضيف، مع العلم أن تحقيق النتائج المرجوة مرتبطة بالمناخ الاستثماري الذي توفره الدول المضيضة لاستقطابه لذلك سنتناول في هذا المبحث بداية الآثار الإيجابية ثم الآثار السلبية وأخيرا المعوقات والتي قد تشكل أخطارا تحد من حركة هذا الاستثمار.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزات المدفوعات: (1)

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد رسمي السياسة الاقتصادية في توجيهه وإدارة الاقتصاد القومي، ويعرف ميزان المدفوعات على أنه المستند المحاسبي الذي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة على امتداد العام بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين سائر الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

ويمكن تقسيم العمليات الرئيسية في ميزان المدفوعات إلى:

- **العمليات التجارية:** والتي تضم عمليات التجارة الخارجية (الميزان التجاري)، ومداخيل رؤوس الأموال والفوائد وأرباح الأسهم والتحويلات أحادية الجانب (المساعدات والهبات)؛
- **العمليات الرأسمالية:** وتشمل حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة وقصيرة الأجل والتي تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس.

ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية المضيضة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة المضيضة، أما الميزان التجاري فقد تتحسن حالته من خلال تخفيض الواردات من جهة وزيادة الصادرات من جهة أخرى.

ونظرا لما تعانيه الدول النامية من عجز مستمر على مستوى ميزان مدفوعاتها إضافة إلى خطورة تمويل هذا العجز عن طريق الإقتراض من الخارج، كان لابد من اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يمكن أن تسهم في زيادة الاستثمار الإجمالي وبالتالي نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون لها أثرا إيجابيا في تحسين وضعية ميزان المدفوعات طالما كان انسيابها إلى البلدان النامية يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج، والاعتقاد الشائع بين الاقتصاديين التقليديين هو أن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي في البلاد النامية هو إحلال الواردات مما يؤدي إلى نتائج إيجابية على الميزان التجاري نتيجة لتقليص الواردات وربما في حالات معينة أيضا زيادة إمكانات التصدير.

أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تطوير الصادرات وتخفيض الواردات من السلع والخدمات وبالتالي تحسين حالة الميزان التجاري، ويمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان المضيضة نظرا لأن

(1) دلال بن سميعة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص 41-42.

هذه الاستثمارات تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بما يحقق فائضا للتصدير، ومن جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير ويتوقع أن تكون هذه السلع في نفس مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها، ولاشك أن امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات العالمية يجعلها أكثر قدرة على تصريفها بالسعر الملائم وهذا ما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات.

ثانيا: نقل التكنولوجيا: (1)

على الرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثل العقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن الاستثمارات الأجنبية تمثل أكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا، وذلك لما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزة الثبات عن الاستثمار المحفظي فضلا عن كونه يمثل عمليات إنتاجية ورقابية وإدارية، وتتم عمليات نقل التقنية والمهارات الإدارية من خلال قيام الشركات الأجنبية التي تستثمر في الدولة المضيفة بتدريب العمال والموظفين والمدراء والمهندسين الفنيين على التقنيات التي ستجلبها للعمال داخل هذه الدولة.

ثالثا: على مستوى العمالة وتطوير الموارد البشرية والمهارات: (2)

إذا كان هناك في الاقتصاد الوطني عناصر إنتاج معطلة عن العمل وطاقات إنتاجية غير مستغلة بالكامل، فإن حدوث زيادة في الطلب النقدي عن طريق الدولة ومؤسساتها نتيجة للسماح للأجانب بالاستثمار المباشر فيها، يؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة على مختلف المستويات، ويأتي هذا الطلب من الشركات الأجنبية نفسها. وبهذا يمكننا القول بأن الاستثمارات الأجنبية تساهم في خلق فرص العمل في الدولة المضيفة، وبالتالي معالجة مشكلة البطالة إلى حد ما، كما يمكن لهذا الطلب على القوى العاملة أن يأتي من الشركات المحلية، لكن دائما بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فما تكونه هذه الأخيرة لدى الدولة من حصيلة ضرائب، يمكن إنشاء شركات وإقامة مشاريع جديدة يترتب عنها خلق فرص عمل جديدة.

بالنسبة للدول النامية، فإن انتقال المعرفة وطرق التسيير والإدارة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة من أجل تحسين الموارد البشرية والإدارة المحلية وتطوير تسيير نظم التعليم والتكوين، مما يسمح للدول المضيفة النامية من تدارك التخلف في التنمية الاقتصادية فيها ومواكبة الدول المتقدمة في سيرها.

حيث أنه من المعلوم أن الإدارة هي أحد أهم عوامل الإنتاج، وتلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجية المؤسسات والاقتصاد الوطني ككل، لكن الدول النامية تعاني من نقص في المهارات والخبرات الإدارية، وعلى هذا فهي تحتاج الاستثمارات الأجنبية المباشر لسد جوانب الخلل والنقص في المهارات الإدارية كما يلي:

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل ويف الدولة الأم.
- إدخال أساليب إدارية حديثة متطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وتنمية قدرات الطبقة الحالية.
- خلق روح المنافسة لدى الشركات الوطنية.

(1) سعد محمود الكواز وعمر غازي العبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص 5.

(2) جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية، 2000-2012، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص ص 29-30.

رابعا: زيادة معدل التكوين الرأسمالي: (1)

يعد هذا الأثر من أهم الآثار الإيجابية التي يحصل عليها البلد المضيف من جراء استقباله للاستثمارات الأجنبية داخل ترابه، حيث تعاني معظم الدول النامية من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية، وذلك بسبب انخفاض دخلها القومي وكذا ضعف معدل الادخار فيها مما يجعلها تبحث عن طرق مختلفة لجلب هذه الأموال والتي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستثمر أموال ضخمة في الدول المضيفة تعجز عنها الشركات الوطنية، وتظهر الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي في البلدان المضيفة من خلال الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى هذه البلدان.

خامسا: الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية: (2)

تشير دراسات عديدة بأن معظم الدول النامية تعاني من مشكلة نقص الإطارات الإدارية سواء من ناحية الكم أو الكيف والتي تعتبر من بين أسباب تخلف هذه الدول عن ركب التقدم. ولقد أثبتت هذه الدراسات بأن الاستثمار الأجنبي يعتبر من أحسن الوسائل لنقل المهارات الإدارية من بلد على بلد خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. وبالتالي ليس من الغريب أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات الشركات متعددة الجنسية من أجل سد النقص في المهارات والإطارات الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة.

بناء على ما سبق يمكن تلخيص إسهامات الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات منها:

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدولة الأم.
- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.
- استفادات الشركة الوطنية من نظيراتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة.
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية مهارات الإدارة بما حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات.

سادسا: رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية (3).

سابعاً: الأثر على العلاقات الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي: (4)

إن دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلد المضيف يحدث نشاطا اقتصاديا قد يؤدي إلى إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، كما يعتبر من أهم الأدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي كما هو الحال في حال أوروبا (الاتحاد الأوروبي)، ويعتبر أهم وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

(1) سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 74.

(2) سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص 155-156.

(3) قويدري كريمة، مرجع سابق، ص 51.

(4) نعيمة أوغويل، مرجع سابق، ص 68.

ثامنا: أثر الاستثمار الأجنبي على العولمة التجارية: (1)

يمكن النظر إلى العولمة على أنها ظاهرة، تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، وتحدث فيها تحولات على مختلف الصور تؤثر في حياة الإنسان أينما كان، ويساهم في صنع هذه التحولات، المنظمات الاقتصادية الدولية أو الشركات متعددة الجنسيات.

وتعد العولمة التجارية الركن الأساسي في العولمة، حيث يستخدم الاقتصاد في فتح الطريق للعولمة الثقافية والسياسية، حيث تقوم الدول المتقدمة بالدعوة إلى تحرير التجارة، مما يؤدي إلى الانخراط في تيار العولمة، إلى سهولة الحصول على التكنولوجيا الحديثة وتحسين فرص النمو، من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي تؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر في الدول النامية، وهكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أسس العولمة وسبيل انتشارها.

ومن هنا يرى منظرو العولمة أنه لكي تستفيد الدول من العولمة لابد من تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: الأثر على التقسيم الدولي للعمل: (2)

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور أساسي في تشكيل إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي لم يعد يقوم كما كان الشأن سابقاً على المواجهة بين الصناعة والزراعة، بل أصبح التقسيم يتم بين مستويات العمل داخل نفس الشركة المستثمرة متعددة الجنسية، حيث يتم هذا التقسيم بين رأس المال والعمل وبين الإدارة وأعمال الإنتاج. وقد ساعد على هذا النوع من التقسيم منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة.

لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسية في ظل العولمة الراهنة تعمل على تجزئة مراحل إنتاج السلعة الواحدة عبر دول مختلفة، حيث يتم تجميعها في بعض الدول، وتسوق في دول أخرى. فالسلعة الواحدة أصبحت تشارك في إنتاجها شعوب مختلفة بحسب ما تضيفه على إنتاج السلعة. وهكذا نكون قد أصبحنا أمام مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لإنتاج سلعة واحدة. وأصبحت هناك تقسيمات مختلفة للعمل لبلدان متعددة لإنتاج السلعة نفسها. وفي ضوء ذلك يمكن الحديث إذن عن تكامل إنتاج دولي تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية.

كما هو معروف، فإن النظام الرأسمالي يعيش حالياً ثورة صناعية ثالثة تقوم على استخدام الذرة والإلكترونيات والهندسة الوراثية، وبالتالي فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل على تصدير الصناعات التقليدية للثورة الصناعية الأولى نحو البلاد المتخلفة كصناعة المنسوجات والصناعات التعدينية، وتجميع السيارات والسلع الكهربائية مع التصنيع الهامشي لبعض أجزائها من دون تعريض مصالح المراكز الرأسمالية للخطر. حيث تتميز هذه الصناعات بكثافة عنصر العمل فيها، وبكثافتها في استخدام المواد الخام، واحتياجها للطاقة من نفط وغاز وكهرباء، وتلويثها للبيئة. وفي نفس الوقت تحرص الشركات متعددة الجنسية ومن ورائها الدول الرأسمالية الكبرى على أن تبقى بيدها محامل مفاتيح عملية الإنتاج في صعيدها العالمي كالتصنيع والتكنولوجيا والتسويق، بما فيها مسألة التحكم في الغذاء، وهو أهم عنصر في عملية إعادة إنتاج قوة العمل. وقد مكنته ثورة الهندسة الوراثية من تخفيف ذلك، فف الوقت الذي

(1) المرجع السابق، ص 69.

(2) سعدي يحيى، مرجع سابق، ص 156.

تدهورت في أوضاع الغذاء والزراعة بدول العالم الثالث لعدة أسباب، تقوم البلاد الصناعية، حاليا، بإعادة نشر الزراعة شمالا، وعلى النحو الذي يمكنها من امتلاك فائض غذائي ضخم واحتكار تسويقه، على أن يستمر الجنوب في إنتاج المواد الخام الزراعية المعدة للتصدير.

ثانيا: الآثار على أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل: (1)

قدم بير ستركر Biersteker، في تحليله للنظرية التقليدية تحليلا جيدا وآراء المعارضة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ربط تأثير الاستثمار المباشر على انخفاض الإنتاج الوطني نتيجة للعديد من الأسباب أهمها:

- شراء بعض الشركات الوطنية (الصناعية، والتجارية...)؛
 - خروج بعض الشركات الوطنية من السوق بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وما تتمتع به الشركات متعددة الجنسية من مزايا تنافسية وخصائص لا تتوفر لنظيرتها في الدول النامية المضيضة.
- ويترتب بلا شك على درجة انخفاض الإنتاج الوطني، نتيجة للممارسات السابقة انخفاض-ربما ليس بنفس الدرجة- في التقدم الاقتصادي والسياسي للدولة المضيضة النامية، بسبب احتمال حدوث توتر اجتماعي، وانخفاض درجة المشاركة في القرارات الاقتصادية والسياسية نتيجة اعتماد الدولة على دول أجنبية.

أما من ناحية التأثير على أنماط الاستهلاك فيرى "بيرستكر" أيضا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجلب أنماط من الاستهلاك لا تتناسب وخصائص الدولة المضيضة النامية ومتطلبات التنمية فيها، بسبب ما تقوم به الشركات متعددة الجنسية بممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار وأنماط جديدة للاستهلاك، وزيادة رغبة أفراد المجتمع وخاصة القادرين منهم على التغيير، وإنتاج سلع استهلاكية بلا من الإنتاجية، بالإضافة إلى إدخال أو فرض بعض أنواع من القيم والعادات أو الثقافات الأجنبية (للدولة الام) بالدول المضيضة النامية، ولاشك أن ارتفاع معدلات الميل الحدي للاستهلاك تؤدي (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للاادخار مما يؤثر على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

إن ميل أو اتجاه الشركة متعددة الجنسية إلى دفع مرتبات ومكافآت للعاملين بها اعلى من مستوى ما هو معمول به في نظائرها من الشركات الوطنية يؤدي إلى خلق الطبقة الاجتماعية في الدول النامية المضيضة.

ثالثا: الآثار على البيئة: (2)

قد تسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تتوطن في الدول النامية خاصة، في تفاقم مشكلة البيئة خاصة في الصناعات الإستراتيجية النفطية، والتعدينية، والصناعات البتروكيمياوية، وصناعات الاسمنت، ذلك انها تستند إلى تقنيات ومصانع متقدمة محظورة في مواطنها الأصلية بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بالمعايير البيئية والصحية فيها، في حين لا يوجد ذلك الاهتمام بنفس الدرجة في الدول النامية، كما هو الحال اليوم في الصين التي أصبح يطلق عليها اليوم بورشة العالم، كونها أصبحت ورشة تصنيع الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجالات البتروكيمياوي.

(1) عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص ص66-67.

(2) عمار زودة، مرجع سابق، ص ص67-68.

رابعا: آثار أخرى:

- قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة⁽¹⁾.
- تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور، إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدولة المضيفة.
- ضياع بعض الموارد المالية على الدول المضيفة: لأنه من أجل جذب هذه الاستثمارات الأجنبية تقوم الدول المضيفة بمنح هذه الاستثمارات العديد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية ويقابلها إذن تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة كان من الممكن استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية⁽²⁾.
- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سواء في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل⁽³⁾.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي (Crowd Out) في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على (Crowd In) مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي.
- **التبعية التكنولوجية:** رأينا فيما سبق أن هناك آثارا ايجابية لنقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا النقل للتكنولوجيا قد يكون غير كافي في بعض الأحيان، أو غير ملائم لاحتياجات الدولة المضيفة، كأن تنقل شركات متعددة الجنسيات للدولة المضيفة طرق إنتاج تتم في الأساس بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتركز عليها، أو أن تنقل لها صناعة تتطلب كفاءة عالية، أو طريقة إنتاج أين لا تحتاج إلى أيدي عاملة، وهذا لا يتناسب مع مقومات الدول المضيفة، وخاصة النامية منها⁽⁴⁾.
- ومن بين الآثار السلبية لنقل التكنولوجيا الحديثة، هو أن الشركات متعددة الجنسيات يمكنها الانتهاء بالسيطرة على الصناعة في الدولة المضيفة باستعمال ميزتها التكنولوجية ككايح للصناعات المحلية من الدخول إلى الأسواق المحلية وحتى الخارجية.
- بالإضافة إلى ما تخلفه الاستثمارات الأجنبية من آثار سلبية من خلال ربط إنتاج الدول المضيفة بمستوى التكنولوجيا الذي تنقله، فإن هذه التكنولوجيا تحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول عليها وتكلفة الوسائل والموارد المادية والبشرية لتسييرها والبيئة اللازمة لذلك.
- أن الشركات الأجنبية لا توجه استثماراتها للقطاعات التي تحتاجها الدول النامية وإنما تختار القطاعات التي تحقق لها أعظم ربح وأقل مخاطرة وبالتالي تستثمر في المشاريع التي تحقق مردودا مرتفعا في أقل وقت ممكن مثل الخدمات المالية والسياسية⁽⁵⁾.

(1) نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه- غير منشورة-، جامعة سانتا كليرمنتس، بدون بلد نشر، 2012، ص 31.

(2) جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 31.

(3) كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 54.

(4) جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 32-33.

(5) رحال فاطمة، مرجع سابق، ص 120.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي

يمكن تصنيف المعوقات والعراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي إلى معوقات اقتصادية ومعوقات قانونية وإدارية ومعوقات اجتماعية وسياسية.

أولاً: معوقات اقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على الائتمان حيث تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح وكذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان والذي يتطلب سواء في التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان بشروط اقتصادية.⁽¹⁾
- إلزام المنتج الأجنبي بتصدير نسبة معينة من الناتج إلى الخارج.⁽²⁾
- ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية و بروز ظاهري الفساد والمنافسة غير المشروعة.
- ارتفاع معدلات التضخم، فمعدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة.⁽³⁾
- قلة التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية أو من الناحية التقنية.
- عدم توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية والفرص المحدية والمتاحة للاستثمار.
- عدم توفر بيئة استثمارية كسوق عمالة غير مؤهلة وغير مرنة وإضافة إلى ذلك صعوبة وارتفاع تكلفة الخدمات مثل: المياه والكهرباء.
- تعثر إجراءات الخصخصة، حيث تعتبر الخصخصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب.
- الوصول إلى الأسواق المحلية والمشاركة في اقتصاديات ذلك البلد حيث يتم إزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة، ومن خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المضيفة أصبحت ترحب بالاستثمارات الأجنبية خاصة في البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة.
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي، بالرغم أنه غير ممنوع للمستثمرين الأجانب، وهذا راجع لكثرة التعقيدات منها كثرة الإجراءات الإدارية وتعدد النصوص القانونية وارتفاع أسعارها حيث تصل مدة الانتظار للحصول على العقار الصناعي لسنوات.
- سياسة التمييز المعتمدة من طرف الحكومات بين الاستثمار المحلي والأجنبي.⁽⁴⁾
- ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية.⁽⁵⁾

(1) صائب حسن مهدي، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، العراق، 2009، ص 120.

(2) زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي-نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 392.

(3) دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، العشرة 1988-1998، مذكرة ماجستير-غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 122.

(4) فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 284.

(5) بجاوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير-غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 72.

- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها سعر الفائدة وسعر الصرف ووضوح واستقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.
 - تقييد حركة رؤوس الأموال: حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج إلى أحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول.
 - عدم وضوح الهيكل الضريبي: مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات.
 - انخفاض كفاءة العمالة: حيث يمثل انخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار، وهو ما يفسر عدم قدرة الدول الأكثر فقراً والتي تفتقر إلى مستويات التعليم اللازمة والملائمة والتي تمكنها من جذب الاستثمار إليها على الرغم من انخفاض مستويات الأجور فيها.
 - إن أغلب البلدان النامية حساسة لتطورات الأسعار الدولية (مثل تقلبات أسعار النفط) التي من شأنها التأثير على حصيلة الصادرات والإيرادات الحكومية بشكل عام، وهذا فضلاً عن تأثر عدد كبير من البلدان النامية بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية نظراً لاعتمادها الشديد على الواردات من المواد الغذائية.
 - قيود التجارة، فلقد أدرك العديد من البلدان أهمية المنافسة من الأسواق العالمية، لذلك عملت على الإقلال من الحماية، واتخاذ خطوات لتشجيع الصادرات، إلا أن الإصلاح التجاري بقي غير كاف بسبب الإجراءات الجمركية البيروقراطية، ومواقف الجمارك وهذا فضلاً عن تعدد مستويات وتكلفة التخليص الجمركي.
- ثانياً: معوقات قانونية وإدارية:** وتمثل فيما يلي:
- تذبذب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلية.
 - غياب التنسيق بين أجهزة والاستثمار، وتعدد الأجهزة المشرفة.
 - الكثير من التشريعات المتعلقة بالاستثمار لم تتضمن نصوص صريحة تبين العلاقة بين الاستثمار والبيئة.
 - عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها.⁽¹⁾
 - تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في إنجاز الملفات، حيث تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليها.
 - نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية، مع قلة مكاتب الاستثمارات.
 - بالإضافة إلى ذلك تأثر قرارات الاقتصادية تأثراً مباشراً، بالمواقف السياسية.
 - غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي.
 - انعدام البيانات والمعلومات الاستثمارية.
 - عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن أجهزة الإدارة وسيطرة الفساد.

⁽¹⁾ فريد النجار، مرجع سابق، ص 284.

- عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

معوقات اجتماعية وسياسية: وتمثل فيما يلي:

- عدم الاستقرار السياسي: أن عدم الاستقرار السياسي وحدث الانقلابات السياسية والاضطرابات وأعمال الشغب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفيض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي، وعلى العكس ذلك كلما عكس ذلك كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرار أدى إلى جذب الشركات الأجنبية الاستثمارية في تلك الدولة.
- انخفاض كفاءة البنية الأساسية: حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع) ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار. وذلك بسبب ضعف الخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين إقامتهم إلى جانب استثماراتهم.
- التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق، مما أثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية.
- انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، انتشار الأمية، إضافة على السلوكيات والعادات والتقاليد المستوى الثقافي التي من شأنها تشكيل عائق أمام المستثمرين الأجانب.
- خطورة إتباع سياسة التأميم وما ينجر عنها من مخاطر تعود على المستثمر الأجنبي.⁽¹⁾

(1) بجاوي سمير، مرجع سابق، ص 72.

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انتعاشا كبيرا في أحجام تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي. وفي محاولة لشرح هذه الظاهرة الاقتصادية ظهرت العديد من النظريات التي ساهمت في تحليل دوافع استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج.

المطلب الأول: النظرية الاقتصادية الكلاسيكية⁽¹⁾

تقوم هذه النظرية على تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية والمال، لذا يطلق عليها نظرية التحركات الدولية لرأس المال، ذلك أن رأس المال يتحرك من دولة إلى أخرى استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال. فرأس المال ينتقل من دولة تتميز بوفرة في رأس المال إلى دولة أخرى تتسم بندرته وهذا بسبب الفروقات في أسعار الفائدة. أي أن التدفقات الاستثمارية تنتقل من المراكز التي تكون فيها معدلات الفائدة منخفضة بسبب تدني الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى المراكز التي تتسم بمعدلات فائدة مرتفعة.

يعاب على النظرية الكلاسيكية أنها قدمت تفسيراً للاستثمار في الأوراق المالية، وعجزت عن تقديم تفسيرات مقنعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذلك أنه لا يكفي الفارق الإيجابي المحقق في الخارج مقارنة مع معدل الفائدة المحقق في الداخل لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر. علاوة على ذلك فإن هذا الأخير لا يتضمن بالضرورة تحركات التدفقات الاستثمارية على المستوى الدولي، فأحيانا تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار عن طريق الاقتراض من أسواق البلد المضيف.

المطلب الثاني: نظرية الحماية⁽²⁾

يقصد بالحماية هنا بالممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

فالشركات متعددة الجنسيات - طبقا لنظرية الحماية - تستطيع تعظيم فوائدها إذا إستطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث والتطوير و الابتكار و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بما ويجب على تلك الشركات - لكي تحافظ على أنشطتها الخاصة - القيام بتلك الأنشطة في المركز أو الفروع التابعة للشركة بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. فالأفضل لتلك الشركات الإحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من بيعه للشركات الأخرى بالدول المضيفة ومن ثم بلوغ الأهداف التي ترغبها من التوسع في أنشطتها، وتحقيق عائد مجز.

ويلاحظ أن ممارسة الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن، قد تكون أكثر فاعلية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، مثل التعديلات التي وردت على إتفاقية الجات والتي تمت بعد جولة أورغواي (1986-1993) والخاصة

(1) ميلود بوعبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، - 2016، ص 28.

(2) منور او سرير وعليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، ص 113-115.

باتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تلك الإتفاقية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، وقد إلتزمت بحقوق التأليف والنشر الواردة في معاهدة برن، وحماية برامج الكمبيوتر، وحماية العلامة التجارية، والمعارف التقنية و الأسرار التجارية، وبراءات الإختراعات ...، و تنص الإتفاقية على تعديل القوانين بالدول المتقدمة خلال عام، والنامية خلال خمسة أعوام، والأقل نموًا خلال إحدى عشر عاما.

كما يوجد ضوابط لحماية براءات الإختراع يختلف أنواعها على مستوى العالم، تضمنها موثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية مستقلة، كذلك فإن التركيز على دوافع الشركات متعددة الجنسيات في أن تتخذ القرارات داخليا Intra - Firm تعطى أهمية أقل مما يجب للإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والتي تشجع الاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة لتلك الشركات.

ولكننا يمكن أن نحدد بعض الدوافع التي قد تعمل كلها معا أو بعضها وراء إتخاذ قرار بالاستثمار من قبل الشركة متعددة الجنسيات، وهذه الدوافع هي (18):

* عوامل خاصة بالتسويق، وتجنب الأخطار التجارية.

* عوامل خاصة بالتكلفة.

* عوامل خاصة بحماية إختراعات الشركات متعددة الجنسيات.

* عوامل خاصة برغبة تلك الشركات في التغلب على الإجراءات والقيود المرتبطة بالتجارة الدولية.

* عوامل خاصة بعدم كمال السوق في الدول النامية.

* عوامل خاصة بإستغلال تلك الشركات لإمكاناتها التكنولوجية والمالية والإدارية.

* عوامل خاصة بدورة حياة السلعة .

* عوامل خاصة بالخصائص المميزة للدولة المضيفة من موارد طبيعية وغيرها.

* عوامل خاصة بالبيئة المحلية بالدولة الأم.

يخلق الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيدا من مزايا الملكية، لقد نجح دننج في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أهم مميزات هذه النظرية.

المطلب الثالث: النظريات القائمة على هيكل السوق

حسب هذه النظريات يستوجب على المؤسسات التي تستثمر بالخارج امتلاك الميزة الاحتكارية في احدى العناصر التالية:

- تكلفة راس المال.

- اقتصاديات الحجم الكبير.

- نفقات البحث والتطوير.

- نفقات الاشهار.

ومن النظريات التي تناولت الاستثمار من زاوية هيكل السوق نجد نظرية عدم كمال السوق ونظرية دورة حياة المنتج.

أولاً: نظرية عدم كمال الأسواق⁽¹⁾

ظهرت إلى الوجود نظرية عدم كمال الأسواق - الأسواق المتميزة بالنقص والعيوب في ظل ظروف كانت تقر بمختلف العيوب التي ميزت النظريات الكلاسيكية بشأن محاولة تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتي تم صياغتها في سنة 1960م من طرف الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عيوب الأسواق. بدأ هايمر تفسيره في هذا الشأن إنطلاقاً من الاقتصاديات التي وجهها للنظريات السابقة فيما يخص إنتقال رؤوس الأموال من الدول التي يتوافر فيها عنصر رأس المال بكثرة ومعدل فائدة ضعيفة إلى تلك التي تمتاز بندرة هذا العنصر ومعدل فائدة مرتفع وحسب وجهة نظره لم تصل محاولاتها إلى تقديم تفسير كيفية جريان الاستثمار في حالة تقاطعها بين كل من أوروبا وأمريكا واليابان. وإنطلاقاً من هذا نفترض أن الأسواق الخارجية تتميز بمختلف العوائق منها (اللغوية، الأجنبية) وبسببها تتحمل هذه الأخيرة حتما تكاليف الإنتاج الإضافية، الأمر الذي يفرض عليها إذا ما كانت تريد الاستثمار في الخارج وفي ظل تلك العوائق أن تتبع مسبقاً بميزة خاصة تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة ، وهذه الميزة قد تكون تكنولوجية أو إدارية تنظيمية ... الخ تمكنها من مواجهة مختلف تلك العوائق ومن تحقيق معدل أعلى للربح ومن ثم تغطية تلك التكاليف التي سوف تتحملها. وعليه يمكن القول أن هايمر شرح كيف أن السوق يحدد بنيتة إحتكار القلة سواء في أمريكا أو العالم الرأسمالي ككل له دافعية تجعله يتجه إلى حث الشركات العملاقة على الاستثمار في الخارج، وبالتالي فإن الشركات الأجنبية التي تمتلك إمكانيات خاصة وقابلة للتحويل دولياً تتوجه للاستثمار المباشر في الخارج، ولا يقتصر بما الأمر عند هذا الحد بل تسعى أيضاً نحو تكثيف جهودها لتطوير الإمكانيات الإحتكارية التي تتمتع بها في بيئة دولية ذات التنافس غير الكامل أي في الأسواق غير الكاملة وذلك حفاظاً على مكانتها ومن ثم إستمراريتها.

وكتكملة لتفسيره تمكن الاقتصادي الأمريكي شارل - كندلبرغر سنة 1969م من تحديد النقائص الخاصة بالسوق والتي تتخذ ما يلي:

- عدم كمال السوق من حيث السلع (فيما يخص التنوع ، والتقنيات التسويقية المختلفة ... الخ).
- عدم كمال السوق حيث عوامل الإنتاج (الإستحواذ على التكنولوجيا مناهج تسيير الموارد البشرية المتخصصة ... الخ).
- نقائص متعلقة بإقتصاديات الحجم (من حيث الإمكانيات الداخلية والخارجية).
- السياسات الحكومية الخاصة بالإنتاج والتصدير.

إن وجود هذه النقائص تسمح بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن ثم إمتلاك ميزة من الميزات في هذا الشأن من طرف الشركات الأجنبية مقارنة بمثيلاتها من الشركات المحلية. وبشكل جوهري فإن نظرية هايمر وكندلبرغر مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحاً أكبر من تلك التي يحققها في الداخل ، مع إمتلاك مزايا إحتكارية أو شبه إحتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

⁽¹⁾ فهمي محمد منصور ، دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة اليمن ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013

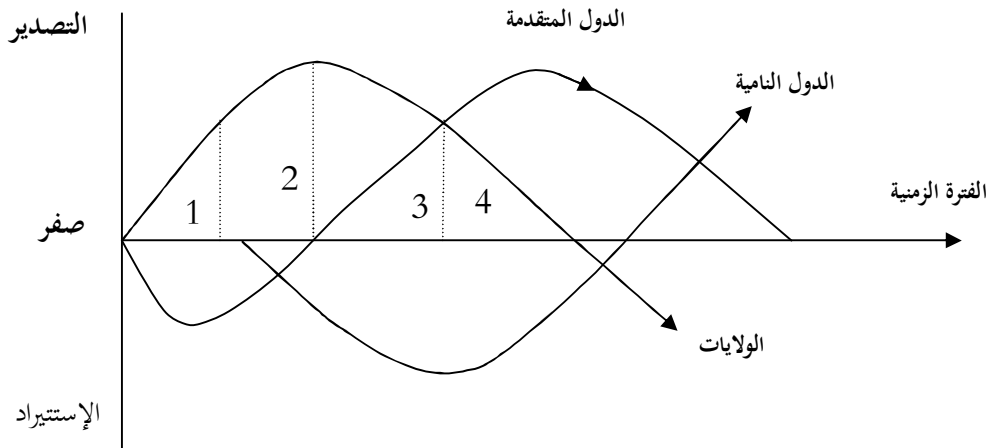
ثانياً: نظرية دورة حياة المنتج⁽¹⁾

هذه النظرية تعد أساساً من النظريات التي جاءت لتبرر قيام التجارة الدولية ، إلا أنها يمكن أن تقدم لنا تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. و تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على 05 مراحل أساسية:

لنأخذ مثال الولايات المتحدة الأمريكية. مرحلة البحوث و الابتكارات في الدولة الأم للشركة الأجنبية. مرحلة تقديم السلعة بهذه الدولة. مرحلة النمو في الإنتاج و التسويق المحلي و الدولي. مرحلة بداية تشبع السوق المحلية و بدء إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى. مرحلة بدء إنتاج السلعة في الدول النامية و تدهور السلعة بالدولة الأم بسبب المنافسة السعرية ، الجودة ...

شكل (01): مراحل دورة حياة المنتج الدولي

دورة حياة المنتج الدولي



ومما سبق يمكن استنتاج أن الشركة الأجنبية فور وصول منتجها إلى المرحلة الرابعة تبدأ في البحث عن الاستثمار في الدول النامية من خلال إيجاد أسواق جديدة تسوق فيها ذلك المنتج لبدء دورة جديدة من دورة حياة المنتج، حيث يظهر هذا المنتج في الدولة المضيفة و كأنه منتج جديد تجني من ورائه الشركات الأجنبية أرباحاً ضخمة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من إمكانية تطبيق هذه النظرية على العديد من المنتجات إلا أن هناك أنواعاً أخرى من السلع لا يمكن تطبيق هذه النظرية عليها ومن الأمثلة على هذه السلع ما يسمى " بسلع التفاخر " Prestigious Goods و هي السلع التي يصعب على دول أخرى تقليدها أو إنتاجها بسهولة مثل السيارات الفاخرة. كما أن هذه النظرية هي الأخرى لم تقدم أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح، في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار و العمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق.

⁽¹⁾ سالكي سعاد ، مرجع سابق ، ص 94-96 .

المطلب الرابع: النظريات التجميعية او التركيبية

سميت هذه النظريات بالتجميعية او التركيبية لأنها تجمع وتركب بين مختلف العناصر ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بقيام الاستثمار الاجنبي المباشر، وهي نظريات تبدو أكثر شمولية من سابقتها خصوصا النظرية الانتقائية التي جاء بها الاقتصادي Jhon Dunning.

اولا: نظرية الموقع⁽¹⁾

تتعمق نظرية الموقع بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون حقلًا للاستثمار و ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسية في الدولة المضيفة، وكما يرى "باري" أن هذه النظرية تتعمق بالتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض و الطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، وحسب "Dunning" فإن هذه النظرية تتعمق بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... إلخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، وعليه تؤثر العوامل الموقعية على قرار الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار في احدي الدول المضيفة، وكذا المفاضلة بين الاستثمار في هذه الدولة أو التصدير إليها أو غيرها من الدول الأخرى.

ويمكن إجمال العوامل الموقعية التي أشارت إليها هذه النظرية في :

- السوق والعوامل التسويقية: وتتمثل في حجم السوق، قنوات التوزيع، وكالات الإعلان، معدل نمو السوق، التقدم التكنولوجي، منافذ التوزيع.

- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف النقل، التسهيلات الإنتاجية الأخرى؛ - ضوابط التجارة الخارجية (الإجراءات الحمائية): مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود على التصدير والاستيراد.

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي : وتتمثل في مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة للمشروعات، مدى استقرار سعر الصرف، النظام الضريبي... إلخ.

- الحوافز والإميازات: وتتمثل في مختلف التسهيلات والإميازات الممنوحة من طرف الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي.

- عوامل أخرى: مثل حجم الأرباح المتوقعة، الموقع الجغرافي، حرية تحويل الأرباح للخارج، مدى توفر الثروات الطبيعية.

وقد أضاف كل من "روبوك" و"سيموندس" بعض المحددات المؤثرة على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظرية الموقع المعدلة والتي تعتبر امتداد للنظرية السابقة، حيث قسمت هذه النظرية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث مجموعات هي:

أ- العوامل الشرطية: وتشمل

- خصائص المنتج: والمتمثلة في نوع السلعة واستخداماتها، متطلبات إنتاجها ودرجة حدائتها .

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: منها حجم السوق، مدى توافر الأيدي العاملة، البيئة الاقتصادية والإمكانات الطبيعية.

(1) دلال بن سمينة ، مرجع سابق ، ص ص 25 - 27.

- العلاقات الدولية للدولة المضيفة: الإتفاقات الاقتصادية والسياسية ونظم النقل والإتصالات بينها وبين الدول الأخرى والخاصة بإنتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد.

ب- العوامل الدافعة: وتمثل في:

- الخصائص المميزة للشركة: وتشمل حجم الشركة، الإمكانيات البشرية والمالية.
- مركز الشركة التنافسي: وهي المقدرة على المنافسة ومواجهة الأخطار التجارية.

ج- العوامل الحاكمة: ومنها

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: تتمثل في القوانين واللوائح الإدارية وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز.
 - الخصائص المميزة للدولة الأم: تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والمنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
 - العوامل الدولية: تتمثل في الإتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، القوانين والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.
- وتتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات في إشارتها للعوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة بالدولة الأم، كالحوافز والضمانات التي تقدمها هذه الأخيرة لتشجيع شركائها الوطنية الإقامة مشاريع خارج حدودها، أو العوامل الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو ارتفاع تكاليف العمالة، إلا أن بقية المحددات التي أشارت إليها هذه النظرية قد تناولتها النظريات السابقة.

ثانيا: النظرية الإنتقائية⁽¹⁾

طور "جون دينينغ Jhon Dunning" (1988) نظرية حول قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر، و أو عزه إلى ثلاثة مزايا :

• مزايا الملكية ownershipe -avantage spécifique - مزاي المتربة عن احتكار الشركة لأصول تمكنها من منافسة الشركات المحلية.

• مزايا الموقع l 'avantage a la localisation - location avantage (تكاليف العمالة المواد الأولية ، السياسة الضريبية) إضافة إلى عاملين صنفها دينينغ إلى عوامل دفع والتي تجعل سوق الدولة الأم أقل جاذبية و أخرى جاذبة تخص السوق الأجنبي منها:

- التقارب الثقافي والذي يساعد الشركات الأجنبية للتوسع في أسواق تشبه أساليب حياة أفرادها في الدولة الأم.

- حجم السوق : إذ يساهم كبر حجم السوق الأجنبي الشركات على القيام بالاستثمارات المباشرة.

• مزايا التدويل L'avantage a L'internalisation - internalisation avantage :

حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل مرحلة أو جميع مراحل عملية الإنتاج إلى دولة أجنبية بدل التراخيص و الوكلاء التجاريين.

⁽¹⁾ شاقور جلطية فايزة، معوقات استثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر - دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2010 ، مذكرة ماجستير- غير منشورة-، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص ص 22-23.

وبهذا حاول "دينينغ" دراسة الأسباب الثلاثة للولوج للأسواق الأجنبية، ويتم اختيار الاستثمار المباشر في هذه الأسواق عند تجميع الشركة لهذه المزايا (مزايا الملكية، مزايا الموقع و مزايا التدويل)، بالمقابل إذا لم يكن هناك مزايا الموقع مع تمتع الشركة بمزايا الملكية و مزايا التدويل ستكتفي الشركات بالتصدير إلى هذه السوق والسيطرة على فروع البيع، وستعتمد لبيع التراخيص لشركات محلية في حال تمتعها فقط بمزايا الملكية. وقد بين "Jhon Dunning" الشروط الواجب توفرها فيما يخص البلد المضيف و الصناعة المرافقة، من بين هذه الشروط: الهبة من العوامل كالموارد الطبيعية و اليد العاملة المؤهلة و حجم و خصائص السوق، كما أكد على السياسة و الرقابة الحكومية فيما يخص التجديد، حماية حقوق الملكية، المنافسة من الشروط الواجب توفرها في البلد المضيف، و أضاف تلك المتعلقة بالصناعات من حيث درجة التكثيف التكنولوجي للمنتوج أو العمليات الإنتاجية، طبيعة التجديدات، امتداد التنوع في المنتوج، الاقتصاديات السلمية للإنتاج، أصل و توزيع الموارد المالية، تكلفة النقل للسلع الوسيطة و سلع الاستهلاك النهائي، الحواجز الجمركية و غير الجمركية الخاصة بالصناعة، طبيعة المنافسة بين الشركات في الصناعة.

المبحث الرابع: المناخ الاستثماري

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للفرص الاستثمارية، وذلك أن المستثمرين المحليين والأجانب لا يقررون توظيف استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ، وكنتيجة للاختلاف والتفاوت بين الدول في توزيع الموارد والإمكانات الاقتصادية وتفاوت الثقافات المختلفة بينها، ظهر مفهوم المناخ الاستثماري الملائم للاستثمار والذي يمكن عند تحققه الوصول إلى الإشباع الكامل من جميع النواحي وبالتالي تحقيق المطلوب من الاستثمارات المقامة فيه، كما أن هذا المناخ يختلف من دولة إلى أخرى بدرجات معينة يمكن قياسها بواسطة مؤشرات خاصة معتمدة دولياً.

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

هناك مجموعة من التعاريف نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: - يعرف مناخ الاستثمار بأنه: "محمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعبها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة، وترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة الأخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سلفاً تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة وأخرى نامية (1).

وهو عبارة عن: "محمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الإدارية والقانونية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين".

يرى البعض أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة من سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع، حيث أن مناخ الاستثمار يتضمن كل السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية. وهي السياسة المالية و النقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية و القانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي. و بالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع و جذب للاستثمار من عدمه، و هذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون و تهيئ بيئة مشجعة و مواتية وصالحة من عدمه (2).

من خلال التجارية السابقة، تستطيع أن نقول أن مناخ استثمار هو مفهوم مركبو متطور، يشير إلى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر إلى بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية و الثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية و التنظيمية.

و تكمن أهميه المناخ الاستثماري، الاستثمار الأجنبي أصبح يعد حاجة ملحة للاقتصاديات ماديات النامية، و المتقدمة على حد سواء إذ أن حاجة الاقتصاديات النامية لرأس المال و الخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصاديات المتقدمة إلى أسواق تستثمر فيها رؤوس

(1) ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، الملتقى الدولي حول: " سبل تنشيط الاستثمارات في الإقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14-15 مارس 2004، ص 4.

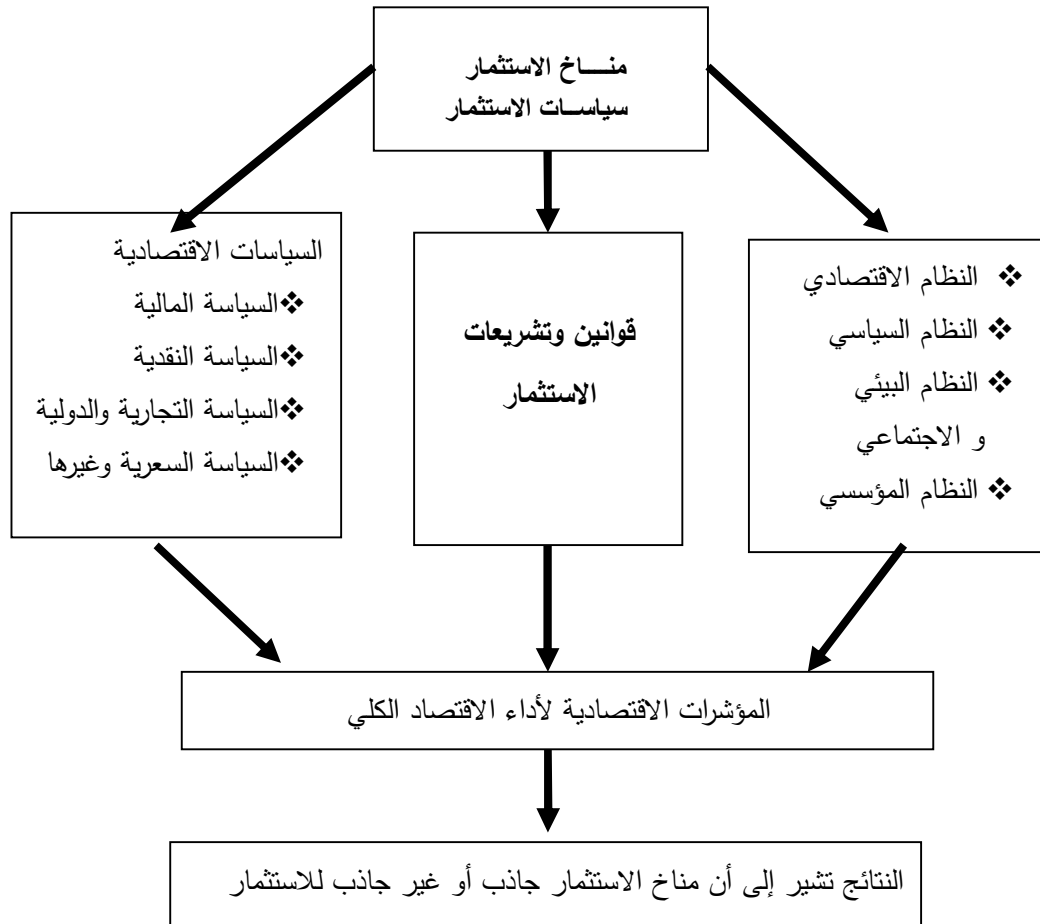
(2) سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 102.

الأموال الفائضة لديها، إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يتحقق دون إيجاد مناخ استثماري ملائم و تقضي عملية توفير هذا المناخ بداية تحديد المعوقات التي يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الاستثمار و انكماشه بهدف ازلتها أو التخفيف من حدتها، ثم البحث عن الضمانات القانونية و الاقتصادية⁽¹⁾

المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري

تعرف مكونات المناخ الاستثمار على أنها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته لكنها تخرج عن سيطرته وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة،

شكل (02): مكونات مناخ الاستثمار



المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،

2003، ص 191.

⁽¹⁾ قريد عمر ، تحسيس مناخ الإستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الإقتصاد الجزائري ، رسالة دكتوراه - غير منشورة- ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2014-2015، ص

ويمكن التعليق على المكونات كما يلي:

أولاً: الأنظمة الاقتصادية والسياسية والمؤسسية:

فكلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح وتمثل هذه الأنظمة فيما يلي:

1. النظام الاقتصادي: ⁽¹⁾

تلعب المكونات الاقتصادية دورها الكامل بمجرد وجود إطار عام لسياسات استثمارية يمكنها من ذلك وفي هذا الإطار يمكن

تصنيف المكونات الاقتصادية التقليدية حسب الحافز الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات في دولة ما إلى :

- **عوامل السوق:** وتتعلق بحجم السوق ومعدل الدخل الفردي ومعدل نمو السوق، والمقدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية، وتفضيلات المستهلك وهيكل السوق،

- **عوامل الموارد:** وتتعلق بالموارد الخام وتوفرها بالبلد المضيف وحجم العمالة وكلفتها وأنواعها ومدى توافر التكنولوجيا والبنية التحتية من الاتصالات والطرق والمنافذ البحرية والبرية والجوية وغيرها،

- **عوامل الكفاءة:** وتتعلق بالأرباح الناتجة عن استغلال الإنتاجية والتكاليف التنافسية، كلفة الأصول والموارد البشرية وكلفة مدخلات الإنتاج الوسيطة وخدمات الاستثمار وفاعلية الدولة المضيفة بالتجمعات الإقليمية والاتفاقيات الثنائية،

وتجدراً لإشارة إلى أن المكونات الاقتصادية تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد القومي وتمثل في:

أ. درجة الإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:

فكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كلما كان الاقتصاد القومي جاذباً للاستثمار والعكس صحيح حيث يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج ، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد ، ويستدل على درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي حيث كلما ارتفعت النسبة دلت على ارتفاع درجة الانفتاح التجاري، ويستدل أيضاً بنسبة الصادرات إلى الناتج القومي حيث كلما كانت كبيرة دلت على جاذبية الاقتصاد القومي والعكس صحيح .

ب. القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ويستدل على ذلك من زيادة معدل نمو الصادرات من سنة لأخرى ، وكذلك الرقم القياسي لأسعار الصادرات فكلما أجه إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الاستدلال أيضاً بزيادة معدل العائد على الاستثمار بشرط أن يكون متوسط معدل العائد على الاستثمار أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق.

⁽¹⁾ عمر بجاوي ، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010 ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2012-2013 ، ص ص 8-11.

ج. مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد القومي:

كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كلما كان الاقتصاد القومي قادرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الإستدلال على ذلك من مستوى الإحتياطيات الدولية الرسمية من الصرف الأجنبي لدى البنك المركزي والتي توضح مدى قدرته في إستخدام هذه الإحتياطيات كمصدر للتمويل كما أن زيادتها تساهم في إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية ، كما يمكن الإستدلال على مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد القومي بإنخفاض نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى معدل تغطية حصيللة الصادرات للواردات فكلما كانت عدد شهور تغطية الواردات كبيرا كلما دل ذلك على كفاءة الاقتصاد القومي و إزدياد قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

د. قوة الاقتصاد القومي وإحتمالات تقدمه ونموه:

تتجه الاستثمارات الأجنبية نحو الاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة، ويمكن التعرف على قوة الاقتصادي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

- **معدل النمو الاقتصادي:** زيادة هذا المعدل يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد، وينتج عنه زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة،
- **معدل التضخم:** تؤثر معدلات التضخم على سياسات التسعير وحجم الأرباح ، ومن ثم على حركة رأس المال ، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات الأجنبية، فضلا على أن إرتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة يؤثر على مناخ الاستثمار ويصبح طارد للاستثمار والعكس صحيح .
- **معدل نمو المستهلك:** إن إنخفاض معدل نمو الإستهلاك وخصاه الإستهلاك الجاري الحكومي والأسري في أي دولة يعكس مدى التحسن في قدرة الدولة على إدارة اقتصادها القومي من خلال ضبط الإنفاق وتوجيهه نحو الأولويات الاقتصادية المختلفة) وينعكس انخفاض ذلك المعدل إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **معدل تغطية الصادرات للواردات :** إن إرتفاع هذا المعدل يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، وبذلك فإن إتجاه هذا المعدل نحو الإرتفاع ذو أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- هـ. **السياسات الاقتصادية الكلية⁽¹⁾.**

يثير التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية البلبلة وعدم الثقة لدى المستثمرين الأجانب الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار قدر اهتمامهم بمعدلات الربح التي يتوقعون الحصول عليها وأهم هذه السياسات هي :

- **السياسة المالية:** يمكن النظر إليها بأنها جاذبة للاستثمار كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يحمل عبئا ضريبيا كبيرا يثقل كاهل المستثمر، كما أنه من الضروري أن تكون واضحة ومرنة، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا للاستثمار كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه الى تقوية البنية الأساسية ، وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار والعكس صحيح.

(1) عمر بجايوي ، مرجع سابق، ص ص 13-14.

وكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة ولا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير، كلما كان جاذبا للاستثمار.

● **السياسة النقدية:** كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغيير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالإستقرار كما أن روتينية اجراءات التعامل في سوق الصرف تحول دون انسياب الاستثمارات الأجنبية الى الدولة إضافة إلى أن انخفاض قيمة سعر الصرف يحسن من موقف البلد في السوق الدولية ويؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر .

● **سياسة التجارة الدولية:** كلما كانت في السياسة تحررية، محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التصدير كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح. وكلما كانت تلك السياسة تحررية للواردات ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتوجه إلى معدلات منخفضة التعريف الجمركية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح .

● **السياسة السعرية:** كلما كانت تحررية ، و عملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس صحيح..

و. عناصر اقتصادية أخرى وتمثل في:

● **العمالة:** تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، ونظرا القيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول ، وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها .

● **البنية الأساسية:** و يتعلق الأمر بالطرق والجسور والموانئ والمطارات و مدى صلاحيتها، لأن تدفق السلع و الخدمات و المعلومات يتوقف عليها حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار ،

مع الإشارة إلى إمكانية أن تكون هياكل البنية الأساسية موضوعا للاستثمار من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منفردة أو بالتعاون مع المؤسسات الكبيرة، كما لا يمكن إغفال أهمية الإتصالات كبنية تحتية للتكنولوجيا حيث يعتبر القطاع الداعم للنشاطات الاقتصادية الأخرى

● **مدى كفاءة المؤسسات المالية:** تتمثل في مدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية في إدارة المشروعات الدولية المتنافسة كما أن استقلالية البنوك المركزية، من حيث العلاقة بالسلطة السياسية تعتبر جانبا مهما من أي إصلاح نقدي مؤسسي .

● **الحوافز الضريبية:** رغم أن الحوافز الضريبية قد فقدت الكثير من أهميتها ، ولكن لا يعني هذا عدم الإهتمام بتقديم الحوافز الضريبية، فهذه الحوافز مطبقة في كافة دول العالم بدون إستثناء و هي تعمل في جو من التفاعل بينها مع بقية عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسية، وهي بهذا الشكل لا تلعب دورا حاسما في إتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما ولكنها مكمله له. ⁽¹⁾

⁽¹⁾ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري- نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011- ، الكويت 2011، ص 10.

2. النظام السياسي:

يعد توافر مسوى معقول من الإستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي العتبة الضرورية للولوج إلى مناخ استثماري سليم فويستدل عليه بتميز النظام السياسي بالديمقراطية والإستقرار الأمني وضمان عدم التعرض المخاطر المصادرة والتأميم، وانعدام المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب وعدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إضافة الى مستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة ، ومدى تدخل الجيش، ومدى الإلتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي .

ودرجة تفشي الفساد حيث قد يكون الفساد إداريا أو فسادا سياسيا حيث يشير الأول إلى وجود فساد في سلوك العاملين في الحكومة الذين يحاولون الإستفادة من إنتشار البيروقراطية في المؤسسات الحكومية بهدف تحقيق مكاسب خاصة تتمثل في رشاي حيث تمثل هذه الأخيرة بنود غير منظورة تؤدي إلى ضياع ما يوفره المشروع من مزايا وإعفاءات ضريبية لهذا يطلق عليها اصطلاحا (الضريبة السوداء) ويشير الثاني إلى ممارسة الفساد على مستوى السياسيين للوصول إلى السلطة حيث يرتبط بإحتلاس الأموال العامة ثالثا: النظام البيئي والاجتماعي: يتمثل في القيم والعادات التي تحكم سلوك المجتمع والإحتمالات المتوقعة لتغيرها حيث كلما إنطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي المباشر كلما كان جاذبا له والعكس صحيح، ويشمل مؤشرات عديدة من بينها: معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة، قوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها، مستوى ثقة المستهلكين، مؤشرات ذات صلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والإتصالات وغيرها⁽¹⁾

3. النظام المؤسسي:

ويتكون من عدة عناصر وهي :⁽²⁾

- النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي: فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكثبية ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح .
 - المنظمون : كلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.
 - نظام المعلومات الاستثمارية: كلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالذقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.
- ويمكن القول أن المكونات المؤسسية تشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال المتمثلة في آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الإئتمانية وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الإلتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى إستقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه وإغلاق مشروع في حالة فشله .

⁽¹⁾خيالي خيرة ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم نمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (2005-2012)، مذكرة ماجستير -

غير منشورة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 16-17.

⁽²⁾ - سالكي سعاد ، مرجع سابق ، ص 105

ثانيا: قوانين وتشريعات الاستثمار

- هي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار بالإضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات المكتملة ويلاحظ في هذا المجال أنه:
- كلما كان هناك قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح وعدم التضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات الصلة، وكلما كان متضمنا ل ضمانات كافية من عدم مصادرة أو تأميم وخلافه، ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - كلما إتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل القيود وعمل على تسهيل ادارة تلك المناطق كلما كان جاذبا للاستثمار.
 - كلما أدت القوانين والتشريعات إلى حماية الملكية الفكرية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الثالث : مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

لقد إزدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة، إلا أنه عادة ما يستعين صانعي القرارات ورجال الأعمال والمستثمرين بمدلولها التأسيسية قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما، فهي تعبر على دلالات ملائمة المناخ الاستثماري لدولة ما لطبيعة النشاط الذي تهدف الشركات الاستثمار فيه.

تمثل المؤشرات معطيات رقمية صادرة عن مجموعة من المؤسسات والمنظمات الإقليمية و الدولية المتخصصة بهدف تحديد وتقييم أوضاع الاستثمار في دولة ما، وفيما يلي ستقوم بعرض لبعض المستخدمة بصنفين إياها إلى صنفين : الأول يتعلق بالمؤشرات العامة و الثاني يتعلق بمؤشرات المخاطر القطرية.

أولا : المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار:

و هي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملاءمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أخطار و من فقدته المؤشرات.

1- التقييم الائتماني السيادي:⁽¹⁾ تسعى العديد من الدول و المؤسسات إلى الحصول على تقييم ائتماني يعكس مدى استقرار و تنافسية وضعها و قدرتها على تسديد ما يستحق عليها من التزامات. و يعتبر التقييم السيادي الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشرا لوضعها الاقتصادي و المالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي و الاجتماعي مصحوبا بتوقعات الأداء و مستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها.

يصدر هذا التقييم فصليا عن مؤسسة الفاينانشل تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي المنفرد الوكالات التصنيف الائتماني العالمية التالية: ستاندرد أند بورز، و موديز، و مجموعة فيتش، و وكالة راينتنغ أند انفستمت انفورميشن اليابانية، و كابيتال انتيليجانس.

(1) بعداش عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ص 69-70

2- مؤشر (كوف) للعولمة: صدر عن معهد KOF السويسري المتخصص في دراسات الدورة الاقتصادية مؤشر يعنى بقياس العوالمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية، اجتماعية وسياسية. يحسب هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة: العوالمة الاقتصادية، العوالمة الاجتماعية و العوالمة السياسية كما يوضحه الجدول التالي.⁽¹⁾

الجدول رقم (02).

مكونات مؤشر كوف للعوالمة المؤشر

عناصر المؤشر	المؤشر
<ul style="list-style-type: none"> . حصة التجارة الناتج المحلي الإجمالي؛ . حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي؛ . حصة الاستثمار المحفظي للناتج المحلي الإجمالي؛ . دخول الرعايا الأجانب؛ . عوائق على الإيرادات؛ . معدل التعريفية الجمركية؛ . نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية؛ . قيود على الحساب الرأسمالي. . 	<p>مكونات المؤشر الفرعي للعوالمة الاقتصادية (8 عناصر) الوزن النسبي: 34%</p>
<ul style="list-style-type: none"> حجم المكالمات مع العالم الخارجي؛ . نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي؛ . الحصص من السياحة الدولية؛ . كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية؛ . نسبة الأجانب من إجمالي السكان؛ . عدد خطوط الهاتف الثابت؛ . عدد مزودي خدمة الانترنت؛ . عدد مستخدمي الانترنت؛ . عدد مشتركى خدمة الكيبيل؛ . عدد الصحف اليومية؛ . نسبة الاستماع للإذاعة. 	<p>مكونات المؤشر الفرعي للعوالمة الاجتماعية (11 عنصرا) الوزن النسبي: 37%</p>
<ul style="list-style-type: none"> عدد السفارات في القطر؛ . عضوية المنظمات الدولية؛ . المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي. 	<p>مكونات المؤشر الفرعي للعوالمة السياسية (3 عناصر) الوزن النسبي: 28%</p>

المصدر : بعداش عبد الكرم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار على الاقتصاد الجزائر خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 71.

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص ص 70-71.

3: مؤشر التنافسية العالمية⁽¹⁾.

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ سنة 1979، عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس (DAVOS) بالتعاون مع أكاديميين عالميين، وشبكات عالمية تتألف من 109 مؤسسات شريكة، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين هما:

أ- مؤشر النمو للتنافسية: ويقاس قدرة الاقتصادات العالمية على تحقيق معدلات دائمة في النمو الاقتصادي، وأدائها الكلي على المدى المتوسط والبعيد، وقد غطى هذا المؤشر سنة 2006 حوالي 125 دولة، منها 10 دول عربية.

ب- مؤشر الأعمال للتنافسية: يقاس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية. وقد غطى هذا المؤشر 121 دولة، منها 10 دول عربية.

4- المؤشر المركب المكون السياسات الاقتصادية⁽²⁾

تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بما لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري يتم الحصول على قيمة هذا المؤشر من خلال إجراء محصلة نتائج سياسات اقتصادية تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة وتشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية. مع العلم بأن تقييم المؤشر يكون كما يلي:

أقل:

- من 1 عدم تحسن مناخ الاستثمار.
- من 1 إلى 2 تحسن مناخ الاستثمار.
- من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

5- مؤشر الشفافية:⁽³⁾

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد أهم المعوقات، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني وتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية.

(1) جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 40.

(2) وليد ببي، آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية - دراسة حالة دول شمال افريقيا، اطروحة دكتوراه - غير منشورة -، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2014-2015، ص 1138

(3) وليد ببي، مرجع سابق، ص 139.

6- مؤشر أداة القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: (1)

يقيس هذا المؤشر الوضع القائم في البلد من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم، ويحسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. إن حصول الدولة في هذا المؤشر على معدل [1] فما فوق، يفسر بانسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

$$\frac{\text{الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطر مقسوماً على الاستثمار الوارد عالمياً}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي للقطر مقسوماً على الناتج المحلي العالمي}}$$

مؤشر أداة القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر =

7- مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: (2)

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 4 مكونات أساسية تندرج منها مؤشرات فرعية وهي:

- جاذبية السوق: يندرج ضمنه حجم السوق، القدرة الشرائية، إمكانات نمو السوق (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي).
- توفر العمالة الماهرة وغير المكلفة: يندرج ضمن هذا المكون كلفة العامل و قوة سوق العمل.
- توفر الموارد الأولية: يتضمن هذا المكون معدل استغلال الموارد، الموارد والإمكانات الفلاحية.
- ملائمة البنية التحتية: يتضمن وسائل النقل المتوفرة من كثافة الطرق وحجم الطرق المعبدة، وخطوط السكك الحديدية، وخطوط الاتصال والشحن فيما يخص نقل السلع. توفر الطاقة الكهربائية، وتوفر بنية الاتصالات من خطوط الهاتف الثابت، والهاتف النقال، وتوزيع خطوط الهاتف على الأفراد.

ويتراوح رصيد الدولة وفقاً لهذا المؤشر بين [0] و [1]، ويحسب كما يلي:

$$\frac{\text{قيمة المتغير (المؤشر) في القطر - أدنى قيمة له}}{\text{أعلى قيمة للمتغير - أدنى قيمة له}}$$

مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر =

وبناءً على تقاطع هذين المؤشرين، يمكن المقارنة بين أداء الدولة وإمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مصفوفة الأداء والإمكانات.

(1) جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 38

(2) المرجع السابق، ص 39.

8- مؤشر التنمية البشرية Human Development Index:

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990، ومن ضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب دول العالم في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف) ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي: (1)

- طول العمر ويقاس . متوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة و 85 سنة.
 - المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0 % و 100%.
 - مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40.000 دولار.
- ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات هي: تنمية بشرية عالية (80% أو أكثر)، تنمية بشرية متوسطة (من 50% إلى 79%) و تنمية بشرية منخفضة (أقل من 50%). وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية.

9- مؤشر سهولة أداء الأعمال: وهو مؤشر يصدر عن مؤسسة "انتل جانس يونت" لرصد قابلية البيئة الاستثمارية للبلد لجذب رأس المال الأجنبي وطبيعية المعوقات التي تواجهها وتعرضها داخل القطر المضيف للاستثمار، ومن مكونات هذا المؤشر: (2)

- حالة البنية التحتية لسكات الطرق والنقل.
- توافر العمالة المؤهلة والكفؤة .

- تطور الجهاز المصرفي و سهولة إعادة التمويل. ويكسب هذا المؤشر على أساس متوسط المعطيات الحقيقية لهذه المكونات خلال الخمسة سنوات السابقة والتوقعات المستقبلية خلال الخمسة سنوات المقبلة. وتكون قراءة هذا المؤشر على النحو التالي :
- قيمة المؤشر < 8 يعني أن بيئة أداء الأعمال تكون جيدة جدا .
- قيمة المؤشر محصورة ما بين (6.5-8) بيئة الأعمال جيدة.
- قيمة المؤشر محصورة ما بين (5.5-6.4) بيئة الأعمال متوسطة .
- قيمة المؤشر محصورة ما بين (5-5.4) بيئة الأعمال ضعيفة.
- قيمة المؤشر > 5 بيئة الأعمال تكون ضعيفة جدا.

10 - مؤشر الحرية الاقتصادية (3)

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية من أهم وأبرز المؤشرات استخداما من العاملين في قطاعات الإنتاج والاستثمار وخاصة الشركات دولية النشاط ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية، نظرا لأهمية قضية الحرية الاقتصادية خاصة في زمن العولمة. يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة التراث الأمريكية " Heritage Foundation" التي أنشأت سنة 1973 كمؤسسة بحثية وتعليمية هدفها خلق وتشجيع الدول على تبني سياسات عامة قائمة على دعم حرية المشروعات والنشاط الاقتصادي الخاص.

(1) جمال بلحاظ، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب ، اطروحة دكتوراه -غير منشورة- ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2014-2015، ص64.

(2) بن ياني مراد ، مرجع سابق ، ص 90.

(3) جوامع ليبية، مرجع سابق، ص41 .

و صدر هذا المؤشر منذ سنة 1994 لقياس وضع الدول من التحرر الاقتصادي أو تقييد النشاط الخاص لعدد كبير من الدول، يعتمد في قياسه على 50 عامل مستقل مقسمة إلى عشرة مؤشرات فرعية. وتتمثل هذه المؤشرات الفرعية في: السياسة التجارية، الحرية المالية، تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة المالية والبنوك، حرية الاستثمار، الحرية النقدية فيما يخص الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية، حرية الأعمال من جانب التشريعات والقضاء، الحرية من الفساد بخصوص السوق السوداء، وحرية سوق العمل . وتقيم هذه المؤشرات بمنحها أوزانا متساوية، وبحسب المؤشر الرئيسي بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية، وتعطى مجالات المؤشر كما يلي:

- من (1- 1.95): يدل على حرية اقتصادية كاملة.
- من (2- 2.95): يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- من (3- 3.95): يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.
- من (4- 5.00): يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن المبدأ الأساسي لهذا المؤشر أن الحرية الاقتصادية شديدة لارتباط بالأداء الاقتصادي الجيد، حيث أن أفضل دول العالم في مجال الحرية الاقتصادية ضاعفت من نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن هذه الدول تشمل أدنى معدلات البطالة والتضخم.

11. مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال: ⁽¹⁾ يصدر هذا المؤشر سنويا عن معهد ميلكن "Milken Institute" الأمريكي، و يهدف بشكل أساسي إلى تقييم قدرة الشركات الجديدة و القائمة في الحصول على رأس المال الكون توافر التمويل عنصرا حيويا لدعم قطاع الأعمال المبادرة و الرائدة. و يلقي المؤشر الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل و تحفيزها لتطوير البيئة التحتية المالية اللازمة لدعم قطاع الأعمال المبادرة و تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

يتكون هذا المؤشر من سبعة عناصر فرعية أختيرت على أساس كونها مهمة في مجال توافر تمويل الأنشطة الاقتصادية: البيئة الاقتصادية الكلية، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات المالية و المصرفية، أسواق الأسهم، أسواق السندات، توافر المصادر البديلة لرأس المال، وسهولة دخول الأسواق العالمية للحصول على رأس المال الخارجي. يتم احتساب قيم مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال باستخدام متوسط قيم المكونات الفرعية السبعة للمؤشر، و التي تتراوح ما بين صفر و عشر درجات، و لكن حددت أصغر قيمة يمكن تسجيلها ب 0,5 و ليس صفرا لاعتبارات محاسبية و مؤسسية.

ثانيا: مؤشرات قياس المخاطر القطرية:

تتم هذه مؤشرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف له ومنها :

1- مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية ⁽²⁾ Euromoney Index Country Risk

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورو من بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر وقياس المؤشر قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية

¹ بعداش عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 74

² جمال بلخياط ، مرجع سابق ، ص 66

التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات البلد.

2- مؤشر المستثمر المؤسسي⁽¹⁾ (Institutional investor) للتقويم القطري : يتم احتساب المؤشر المكون من مئة نقطة مئوية بالاستناد إلى مسح استقصائية يتم الحصول عليها من كبار رجال الاقتصاد و المحللين في البنوك العالمية و الشركات المالية الكبرى و كلما ارتفع رمي الدولة من النقاط دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة. و تصدر هذا المؤشر مجلة الأنستيتيوشنال انفستور منذ سنة 1998 مرتين في السنة (مارس وسبتمبر).

3- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:⁽²⁾

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار. ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (تمثل 50% من المؤشر المركب)، والذي يركز على درجة استقرار الحكومة وطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومدى انتشار النزاعات الداخلية والخارجية وأيضاً الفساد.
 - مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (25%)، ويركز على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل التضخم ونسبة رصيد الحساب الجاري والميزانية الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي.
 - ومؤشر تقييم المخاطر المالية (25%)، ويركز على نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، عدد أشهر الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة ونسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمال صادرات السلع والخدمات.
- وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطر في حال انخفاضه، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي :

الجدول رقم(03) تقسيمات المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحسب درجة المخاطر

التوصيف	درجة المؤشر (نسبة مئوية)
درجة مخاطرة منخفضة جدا.	100-80
درجة مخاطرة منخفضة.	79.50-70
درجة مخاطرة معتدلة	69.50-60
درجة مخاطرة مرتفعة.	59.50 -50
درجة مخاطرة مرتفعة جدا.	49.50 -0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006"، الكويت، 2006، ص 82.

¹ بعداش عبد الكريم ، نفس المرجع ، ص 76.

² جمال بلخاط، مرجع سابق، ص 65.

4 - مؤشر الكوفاس (Cofas) للمخاطر القطرية⁽¹⁾ يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد و يبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي و بالأوضاع السياسية و الاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحب رؤسالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية و سلوك السداد في العمليات قصيرة المدى. و تصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أ- مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) و التي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من 1 إلى A4.

ب- مجموعة درجة المضاربة و يشار إليها بالأحرف ، C ، B ، A .

و الجدول التالي يوضح درجات هذا المؤشر .

الجدول رقم (04)

درجات مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

درجات الاستثمار أو المضاربة	مستويات المؤشر	التوصيف
	A1	البيئة السياسية و الاقتصادية مستقرة و سجل السداد جيد جدا. و أن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا
	A2	احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية و اقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات دولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1.
درجات الاستثمار	A3	بروز بعض الظروف السياسية و الاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.
	A4	سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية، و رغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.
درجات المضاربة	B	يرجح أن يكون للبيئة السياسية و الاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا. قد تؤدي البيئة السياسية و الاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.
	C	قد تؤدي البيئة السياسية و الاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.
أعلى درجات المضاربة	D	ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية و الاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءاً.

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004 ، الكويت، 2004، ص 230-231.

⁽¹⁾بعداش عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 76.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أنواع الاستثمارات التي تسعى السياسة الاستثمارية للحكومات إلى جلبه باعتباره الشكل التمويلي البديل للمديونية ووسيلة ناجعة لتحقيق التنمية الاقتصادية و تحريك عجلة النمو الاقتصادي ، حيث افتتحنا المبحث الأول بتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد المفهوم بدقة عن طريق استعراضنا لمجموعة من التعاريف التي قدمها بعض الباحثين الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية مع التطرق لأهم الدوافع للجوء لهذا النوع من الاستثمارات سواء من وجهة نظر المستثمر أو البلد المضيف وأهدافه وأهم أشكاله .و من أجل تقييم هذا النوع من الاستثمارات و المفاضلة بينه و بين غيره من الأنواع استعرضنا في المبحث الثاني آثاره الإيجابية و السلبية و أهم معوقاته.

واهتم المبحث الثالث بسرد أهم النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر التاريخ اقتصادي محاولين بذلك إعطاء تفسيراً أكثر لهذه الظاهرة، وبالنظر لأهمية المناخ الاستثماري في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر خصصنا المبحث الرابع من هذا الفصل للتعريف به و سرد أهم مكوناته و أخيراً تعرض لمؤشرات قياسه ومدى أهميتها في تحديد مدى ملائمة بيئة الأعمال لأي بلد و اندفاع المستثمرين إليها، ففي إطار سعي الدول إلى زيادة حجم تدفقاتها من الاستثمارات الأجنبية عليها باتخاذ إجراءات تحفيزية و تبني استراتيجية شاملة ومتكاملة لاستقطاب أكبر حجم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفصل الثاني : الإطار النظري للأزمات
الاقتصادية خلال الفترة 2005-2016**

تمهيد:

لقد ألفت الإنسان معاصرة الأزمات على جميع الأصعدة، وفي كل العصور وتأتي الأزمات الاقتصادية في مكانة متميزة من بؤرة اهتماماته بين غيرها من الأزمات، لما لها من أثر مباشر على مختلف أوجه حياته الاقتصادية والاجتماعية، لذلك نجد أن موضوع الأزمات الاقتصادية من أكثر المواضيع المتداولة في الأدب الاقتصادي نتيجة الارتباط الوثيق بينها وبين النظام الرأسمالي حيث تضاعفت حدتها مع ظهور العولمة المالية إضافة إلى الانفصال الواضح بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

فتكرار الأزمات المالية والاقتصادية أصبح يشكل ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية أصبحت حادة وخطيرة تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لأبرز الأزمات المالية والاقتصادية والتي مست اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة من 2005 إلى 2016 وتشخيص أبرز جوانبها بشيء من الاختصار نظرا لاتساع الموضوع وسنكتفي بما رأيناه ضروري، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات الاقتصادية

المبحث الثاني: الأزمة العالمية 2008.

المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية

المبحث الرابع: الأزمة النفطية نهاية 2014

المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات الاقتصادية

إن الإلمام بمفهوم الأزمة الاقتصادية عموماً، وتعريفها والتطرق لمختلف مفاهيمها وأنواعها وأسبابها بالإضافة إلى النظريات المفسرة لها وطرق انتشارها الإقليمي و العالمي هو ذو أهمية قصوى ويعتبر وسيلة هامة وضرورية وجانب هام من الجوانب النظرية لدراسة الأزمات الاقتصادية، وفي إطار محاولتنا التعرف على الأسس النظرية التي تناولت موضوع الأزمات الاقتصادية بصفة عامة ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب هي: ماهية الأزمات الاقتصادية، أسباب والنظريات للأزمات الاقتصادية، وأخيراً معابر تدويل الأزمات الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية

أولاً: تعريف الأزمة الاقتصادية

قبل التطرق إلى مفهوم الأزمة المالية والاقتصادية يجب علينا أولاً توضيح مفهوم الأزمة كما يلي:

1-تعريف الأزمة:

أ-لغة:

إن الأزمة من أكثر الكلمات تداولاً في مختلف الأنظمة والتخصصات وأيضاً في مختلف المستويات من الفرد إلى المجتمع والمنشأة والدولة حتى أن تعريفاتها تعددت وتنوعت حسب نوع الأزمة ومستواها.

فالأزمة لغة هي الضيق والشدة. ولفعل أزم على الشيء أزمأً عض بالفم كلعضاً شديداً فمثلاً يقال أزم الفرس على اللحم ويقال أزمتم السنة أي أشدت قحطها والأزمة طبقاً لقاموس لسان العرب هي الجذب أو القحط أو المجاعة وطبقاً لقاموس المورد هي تغيير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الأمراض الحمية الحادة.⁽¹⁾

ب-الأزمة في الاقتصاد:

تعرف الأزمة من المنظور الاقتصادي بأنها "اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك)".⁽²⁾

وتعرف أيضاً بأنها "حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم"، أو هي "كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث، أو تصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس، ومنظمات الأعمال".⁽³⁾

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الأزمة هي حالة حرجة تمثل عدم التوازن وصعوبة في اتخاذ القرارات وهذا ما يستدعي البحث عن حلول جديدة للخروج منها.

⁽¹⁾ علي لهلول الرويلي، الأزمات تعريفها-أبعادها-أسبابها، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية "إدارة الأزمات"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، من 30 أبريل إلى 4 ماي 2011، ص 2.

⁽²⁾ عمر يوسف عبد الله عبابنة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011، ص 17.

⁽³⁾ عبد السلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارات الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 346.

2-تعريف الأزمة الاقتصادية

تتعدد تعريفات الأزمة الاقتصادية حيث نذكر منها:

عرفت الأزمة الاقتصادية على أنها " وضع اقتصادي عارض يؤثر على تحقيق الأهداف القومية، ينشأ من وضع اقتصادي عالمي أو إقليمي أو داخلي، ويحتاج إلى بذل كافة الجهود لاجتيازه"⁽¹⁾.

كما يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها "حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلاد أو إقليم أو للعالم بأسره. تبدأ عادة جراء انهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، الإفلاس، التوترات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية"⁽²⁾.

وحسب ما جاء في القاموس الاقتصادي والمالي فالأزمة الاقتصادية هي المسار الانكماشى للواقع الاقتصادي الناتج عن اختلال بين العرض والطلب على السلع والخدمات، وعموما الأزمة الاقتصادية هي حالة الواقع الاقتصادي الانكماشى، عام أو خاص بقطاع معين، أو منظمة معينة.⁽³⁾

ومن خلال التعريف السابقة نستنتج أن الأزمة الاقتصادية هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في واحد من الأنشطة الاقتصادية، أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك).

لذلك من المهم التفريق بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية، فمفهوم الأزمة المالية هو مفهوم أقل اتساعاً من مفهوم الأزمة الاقتصادية فالأزمة المالية هي اضطراب يصيب النظام المالي برمته أين تنخفض أسعار الأصول المالية كالقروض، الودائع البنكية، سعر الصرف ويقترن كل هذا بإفلاس الوسطاء الماليين والمدنيين ويميل المستثمرين للبحث عن السيولة أكثر فأكثر وذلك من خلال التهرب والتخلي عن الأصول التي كانت موجودة لديهم واستبدالها بأصول أخرى.

أما الأزمة الاقتصادية فإنها بالإضافة إلى ما سبق تلمس المتغيرات أو الجوانب الحقيقية للاقتصاد كإنخفاض الإنتاج بكافة أنواعه (الصناعي، الزراعي، الخدماتي) والعمالة (بطالة دائمة) والأسعار (انكماش أو تضخم) وانكماش في التجارة الداخلية والخارجية. ويمكن أن تؤدي الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية في اقتصاد دولة ما وأحياناً إلى أزمة اقتصادية عالمية وقد لا تؤدي كما بين التاريخ الاقتصادي ذلك.

3- تعريف الأزمة المالية:

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، فقد تطرق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهومها من وجهات نظر عديدة: فعرفت الأزمة المالية بأنها "الإنخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول ، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً ، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية ، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومهما العقود المستقبلية) للنفط أو للعملات

(1) محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 21.

(2) نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013، ص 5.

(3) بن عامر مصطفى، أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 6.

الأجنبية مثلاً) فإذا انحارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد⁽¹⁾.

وتعرف أيضا على أنها "فترة تشهد اضطرابا حادا ومفاجئا في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره على القطاعات الأخرى"⁽²⁾.

وتعرف كذلك على أنها "اضطراب يصيب النظام المالي برمته، حيث تنخفض أسعار الأصول المالية أو إفلاس المدينين أو البنوك أو اضطرابات في أسواق الصرف"⁽³⁾.

لكن هناك عدة خصائص تجمعتها وتبرزها مهما كانت طبيعتها وهي⁽⁴⁾:

أ- متداخلة معقدة ومتشابكة سواء ما يتعلق بعناصرها أو أسبابها... الخ

ب- مصدرها يكون نقطة التحول الأساسية في كل المجالات الاقتصادية، أو السياسية... الخ

ت- حدوثها بشكل مفاجئ وعنيف، واهتمام الجميع بها.

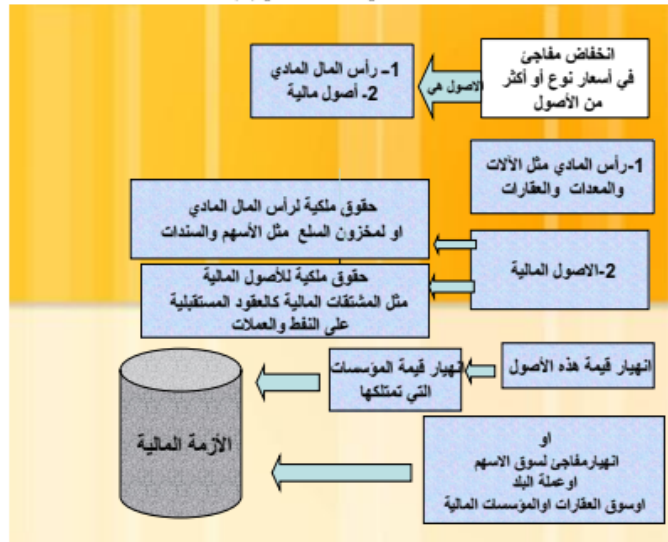
ث- مواجهتها دائما تكون بدرجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات، كذلك بالتنسيق والفهم الموحد بين الأطراف.

ج- عدم توفر المعلومات الدقيقة عن أسباب حدوثها وحجمها بسبب عنصر المفاجئة.

ح- تتميز بأحداثها السريعة وعلى القدرة على مواجهتها سريعا لتفاديها.

ويمكن تلخيص تعريف الأزمة المالية في الشكل الموالي.

الشكل رقم (03): ملخص تعريف الأزمة المالية



المرجع: مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر، 2010، ص 3.

(1) علي فلاح المناصير، وصفني عبد الكريم الكساسبي، الأزمة المالية العالمية حقيقتها-أسبابها-تداعياتها-وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص 7.

(2) السيد متولي عد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص 317.

(3) عبد الرحمن تومي، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 13، مركز البصيرة والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 122.

(4) الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، وانعكاساتها وحلولها، المؤتمر العالمي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009، ص 3.

ثانيا: أنواع الأزمات المالية و الاقتصادية

1- أنواع الأزمات المالية

تنقسم الأزمات المالية إلى عدة أنواع، يمكن توضيحها على النحو التالي:⁽¹⁾

• الأزمات النقدية:

تحدث الأزمة النقدية، أو أزمة العملة وسعر الصرف، أو ما يسمى بأزمة ميزان المدفوعات عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى اتخاذ السلطات النقدية قرارا بتخفيض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر بشكل بالغ على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة، وهذا الأمر قد يؤدي إلى اختيار سعر صرف العملة، وقد يرغم ذلك البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة.

• الأزمات المصرفية:

وهي ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبيات الودائع من البنوك التجارية، وينبع ذلك أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة، فإن انخفاض محفظة القروض، وتزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى الأزمة المصرفية.

ففي خلال الفترة ما بين سنة 1979 م-1997 م، كانت هناك أكثر من (158) أزمة سعر صرف، و(54) أزمة مصرفية. هذا والأزمات المصرفية قد تتخذ شكل أزمة في السيولة، وأزمة في الائتمان، وبيان ذلك: أن لابتك يقوم بإقراض وتشغيل معظم الودائع التي لديه مع الاحتفاظ بقدر بسيط من الودائع تلبية لعمليات السحب اليومي لبعض المودعين، فإذا ما حدثت زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فإن البنك لن يستطيع تلبية ذلك، لأن معظم الودائع خارج البنك، وفي هذه الحالة تحدث (أزمة سيولة) لدى هذا البنك، فإذا امتدت هذه الأزمة إلى بنوك أخرى، حدث ما يسمى (بالأزمة المصرفية)، وعندما يحدث عكس كل ذلك، بأن تتوافر الودائع لدى البنوك، إلا أنها ترفض القيام بعمليات الإقراض، خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب لدى المودعين، ففي هذه الحالة تحدث أزمة الإقراض، أو ما يسمى (بأزمة الائتمان).

• أزمات الديون:

وتحدث هذه الأزمات في حالتين: حالة ما إذا توقف المقترضون عن سداد القروض التي عليهم للبنوك، وحالة ما إذا اعتقدت البنوك أن التوقف عن السداد من الأمور الممكنة الحدوث، وفي هذه الحالة تمتنع البنوك عن تقديم قروض جديدة، وتقوم بعملية تصفية للقروض القائمة.

• أزمات أسواق رأس المال: (حالة الفقاعات)

وهذا النوع من الأزمات يحدث في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة، وهذه الظاهرة تحدث عندما ترتفع أسعار الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وذلك نتيجة الهجوم على عمليات المضاربة، بهدف الحصول على الربح الناتج عن ارتفاع أسعار الأصول التي تم شراؤها، إلا أنه بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية، تحصل عملية الانهيار،

⁽¹⁾ محمد سعيد محمد الرملاوي، مرجع سابق، ص ص 24-27.

وتصل الأسعار إلى أدنى مستوياتها، مما يسبب حالات من الذعر والخوف، فيمتد أثر ذلك نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في نفس القطاع أم في قطاعات أخرى. وهذا النوع من الأزمات يؤدي إلى صعوبات مالية للشركات والبنوك التي تقرض أموالا في هذه القطاعات.

2. أنواع الأزمات الاقتصادية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي وهي كالآتي: ⁽¹⁾

أ) **الأزمة الدورية:** (أزمة فيض الإنتاج) تدعى أحيانا الأزمة العامة فتصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسية فيها: الإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم. وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما وزنت غيرها.

ب) **الأزمة الوسيطة:** فاقلة اتساعا وشمولا، ولكنها مع ذلك تمس جوانب و مجالات كثيرة من الاقتصاد الوطني. وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي: فالأزمات الوسيطة لا يمكن ان تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج .

ج) **الأزمة الهيكلية:** فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها على سبيل المثال أزمة الطاقة وأزمة المواد الخام وأزمة الغذاء، وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على واحد من قطاعات الاقتصاد، فانه لا بد أن يكون قطاعا مهما وأساسيا كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء والى ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة ولو استمرت مدة طويلة لا يمكن أن تصبح أزمات دورية لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى و قطاعاته.

ويعتقد اغلب الاقتصاديين بضرورة التفريق بين الأزمات الدورية و الوسيطة والهيكلية مستندين في ذلك إلى عدد من المعايير أهمها حتمية ظهورها في سياق الدورة الاقتصادية أو عدم حتمية ذلك، و كذلك عمق الأزمة وأثرها في الأطر الوطنية ثم شمولها أو عدم شمولها كل قطاعات الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أسباب ونظريات الأزمات الاقتصادية

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى الأسباب والعوامل المؤدية للازمات الاقتصادية، بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة لهذه الأزمات.

أولاً: أسباب الأزمات الاقتصادية

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمات المالية والاقتصادية، سواء منها الأزمات المعاصرة أم السابقة على مر التاريخ، والاستمرار في تجاهل هذه الأسباب يهدد بعدم الاستقرار المالي والاقتصادي، ويجعل هذه الأزمات محل تكرار في المستقبل. ويمكن إجمالها في النقاط التالية: ⁽²⁾

⁽¹⁾ طالب صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها - حالة الجزائر -، مذكره ماجستير-غير منشورة-، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص ص 4-5.

⁽²⁾ محمد سعيد محمد الرملاوي، مرجع سابق، ص ص 41-45.

1- التعامل بالربا والفائدة:

قد ذكر الاقتصاديون أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار، وبالتالي ينخفض حجم الدخل القومي، وأن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار، وبالتالي يرتفع حجم الدخل القومي، فكان في القول بتحريم الفائدة ومنعها اقتصاديا أو شرعيا فوائد اقتصادية، هي ارتفاع حجم الاستثمار وحجم الدخل القومي، وفي القول بإباحتها تأثير على الاستثمار وتقليل للدخل القومي.

2- التخلي عن القاعدة الذهبية:

يعد من الأسباب الرئيسية في الأزمة المالية وما ترتب عليها من أزمة اقتصادية عالمية، التخلي عن الغطاء الذهبي والفضي للعملة (القاعدة الذهبية)، فترك العمل بالقاعدة الذهبية أدى إلى عدم الاستقرار المالي الذي يعاني منه العالم اليوم، جراء النظام النقدي المفصول عن الغطاء الذهبي.

3. أسباب أخرى

كما توجد هناك أسباب أخرى منها: (1)

- انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، وهو ما يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود إلى تدمير المدنيين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم.
- من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاة، والسيطرة على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم، وأصبح المال هو معبود الماديين.
- يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أحذا وعطاء، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء وبيعا ووساطة، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج.
- ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا تتحقق التنمية الحقيقية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفرا، وهذا ما قاله آدم سميث أبو الاقتصاديين (على حد رأيهم)، ويرون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح والخسارة؛ لأنه يحقق الاستقرار والأمن، وقالوا كذلك إن نظام الفائدة يقود إلى تركيز الأموال في يد فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة.
- يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، كما كان المرابون يقولون في الجاهلية: ((تقضي أم تُربى))، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول؛ بسبب سعر الفائدة الأعلى.
- يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتمادا أساسيا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على

(1) حسين شحاتة، الأزمة الاقتصادية: الأسباب والبدائل، نقلا عن: <https://archive.islamonline.net/?p=5448>، تاريخ الزيارة: 2018/04/20، الساعة: 21:15.

الحظ والقدر، والأدهى والأثْمُ أن معظمها يقوم على ائتمانات من البنوك في شكل قروض، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء، وتحدث الأزمة المالية.

- من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم، والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعه ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهذا ما حدث فعلا، وهو ما يقود في النهاية إلى الأزمة.

- يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف)، والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، زيدَ له في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سببا في أزمة في بعض البنوك الربوية.

- **عدم تلائم خصوم وأصول المصارف:** إذ يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاءم و المطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة و العاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة و أكثر من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا، مما يعرّي المصارف المحلية بالتزامها من الخارج ، وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق . وهذا بالإضافة إلى أسباب الآتية :

- **تحرير المالي غير وقائي:** إن التحرير المالي المتسارع، غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي، من أهم المصادر التي ساهمت بشكل رئيسي في حدوث الأزمات المالية ، وخاصة إذا ما استبق ذلك التحرر فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد، مما ينتج عنه انعكاسات غير مسبوقة، كفقدان المصارف المحلية الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الصرف ، و على العموم يؤدي التحرر المالي إلى عدة آثار سلبية على المصارف و القطاع المالي منها :

- يؤدي التحرر المالي : إذا ما ترافق مع التوسع في منح الائتمان إلى ارتفاع أسعار الفائدة خصوصا في القروض العقارية ، أو القروض المخصصة للاستثمار في أسواق الأوراق المالية .

- كما يمكن أن ينتج عنه استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف أو في القطاع المالي يعجز العاملون في المصارف علي تقييمها أو التعامل معها بحذر أو الوقاية منها .

- **تدخل الحكومات في تخصيص الائتمان :**

من المظاهر المشتركة للازمات المالية في العديد من الدول كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية ، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة علي القطاعات أو خدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية .

- **ضعف النظام المحاسبي و الرقابي و التنظيمي :**

تعاني معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية من الضعف في النظام و الإجراءات المحاسبية المتبعة ، ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا تلك المتعلقة بالديون المهدومة ، ومن بين السمات الأساسية للدول التي تعرضت لازمات المالية ، إلى ضعف النظام القانوني

المساند للعمليات المصرفية ، وعدم الالتزام بالحد الأقصى للقروض الممنوحة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف ، خاصة إذا تراقق ذلك مع نقص الرقابة المصرفية التي من شأنها ان تؤدي إلى تقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية مجال ، وتركزها في واسع كالتوسع في القروض العقارية و الاستهلاكية كما حدث في الأزمة الكورية الجنوبية .

ثانيا: نظريات الأزمات الاقتصادية

هناك العديد من العلماء والباحثين الذين طالما حاولوا دراسة الأزمات الاقتصادية والمالية من خلال تفسيرها بعدة نظريات نذكر منها.

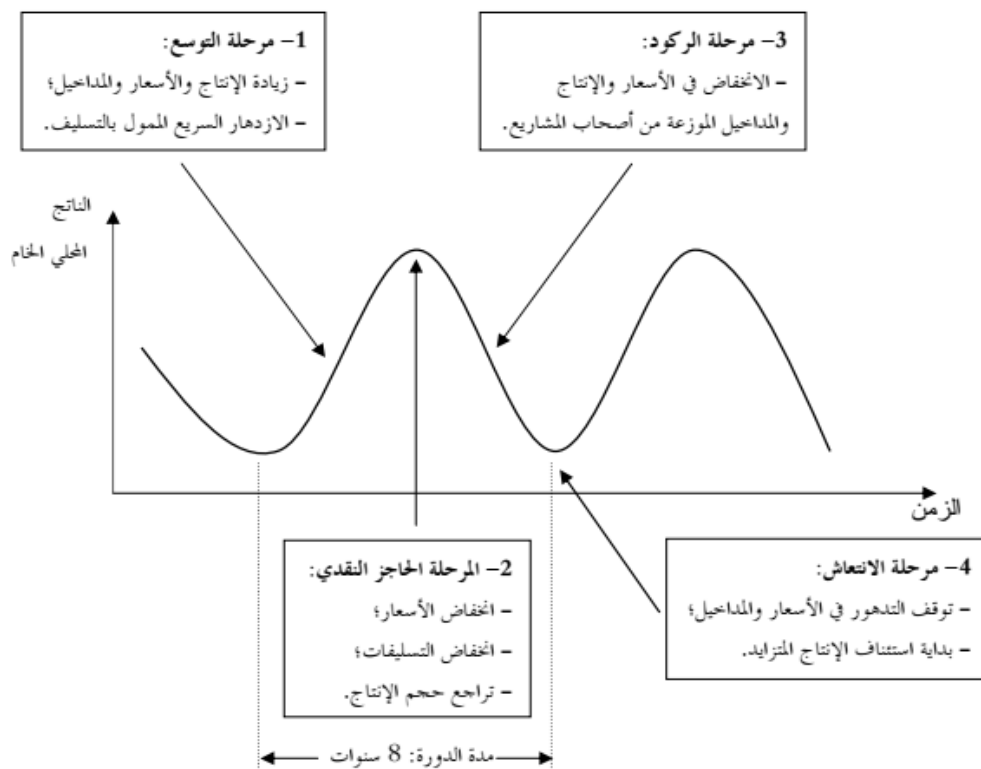
1- الأزمة والدورات الاقتصادية:

مفهوم الدورة مستعار من علم الفلك وتم استبداله بالأزمة في لغة الاقتصاد، والتي من المفترض أن تستوجب فترتين، الأولى هي فترة الازدهار أو النمو والثانية هي فترة الكساد أو الانكماش.⁽¹⁾

أ- دورة كليمنت جوجلار "Clément Juglar":

منذ القرن 18 تم إجراء دراسات متعددة فيما يتعلق بالدورات الاقتصادية، وكان الطبيب الفرنسي كليمنت جوجلار في سنة 1860 أول من طرح فكرة تناوب فترات الركود الاقتصادي والتوسع مع قدر من الانتظام، كما بين أن النشاط الاقتصادي يتألف من سلسلة ذات أربعة مراحل نبينها في الشكل رقم (04)

الشكل رقم (04): دورة جوجلار (8 سنوات)



المصدر: ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، مذكرة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 64.

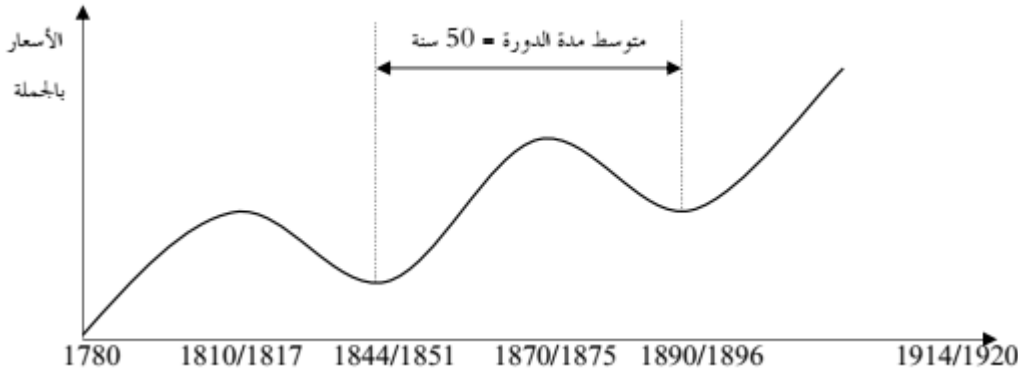
⁽¹⁾ ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في -غير منشورة-، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 63-64.

جوجلار لاحظ العودة الدورية للأزمات، فتحليله يقوم على تعاقب مراحل الإزدهار والركود، كما يعتبر أن إعادة تكوين هذه الدورات تدوم 8 سنوات في المتوسط، كما حدثت 13 دورة جوغلار ما بين الفترة 1825 حتى 1938.⁽¹⁾

ب- دورة كوندراتييف "Kondratieff":

في عام 1920 الاقتصادي الروسي كوندراتييف بين وجود دورات للأسعار متوسط مدة 50 سنة، والتي نبينها في الشكل رقم (05).

الشكل رقم (05): دورة كوندراتييف



المرجع: : ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، مذكرة دكتوراه - غير منشورة-، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 65.

إن تغيرات الأسعار تعكس في نفس الاتجاه التغيرات في الأرباح والنشاط الاقتصادي، فحسب شومبيتر الابتكار الذي تم إدخاله إلى المؤسسات سواء على المنتجات أو وسائل الإنتاج أو التنظيم هي التي تسبب تقلبات الأنشطة الاقتصادية. كما أن أهم الابتكارات أدت إلى بروز فروع صناعية جديدة، والتي هي في الواقع موجات من التقليد من قبل المنظمين خارج فروع المصدر الأصلي، فتؤدي إلى أرباح إضافية وإلى قيام استثمارات متعددة. ولكن عندما الفروع الصناعية المرتبطة بالابتكارات الرئيسية تصل إلى القمة أو تدخل في حالة تدهور ولا يكون هناك فرصا جديدة لاستغلال هذه الابتكارات، ومنه يوجد خلال هذه المراحل ندرة فرص الاستثمار والربح في حين أن المنافسة بين الشركات تصبح أكثر قوة.

فنظرية الدورة الاقتصادية تفسر باتجاه معدل الربح نحو التناقص، حيث تبدأ الدورة الاقتصادية عموما بمرحلة قصيرة نسبيا من الازدهار ثم يليها بعد ذلك مرحلة طويلة نسبيا من الأزمة، من هنا صيغة المقولة الشهيرة التي تؤكد على أن تاريخ الرأسمالية عبارة عن سلسلة من الأزمات الدورية، وتجدر الإشارة إلى أن المتضرر الأساسي من هذه الأزمات هي الطبقات الكادحة، ففي فترة الرواج تكون تحت طائلة الاستغلال وفي فترة الكساد تعاني من البطالة ومن تخفيضات الأجور أو تجميدها.⁽²⁾

2- الأزمة عند كارل ماركس:

تستند نظرية كارل ماركس إلى أن العمل يمثل العنصر المنتج الوحيد، وقيمة أي سلعة تتحدد بكمية العمل اللازم لإنتاجها، ولهذا يجب أن يكون أجر العامل معادلا لقيمة السلعة التي أنتجها وذلك لتأمين معيشته وجعله في وضع يساعد على المزيد من الإنتاج، إلا أن رب العمل يعمل على تشغيل العامل مدة أطول تفوق الأجرة التي يدفعها له، وهكذا تكون قيمة السلعة التي أنتجها أعلى من الأجر المدفوع

⁽¹⁾ ودان بوعبد الله، مرجع سابق، ص 64.

⁽²⁾ ودان بوعبد الله، مرجع سابق، ص 64-65.

له، إن هذا الفرق يشكل "فائض القيمة" أي الربح الذي ينبثق من جوهر النظام الرأسمالي نفسه، ولكنها تقود في الوقت نفسه إلى انهياره.

وقد ساعد تقدم الفن الإنتاجي الآلي إلى تقليل الاعتماد على المهارات الخاصة بالعمل، وزاد احتياطي العمال الموجود في سوق العمل، وبالتالي زادت قوة الرأسماليين على مساومة الأجور والقدرة على تخفيضها، مما قلل من الأهمية النسبية لعنصر العمل، وهو ما أعطى تحكما أكبر للرأسماليين في عملية الإنتاج، وبالتالي ارتفعت الإنتاجية بصورة هائلة ورفعت معدلات فائض القيمة والأرباح.⁽¹⁾ فماركس تطرق لموضوع الأزمة من ثلاث جوانب وهي:⁽²⁾

فأول نظرية يرى فيها أن الاقتصاد الرأسمالي يضم العديد من الصناعات، والتي معدلات نموها تحدث بصورة غير متناسقة نتيجة عدم التوازن الموجود في طبيعة السوق الحر، فالإقتصاد يتكون من العديد من الرأسماليين كل منهم يأخذ قراراته لمصلحته الفردية، ولذلك لا سبيل إلى تنسيق القرارات كلها في الإقتصاد بصورة تكفل توازنها واتساقها، فخلال فترة الرواج نجد أن بعض الصناعات قد توسعت أكثر من اللازم، أما الصناعات المتكاملة معها لم تتوسع بنفس الدرجة، وعليه تصبح طاقة هذه الصناعات فائضة ويؤدي اختلالها إلى التدهور. أما في النظرية الثانية، فيبدأ الرواج مع تطبيق الاختراعات، وهذا يؤدي إلى ارتفاع غير عادي في الأرباح، مما يحفز الرأسماليين على زيادة استثماراتهم، ولكن هذه العمليات تتضمن توفيراً في قوة العمل وتناقص نصيبهم من قيمة الإنتاج، بينما من الناحية الأخرى يتزايد نصيب الرأسماليين الذين يميلون إلى ادخار نسبة كبيرة من الزيادة في دخولهم على عكس العمال الذين ينفقون أية زيادة على الاستهلاك، هذا بدوره يؤدي إلى تناقص الطلب الكلي على الإنتاج المتزايد، بمعنى أن الاستثمار المتزايد أثناء الرواج يفشل في أن يخلق القوة الشرائية لاستيعاب الزيادة في المنتجات النهائية، وحينما تبدأ السلع في التكدس لدى الرأسماليين ربط الأسعار، وهذه هي أزمة قصور الاستهلاك. أما النظرية الثالثة ملخصها أن الاستثمار في مرحلة الرواج يؤدي إلى حدوث التوظيف الكامل بصفة وقتية، وهذا أيضا يؤدي بصفة وقتية إلى تحسين الأجور، وفي خلال مثل هذا الرواج التضخمي يلاحظ أن المستحدثات الفنية الجديدة غير كافية للمحافظة على نصيب متزايد من الإنتاج لصالح الرأسماليين، وحيث أن عملية تراكم رأس المال مستمرة فإن معدل الأرباح يهبط وهذا يقودنا إلى الكساد. لقد توقع ماركس بأن النظام الرأسمالي سينتهي ولكن لأسباب اجتماعية وليس بسبب الركود الاقتصادي كظاهرة اقتصادية بحتة، وفي رأيه أن نهاية الرأسمالية تحدث بعد أن تحقق أعلى درجات النمو الاقتصادي.

3- الأزمة عند كينز:

يفسر "كينز" الأزمات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب، ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في نوع القوانين النفسية الخالدة التي لا تتبدل ومنها القانون النفسي (قانون ميل الناس إلى التوفير). وبذلك نلاحظ أن "كينز" يجعل السبب الرئيس للأزمة يرتبط بخصائص طبيعة الإنسان التي لا تتبدل، وفوضى الروح الإنسانية بدلا من ربطها بخصائص الاقتصاد الرأسمالي النوعية. ويوضح كينز أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدخل الحقيقي، نتيجة الأفراد النفسية، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية تأمين استخدام أكبر عدد ممكن من الناس (نظرية الاستخدام الكامل). وهو يعتقد أن معالجة الأزمات الاقتصادية لا

(1) عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 254-257.

(2) المرجع السابق، ص ص 260-263.

يتم إلا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تدخلا فعلا، وذلك بتنظيم مقدار الاستهلاك العام والتوظيفات، باستعمال عدد من الأدوات بينها السياسة الضريبية ورفع معدل الحسم... وغير ذلك.⁽¹⁾

4- الأزمة عند المدرسة المؤسسية:

أما المدرسة المؤسسية Institutional School التي تعد احد روافد الفكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر والناقد لواقع الرأسمالية، تنطلق هذه المدرسة من دراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالي في محاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية من خلال التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات والتنظيمات وعلاقتها ببعضها البعض، وقد توصلوا من وراء ذلك إلى نتيجة معينة مفادها، " إن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام ، مثل سياسات الإنفاق العام والسياسات النقدية والمالية، لم تعد كافية لمواجهة مشكلات الرأسمالية وان ما يجب الاعتماد عليه في هذا الخصوص هو أدوات وسياسات آثر فاعلية ، تبناها الدولة، وتقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة للكيان الاجتماعي وبالذات جهاز الدولة والشركات المساهمة ... وهكذا يخلص الاقتصادي Calbraith الذي يعد احد مؤسسي هذه المدرسة إلى إن مشاكل النظام الرأسمالي وأزماته الاقتصادية، هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ عنها من صراعات وهي ترجع في الأخير إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق، لذلك فان تحقيق التوازن الاقتصادي والخروج من مأزق الركود الاقتصادي من وجهة نظر Calbraith يتطلب ذلك تطبيق نوع من التخطيط الاقتصادي للتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى وبين القطاع الحكومي خاصة في ضوء الشلل الذي أصاب فعاليات نظام السوق.⁽²⁾

5- الأزمة عند فريدمان:

أما نظرية النقود الحديثة التي جاء بها الاقتصادي فريدمان Freidman، هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزي التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول ، بأنه لم يحدث قط إن وقعت حادثة تغيرات فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون إن تصطب معها تغيرات في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضا وفي الاتجاه نفسه ، وان معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وان حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد.⁽³⁾

6- التفسيرات الحديثة للأزمات المالية:

ظهرت العديد من التفسيرات الحديثة للأزمات ولعل أهمها ما طرحته "نظرية الدومينو"، ومحتوى هذه النظرية هي أنه إذا كان هناك صفتين من الدومينو تم وضعهما إلى جانب بعضهما بعضا، وهناك صف آخر من الدومينو تم وضعه خلفهما، فإنه إذا حدث ووقع الصفات الأماميان، يقع البقية كرد فعل طبيعي وتتابعي. ويعتبر الباحث الفرنسي "توماس غينولي" من أفضل من نجحوا مؤخرا في تقديم صورة مبسطة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وبين أن ما يلخص الأزمة هو مفعول الدومينو.

كما أن هناك عدة إسهامات علمية حاولت تفسير الأزمات وتحليلها كنظرية المباريات "Game theory" فيما يعرف بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية، إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقة موجبة بين القرارات التي يتخذها المتعاملون

(1) مصطفى العبد الله الكفري، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012، ص 43.

(2) احمد زين الدين، طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 41.

(3) احمد زين الدين، مرجع سابق، ص 42.

الاقتصاديون (المضاربون، المستثمرون...) فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان يتخذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر أن يتخذه الآخرين، بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناء على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع. بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظرا لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ ذات القرار. وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتفسير أزمات العملة مثل نموذج "بول كروجمان (Paul Krugman)" ذلك السلوك، فمثلا، قد يحتفظ نظام سعر الصرف الثابت باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع بمجرد وجود عوامل تؤدي إلى توقع الآخرين انخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعليا.

وعموما تشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل القائم حول إلقاء ضلال المسؤولية على النظام الرأسمالي برمته في إحداث الأزمات، فوفقا لنظرية "مينسكي" فإن القطاع المالي في النظام الرأسمالي يتميز بالمشاشة وتختلف درجة هشاشته باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة الأزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل.

حيث لنطلق مينسكي من فرضية عدم الاستقرار في النظام المالي الذي ينعكس سلبا على أداء الاقتصاد بسبب الأزمات العنيفة، والكوارث التي يحدثها من حين إلى آخر، أي أن عدم الاستقرار هو خاصية ذاتية لصيقة بالنظام الرأسمالي، وأن مكن الخلل يتمثل في الجانب المالي المعقد للنظام الرأسمالي، وهو ما يتطلب التدخل والتقنين لكي يعمل هذا النظام في الحدود المعقولة، وخاصة علاقات الإقراض والاقتراض التي تؤدي غالبا إلى الإفراط في المديونية. وحالة عدم الاستقرار في هذه الحالة مرتبطة بتكيفية الديون وتطورها إلى مستويات تعجز الوحدات الاقتصادية عن الوفاء بها، مما يربك حالة الاقتصاد ويجعلها من الاستقرار إلى عدمه.⁽¹⁾

المطلب الثالث: معابر تدويل الأزمات الاقتصادية

إن الأزمة تبدأ بإحدى المتغيرات ثم سرعان ما تنتشر إلى كل فروع النظام المالي ثم إلى الاقتصاد الوطني ككل، وهذا ما يؤكد الحقائق المعروفة في علم الاقتصاد وهي أن هناك ارتباط وثيق بين الاقتصاد الكلي من ناحية وأسعار الصرف، الفائدة، الأوراق المالية والسلع والخدمات من ناحية أخرى، ويمكن تشبيه الأمر بمروحة سقف مكونة من أربعة ريش يمثل الاقتصاد محرك المروحة أما الريش فهي: أسعار السلع والخدمات، أسعار الصرف، أسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية، وأن السياسات النقدية والمالية ومراقبة الاستثمارات الأجنبية يجب أن تتم بميزان حساس يراعي العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين مختلف تلك الأسعار. ومن خلال هذا، نلاحظ أنه ضمن الأزمة المالية هناك عدة أنواع من الأزمات يمكن لأي منها أن تصبح أزمة شاملة بفاعل ما يسمى بخطر النظام.⁽²⁾

وستتناول انتشار الأزمات المالية في إطار النظام المالي الواحد ثم تنتقل إلى استعراض كيفية انتشارها بين مختلف الأنظمة المالية المختلفة.

(1) العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه - غير منشورة - ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013/2012، ص 34-35.

(2) أوكيل نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها مع دراسة حالة أزمة دول جنوب شرق آسيا-، أطروحة دكتوراه ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007، ص 62.

أولاً: قنوات انتشار الأزمات المالية في الدولة الواحدة:

- إن الأزمة أول ما تظهر، تكون متركرة على أحد متغيرات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر عبر قنوات، وفيما يلي شرح لهذه القنوات⁽¹⁾:
- القناة رقم 01: وتمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلباً على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها وهو ما حدث في أزمة المديونية بداية سنوات 1980.
 - القناة رقم 02: تبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك والشاهد على ذلك ما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929
 - القناة رقم 03: أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرون عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.
 - القناة رقم 04: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين الأجانب خاصة فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.
 - القناة رقم 05: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك، إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.
 - القناة رقم 06: إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.
 - القناتين رقم 07 و 08: وتمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.
 - القناتين رقم 09 و 10: وتعتبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.

ثانياً: الانتشار الإقليمي والدولي للأزمات (الانتقال من دولة إلى دولة أخرى)

- من المعروف أن العولمة الاقتصادية تمثل القناة الكبيرة لانتشار الأزمات الاقتصادية عموماً و لكن العولمة المالية لها دور مسرع لانتشار هذه الأزمات و لهذا سنتطرق للعولمة المالية على وجه التحديد فيما يلي:
- تعد العولمة المالية الشق الأول من العولمة الاقتصادية ويتمثل شقها الثاني في العولمة التجارية، وتعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي أدى إلى تكامل وإرتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر إرتباطاً وتكاملاً.⁽²⁾

(1) أوكيل نسيم، مرجع سابق، ص 61-62.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 45-46.

وعليه فالعملة المالية تتضمن تحرير المعاملات الآتية: (1)

- المعاملات المتعلقة بالإستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الاستثمارية والمشتقات.
 - المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.
 - المعاملات الخاصة بالإئتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للدخل أو على التدفقات للخارج.
 - المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية.
 - المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون.
 - المعاملات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرير من القيود المفروضة على الإستثمار المباشر الوارد للدخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الإستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.
- ومنه نستطيع تلخيص أهم القنوات التي تنقل عبرها الأزمات المالية من دولة لأخرى فيما يلي حيث صنفنا هذه القنوات إلى قنوات طبيعية للانتقال وقنوات غير طبيعية:

1-القنوات الطبيعية لانتقال الأزمات المالية: (2)

سيتم انتقال الأزمة المالية بين الدول في ظل القنوات الطبيعية عبر أربع قنوات أساسية هي قناة التجارة، قناة الأسواق المالية، قناة تناسق السياسات الاقتصادية، قناة الصدمات الكلية و الصدمات العشوائية.

أ- قناة التجارة الدولية: تؤدي هذه القناة دورا كبيرا في انتقال الأزمات المالية حيث شهدت التجارة الدولية اتساعا و تطورا بين مختلف الدول بفضل الاستغناء عن كافة أشكال الحماية التجارية، وقد ساهمت منظمة التجارة العالمية وتعدد التكتلات الاقتصادية والمناطق التجارية الحرة في ترسيخ الانفتاح التجاري بين الدول و في ارتفاع معدلات الارتباط.

أصبح من السهل انتقال الأزمات من مراكز نشوئها إلى غيرها من الدول عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية إذ تجاوزت الأزمات المالية في ظل العملة السائدة مراكزها و بؤرها و انتشرت دوليا حسب درجة معامل الارتباط السائد.

ب- قناة الأسواق المالية: ساهم ترابط الأسواق المالية و تنامي حركة رؤوس الأموال الدولية و دخول أدوات مالية و قوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية في تطور هذه القناة، و لعل أحسن مثال عن دور هذه القناة في انتقال الأزمة هو أزمة دول جنوب شرق آسيا 1996-1997، حيث أدى السماح لغير المقيمين بدخول الأسواق المالية في هذه البلدان من جهة و تمكين المقيمين من الحصول على قدر كبير من الأصول بالدولار الأمريكي من جهة أخرى، إلى خلق علاقة قوية بين سوق العملات و سوق الأسهم، و هما

(1) المرجع السابق، ص ص 34-35.

(2) محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، مذكرة دكتوراه - غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 76-

سوقين يتميزان بعدم الاستقرار. تؤدي الروابط المالية التي تنتج عن مسار التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول إلى جعل الأزمة تنتقل بصورة تلقائية بين هذه الدول، إذ بمجرد نشوب أزمة في دولة ما يتوقع المتعاملون بأن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على أسواق باقي الدول في آن واحد و هو ما يؤدي إلى انتشار الأزمة.

ج - تنافس السياسات الاقتصادية: يظهر أثر هذه القناة بالخصوص في حالة الدول التي تنتمي إلى نفس مناطق التجارة الحرة أو التي لديها نفس العملة أي الدول التي تشكل اتحادات نقدية، حيث من البديهي أن يكون لديها تشابه كبير على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية المتبعة، وبالتالي فإن رد فعل دولة ما على نشوب أزمة داخل حدودها ستدفع باقي الدول إلى اتخاذ سياسات مماثلة لهذا البلد ما يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة.

د- الصدمات الكلية و الصدمات العشوائية: تنتقل الأزمة المالية عبر هذه القناة في حالة وقوع صدمات على مستوى الاقتصاد العالمي كارتفاع معدلات الفائدة الأجنبية و الدولية و تقلص عرض رؤوس الأموال و تراجع الطلب العالمي على بعض المنتجات والمواد الأولية، إذ تحدث هذه الصدمات تدبب في أسعار الأصول في أسواق العديد من الدول التي تتميز بتشابه كبير في أساسيات اقتصادها، أي أن الأزمة تنتشر في مختلف أسواق هذه الدول مباشرة بعد الصدمة.

2- القنوات غير الطبيعية لانتقال الأزمات: ⁽¹⁾

تتميز هذه القنوات باختلافها عن قنوات الانتقال الطبيعية و يمكن حصرها أساسا في ثلاث قنوات رئيسية هي قناة التوازنات المتعددة، قناة صدمات السيولة الداخلية، وقناة العدوى السياسية.

أ- قناة التوازنات المتعددة: نقول أن أزمة مالية ما قد انتقلت عبر قناة التوازنات المتعددة إذا ظهرت في دولة ما ثم انتشرت إلى دول أخرى تتمتع بحالة توازن جيد على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي وبالأخص توازن في ميزان مدفوعاتها وفي سعر صرف عملاتها، إذن يكون الانتقال عبر قناة التوازنات المتعددة لما تنتقل الدول التي طالتها الأزمة من حالة التوازن الجيد إلى حالة التوازن السيئ، وهذا لا يعني بأن هذه الدول ستعود بصفة تلقائية إلى حالة التوازن الجيد حيث أن التوازن غير الجيد قد يكون عميقا ومعمرًا. يقوم المستثمرون في حالة التوازن غير الجيد بتصفية أصولهم و الانسحاب من السوق حيث يعتقدون بأن هذا السلوك هو السلوك الرشيد الذي يتلاءم و توقعاتهم.

ج- قناة صدمات السيولة: يؤدي انهيار أسعار نوع أو أنواع معينة من الأصول في السوق المالي لبلد ما إلى إعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية في دول أخرى، إذ يقبل المستثمرون بعد ملاحظتهم لانخفاض أسعار أصول مالية معينة على بيع هذه الأصول و يتوجهون إلى أسواق مالية في دول أخرى إما لشراء أصول جديدة أو لبيع أصول أخرى. يؤدي إقبال المستثمرين على بيع بعض الأصول في الأسواق المالية للدول خارج الأزمة المالية إلى تراجع أسعار هذه الأصول ما من شأنه إحداث صدمة داخل هذه الأسواق و بالتالي خلق أزمة مالية.

ج- قناة العدوى السياسية: يظهر دور هذه القناة في انتقال الأزمة المالية من دولة إلى دول أخرى لما يكون هناك عدة دول توازن عملاتها بالنسبة لعملة بلد معين، حيث أن تعرض بلد المركز إلى صدمة ما ستجعل السلطات النقدية داخل هذه الدولة ترد على هذه الأزمة برفع أسعار الفائدة ما سيدفع باقي الدول التابعة أو المحيطة إلى إتباع نفس الإجراء مولدة بذلك إختلالات كبيرة في اقتصادها.

⁽¹⁾ محمد الأمين وليد طالب ، مرجع سابق، ص ص 78-79.

سميت هذه القناة بالعدوى السياسية لأنه عادة ما يخضع مديرو البنوك المركزية لضغوطات سياسية من أجل تثبيت سعر الصرف، كما أن إقرار هذه الدول التخلي عن نظام الصرف الثابت سيقابل بنفس الإجراء من قبل الدول المحيطة، ما سيزيد من هجمات المضاربة على العملة و بالتالي إحداث سلسلة من أزمات الصرف.

د- قناة سلوك المستثمرين: بالإضافة إلى القنوات الطبيعية و القنوات غير الطبيعية لانتقال الأزمات يمكن أن نظيف سلوك المستثمرين كقناة ثالثة رئيسية لانتقال و انتشار الأزمات المالية بين الدول. تلعب سلوكات المستثمرين وقرارهم دورا بالغ الأهمية في توليد حركات جماعية كبيرة تؤدي إلى انتشار الاضطرابات في مختلف الأسواق المالية، و عموما يمكن القول بأن هناك ثلاثة عوامل أساسية داخل هذه القناة و هي:

- **عامل العائد والسيولة:** يساهم المستثمرون في زيادة حدة الأزمة المالية التي تمر بها دولة ما من خلال بيع أصولهم في هذه الدولة ما سيؤدي إلى تعرض هذه الدولة إلى أزمة انخفاض قيمة العملة وانحياز أسعار الأسهم، و يؤدي أيضا وقف البنوك التجارية لمنح الائتمان في البلدان التي تشهد صدمة مالية بدافع تخفيض الخطر العام لمحففظتها الاستثمارية إلى توسيع مشكلة السيولة داخل هذه الدول و بالتالي تعميق الأزمة داخل هذه الدول. و من جانب آخر قد يؤدي انخفاض أسعار الأسهم في سوق مالي معين إلى قيام المستثمرين بسحب رؤوس أموالهم من هذه الدول ما من شأنه أن يؤدي إلى خلق شح كبير في السيولة يترجم بإفلاس البنوك و المؤسسات المالية و يخلق أزمة ثقة تقود إلى هجمات مضاربة.

- **عامل عدم تماثل المعلومة:** يؤدي نقص و غياب المعلومات الجيدة لدى المستثمرين إلى افتراضهم بأن حدوث أزمة مالية في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمة مشابهة في بلدان أخرى، و يؤدي هذا الافتراض إلى خلق أزمة ثقة في هذه الدول ما يعرض عمالاتها إلى هجمات مضاربة. إن افتقاد المستثمرين لمعلومات كافية و دقيقة حول الوضعية الحقيقية وإمكانيات كل دولة تجعلهم يتخذون قرارات ويقومون بتصرفات مبنية على مؤشرات غير دقيقة من جهة وعلى تصرفات مستثمرين آخرين من جهة أخرى.

- **عامل التغيير في قواعد الأداء:** من بين العوامل التي قد تؤدي إلى انتشار الأزمة وانتقالها نجد تقديرات المستثمرين للقواعد التي تدار بها المعاملات والأزمات المالية، فعلى سبيل المثال سمح النقاش حول بنية النظام المالي الدولي بعد الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا إلى تغيير المستثمرين لنظرتهم نحو قواعد الأداء وحجم الضمانات الرسمية.

المبحث الثاني: الأزمة العالمية 2008

واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أصعب الأزمات في تاريخه الحديث وأكثرها حدة منذ أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، وقد تضافرت العديد من الأسباب والعوامل وتراكمت لعدة سنوات لتصنع أسوأ أزمة يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي، ولم تقتصر تداعياتها على الأسواق المالية والبنوك فحسب بل امتدت حتى إلى الجانب الحقيقي من الاقتصاد، وكانت لها انعكاسات بالغة الخطورة على معظم الاقتصاديات العالمية بما فيها الاقتصاديات العربية ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على جذور وأسباب هذه الأزمة وأهم تداعياتها على اقتصاديات دول العالم وعلى الدول العربية بشكل خاص.

المطلب الأول: جذور الأزمة العالمية 2008.

في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية و التي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير سنة، 1929 ولقد بدأت الأزمة أولا بالولايات المتحدة الأمريكية مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة وهي مؤسسة الإخوة ليمان عن إفلاسها، كما وصل عدد البنوك المنهارة خلال سنة 2008 تسع عشر بنكا، كما امتدت هذه الأزمة إلى باقي دول العالم ، لتشمل الدول الأوروبية و الدول الآسيوية و الخليجية والدول النامية، ونظرا لخطورة هذه الأزمة وآثارها المدمرة على الاقتصاد العالمي، فإننا سنقوم بتحليلها من حيث جذورها ، أزمة الرهن العقاري و تداعياتها على الاقتصاد الأمريكي و العالمي.⁽¹⁾

ويجمع الكثير من الباحثين والمتخصصين على أن الأزمة المالية العالمية لم تكن وليدة اللحظة وإنما لها جذور تاريخية ارتبطت ببعض الأحداث الاقتصادية التي أثرت سلبا على أداء الاقتصاد الأمريكي أهمها ما يلي:⁽²⁾

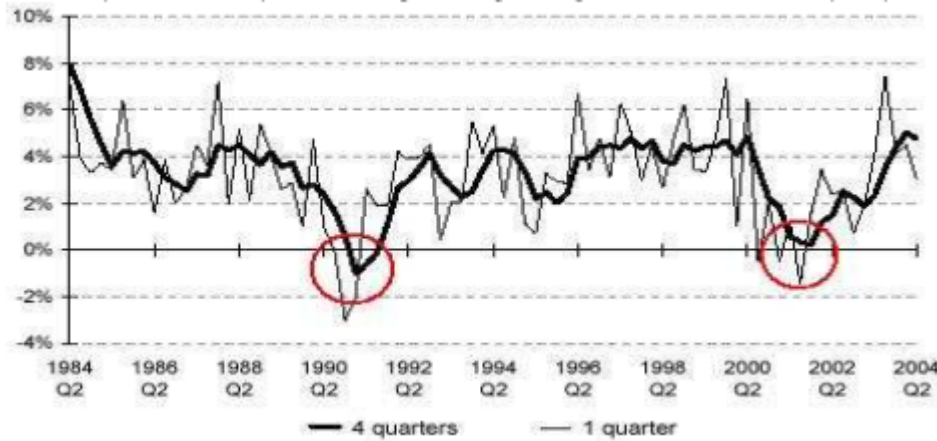
أولا: التأثير السلبي لأزمة أسواق المال الآسيوية لعام 1997 وأزمة قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات الانترنت لسنة 2000 على أداء الاقتصاد الأمريكي، كما أن أحداث 11 سبتمبر عام 2001 زادت في تفاقم الأزمة، ومن بين التأثيرات السلبية لهذه الأزمات نذكر ما يلي:

- تراجع معدلات الاستهلاك مما أدى بالشركات الأمريكية إلى تخفيض إنتاجها مع تراجع كبير في أرباحها.
- هروب مليارات الدولارات من الأموال المستثمرة داخل أمريكا للخارج بسبب إجراءات تجسيد الأصول المتخذة في إطار سياسة مكافحة الإرهاب التي أعلن عنها عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.
- انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى 0.8% عام 2001 والشكل الموالي يوضح تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1984-2004).

(1) ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر، 2009، ص 8.

(2) المرجع السابق، ص ص 8-11.

شكل رقم (06): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1984-2004) (للولايات المتحدة الأمريكية)



المرجع: ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر، 2009، ص 8.

ثانياً: قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار فائدة الإقراض بين البنوك استجابة لتوقعات الاقتصاديين باحتمال وقوع ركود اقتصادي عام، 2001 وذلك من 6% في شهر جانفي 2001 إلى 1.75% في شهر ديسمبر من نفس السنة.

ثالثاً: العجز المتواصل لميزان المدفوعات التجاري للولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات جد مقلقة، حيث وصل هذا العجز في سنة 2005 إلى 800 مليار دولار، أي ما يعادل 6.4% من الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة الأمريكية، وما يعادل 1.5% من الناتج الإجمالي المحلي العالمي، ويرجع الاقتصاديين ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العمومية الأمريكية بسبب تكلفة حربها على الإرهاب وغزوها للعراق وأفغانستان، زيادة وتيرة الاستهلاك مقارنة بالإنتاج وزيادة وتيرة الاستثمارات خاصة في قطاع السكن و العقار مقارنة بالادخار.

رابعاً: تحول وجهة الاستثمارات الأمريكية والأجنبية نحو قطاع السكن والعقار، وهذا بسبب أزمة قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات الانترنت وتدني معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات من جهة، ونتيجة كذلك لسياسة التحفيز التي أنتجتها الحكومة الأمريكية لتشجيع المواطنين الأمريكيين على شراء المساكن و العقارات، مما أدى إلى زيادة الطلب على المساكن والعقارات بنسبة تجاوزت 100% خلال الفترة، 2003-2001 ولقد أحدثت حالة الازدهار والانتعاش، في القطاع العقاري تفاعلاً لدى المستثمرين والشركات العقارية، أدت إضافة إلى عوامل أخرى سنأتي على ذكرها بعد قليل إلى تشجيع الشركات العقارية والمؤسسات المقرضة على تخفيض معايير الإقراض، هذه الأخيرة كانت أحد الأسباب الرئيسية لنشوء أزمة الرهن العقاري التي سنتطرق إليها فيما يلي.

- أزمة الرهن العقاري:

وصورته أن يتم التعاقد بعقد ثلاثي الأطراف بين مالك لعقار، مشتري وممول (بنك أو شركة تمويل عقاري)، على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين ويدفع المشتري جزءاً من الثمن (10% مثلاً) ويقسط الباقي على أقساط طويلة الأجل، ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة، و الذي يجبل حقوقه بموجب حوالة حق للممول فتنتقل الحقوق المرتبطة بالدين الذي يعتبر قرضاً في ذمة المشتري من البائع إلى الممول، و ذلك مقابل رهن العقار لهذا الأخير، ويسدد القرض عمى أقساط طويلة الأجل (ما بين

15-30 سنة) بفائدة تبدأ عادة بسيطة في السنتين الأوليتين ثم تتزايد بعد ذلك ويسجل العقار باسم المشتري ويصبح مالكه، ولو حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن).⁽¹⁾

- فقاعات المضاربة:

وهي ظاهرة مالية تعرف بأنها تراكم الفرقان بين القيمة السوقية لأصل المالي وقيمه الأساسية، أي ابتعاد القيمة السوقية للأصل المالي عن قيمته الحقيقية.⁽²⁾

كما تعرف بأنها ذلك الارتفاع السريع في سعر الأصل أو مجموعة من الأصول حيث يولد الارتفاع الابتدائي توقعات بارتفاع لاحق يجذب معه مشتريين جدد (عبارة عن مضاربين يمتدح فقط بإمكانية تحقيق أرباح عمى الأصل أكثر من اهتمامهم باستخدامه أو بقدراته الإنتاجية)، هذا الارتفاع السريع يكون متبوعا بتغير في التوقعات و هبوط مفاجئ للسعر يتولد عنه عادة أزمة مالية و اقتصادية.⁽³⁾ ويجب الإشارة هنا إلى أن دورة حياة الفقاعة تشتمل مرحلتين، المرحلة الأولى و هي مرحلة الانتفاخ الذي قد يدوم عدة سنوات ويتمثل، في واقع الأمر، في زيادة الطلب على أصل مالي معين نتيجة العائد المرتفع الذي يدره أو نتيجة التوقعات المتفائلة بشأن قيمته في المستقبل. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة السقوط أو انفجار الفقاعة، والذي قد يكون مفاجئ نتيجة عدم وجود ارتباط أو علاقة منطقية بين الدائرة الحقيقية (الإنتاج، الاستثمار، التشغيل) وبين الدائرة المالية (الأسواق المالية)، أي بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد المالي، نتيجة حدة المضاربة المالية من خلال الاستعمال المكثف للمشتقات المالية، الأمر الذي من نتائجه تركز الأخطار في محفظة عدد من المتعاملين (المضاربين) الراغبين في تحمل المخاطر بحثا عن العائد الكبير، ومن ثم إفلاسهم بمجرد تعرضهم لخطر عدم الدفع Risque de contrepartie أو لاختيار الأسعار.⁽⁴⁾

المطلب الثاني: أسباب الأزمة العالمية 2008

من كل ما سبق يمكننا إجمال أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 وفقا ما يلي:⁽⁵⁾

- 1- الإفراط في الإقراض العقاري: حيث بلغت الديون الفردية 9.2 تريليون دولار و كانت تشكل الديون العقارية منها نحو 6.6 تريليون دولار، كما بلغت ديون الشركات قرابة 18.4 تريليون دولار ، و قد بلغت الديون الحكومية ما يعادل 12 تريليون دولار خلال الفترة السابقة للاختيار. و عليه يكون قد بلغ المجموع الكلي للديون ما يعادل 39 تريليون دولار و التي تشكل ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي للاقتصاد الأمريكي و كل ذلك بفعل انخفاض أسعار الفائدة على القروض و كذا الشروط الميسرة للحصول على القروض العقارية.
- 2- تشجيع الحكومة لقطاع الإقراض العقاري و ما ترتب عنه من تأسيس المزيد من البنوك و الشركات العقارية طالما أن ذلك يلقى الدعم من الحكومة.
- 3- التوسع في عمل شركات الإقراض العقاري، من خلال تيسير الوصول إلى الإقراض وتسهيل إجراءات منح القروض العقارية من جانب البنوك والمؤسسات العقارية دون الاعتداد بالتنظيمات المصرفية المنظمة لعمليات الإقراض.

(1) محمد عبد الحميد عمر، مرجع سابق، ص 12.

(2) Georges H.Hempel et Alan, **Bank Management, Text and Cases**, Fourth Edition, Canada, 1994, p.495.

(3) بحري هشام، تفسير ميكانيزم الأزمة المالية من خلال ظاهرة الفقاعات المضاربة، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، يومي 14-15 نوفمبر 2009، ص 4.

(4) Georges H.Hempel et Alan, op cit, p.122.

(5) بوعتروس عبد الحق، تحليل الأزمة المالية الراهنة 2008 مقارنة إسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 4-6.

- 4- بيع شركات الإقراض العقاري للديون عن طريق آلية التوريق⁽¹⁾، وهو البداية الحقيقية للأزمة المالية، حيث قامت هذه الشركات ببيع القروض على شكل سندات دين إلى أفراد ومؤسسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، والتي استخدمت كضمان للحصول على قروض أخرى، وتكررت العملية....
- 5- التأمين على القروض العقارية ومشتقاتها، حيث لجأت البنوك والشركات العقارية والمؤسسات المالية إلى التأمين لدى شركات التأمين الكبرى مثل AIG لتعزيز مركز سندات الدين الضامنة للقروض العقارية وللحصول ضد مخاطر انهيار الأسعار وإفلاس الشركات المصدرة لهذه السندات، أو إفلاس أصحاب العقارات ذاتهم، وقد أدى هذا إلى تدعيم السوق العقاري وزيادة ثقة المضاربين، ومن ثم التوسع في إصدار السندات والمشتقات المالية، وكذا التوسع في الاقتراض بضمان تلك السندات.
- 6- إنشاء أدوات مالية متعددة (مشتقات مالية) بناء على أصل واحد فقط وهو القرض، وذلك يكتسفه الكثير من المخاطر تؤدي بالنظام المالي ككل. فبامتناع المدينون عن السداد لأي سبب من الأسباب يؤدي إلى انهيار جزء من النظام المالي وينعكس على كل النظام لا محالة، فمع بداية عام 2008 عجز عدد كبير من المقترضين عن السداد وفي أوت 2008 أصبح عدد العاجزين عن السداد بالملايين مما أدى إلى عجز شركات كبرى وإعلان إفلاس بعضها.
- 7- عدم القدرة على إثبات بعض الالتزامات كالمستقبليات والخيارات..... لأنها لا تتوفر على شروط الإثبات، فضلا عن انتشار الاحتكار والمعاملات الوهمية وظلم أصحاب الأموال للفقراء والمدينين، وما يترتب عن ذلك من تدمير وحدوث اضطرابات اجتماعية.
- 8- الفائدة وهي عماد النظام المصرفي الرأسمالي أخذوا وعطاء، ويعمل في إطار تجارة الديون شراء وبيعا ووساطة، والعبء يقع على المقترضين، وقد تمت عمليات الإقراض بمعدلات فائدة متغيرة وقد كانت منخفضة في بداية الأمر، ثم ما لبثت أن ارتفعت مما أدت إلى زيادة أعباء الأسر المدينة وما تترتب عن ذلك من عجز عن الوفاء بالمستحقات.
- 9- إغراء سمسرة العقار للأسر والأفراد بشراء المساكن من دون دفعة أولى على أساس أقساط ثابتة لمدة قصيرة من الزمن (سنة إلى سنتين) ثم يخضع مبلغ الأقساط الشهرية بعد مرور الأشهر القليلة الأولى لتكاليف القروض في أسواق المال.
- 10- دخول صناديق و محافظ التحوط وتفادى الأخطار (هيدج فيندز) في السوق العقارية، إلا أنها لا تتداول سندات القروض ذاتها، بل تتعامل في مشتقاتها والذي يعني دفع أو قبض جزء صغير من مبلغ السند آتيا أو مستقبلا أملا في أن يرتفع السعر مستقبلا إن تم الشراء آتيا والعكس، نتيجة لذلك خسرت جامعة هارفارد نحو ربع مليون دولار حينما غامر مكتب من مكاتب محافظ تفادى الأخطار بالمضاربة في مشتقات الرهون العقارية.
- 11- ضعف الثقة في النظام المالي، وقد ساهم في ذلك وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي انتشر معه الذعر المالي بسبب تناقص السيولة في أسواق المال، حينما اكتشفت بيوت التمويل الضخمة ما لحق بمحافظها من خسائر بسبب مضاربتها في مشتقات الرهون العقارية. بالإضافة على ضعف رقابة السلطات النقدية على المؤسسات المالية وانتشار الفساد المالي وغياب الشفافية، مما أدى إلى عدم احترام الكثير من البنوك للاحتياطي الائتماني الأدنى.

(*) التوريق: يعد التوريق أحد الأنشطة المالية المستحدثة التي تستطيع من خلالها إحدى المؤسسات المالية أو غير المالية من تحويل حقوقها غير قابلة للتداول والمضمونة بأصول المؤسسة متخصصة تسمى بشركة التوريق، هذه الشركة تقوم بإصدار أوراق مالية جديدة بقيمة هذه الحقوق المالية تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية.

12- عجز المقترضين عن السداد والتأخر عن دفع مستحقاتهم، حيث بلغ معدل التخلف عن السداد في الولايات المتحدة الأمريكية مدة 90 يوم بالنسبة لـ 21% من الرهن العقاري الثانوي ذي الفائدة المعدلة.

13- دور وكالات التصنيف الائتماني في تصنيف السندات العقارية: أقدمت مؤسسات التصنيف الائتماني بمنح سندات الرهن العقاري تصنيف مرتفع الأمان، (AAA) نظرا لأن القروض العقارية عالية المخاطر قد اشترت من قبل بنوك كبيرة ومعروفة مثل "LEHMAN BROTHERES" و"STREARNS BEAR" لذلك تحملت وكالات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير دقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي قد تتعرض لها أو على الأقل غير مدركة لها.⁽¹⁾

14- إن الاقتصاد العالمي يظل رهينة بطبيعة الاختيارات الاقتصادية المنتهجة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها (قاطرة الاقتصاد العالمي).

بالإضافة إلى أسباب أخرى نذكرها كما يلي⁽²⁾:

1- التحرر المالي والتطور التكنولوجي: أبرزت الأزمة المالية لسنة 2008 أن البنوك المركزية في الدول الصناعية الكبرى لم تعد تهتم منذ عقود إلا بالتغير في نسب التضخم وتغير سعر الفائدة حسب تغير نسب التضخم بحوالي 0,01 إلى 0,02، ونسبت تماما أنها يجب أن تحافظ على سلامة الأوضاع المصرفية المالية في أسواقها المحلية، وتركت موجة البدع، أي "المنسوجات المالية" بدون أي نوع من التأثير القانوني والتشريعي والنظامي. بل أن حاكم الاتحاد الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي) السابق قد رفض بإصرار أن يقوم بوضع ضوابط أو معايير على إصدار كل هذه المنسوجات المصرفية والمالية الجديدة.

2- الدورات الاقتصادية والأزمة الاقتصادية لسنة 2008: تعتبر الدورة الاقتصادية أحد السمات الأساسية في الاقتصاديات الصناعية القائمة على الأنظمة المعقدة والمتشابكة، ويراد بالدورة الاقتصادية عدم استقرار مؤسسات الأعمال إلا ما ندر. التوسع الاقتصادي والازدهار يعقبه الاضطراب والانهيار الاقتصادي ويحل الكساد، فينخفض مستوى الإنتاج وحجم الاستخدام، وبعد أن يصل الاقتصاد إلى قاع الجمود يبدأ الانطلاق من جديد. وتعد مشكلة التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، أي الدورات الاقتصادية، من المشكلات الأساسية التي تواجهها نظم الاقتصاد الحر منذ بداية الثورة الصناعية وحتى الآن. وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج، التوظيف، والمستوى العام للأسعار، وقد تتفاوت هذه التقلبات في حدتها بين التقلبات المعتدلة وبين التقلبات العنيفة والمدمرة كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

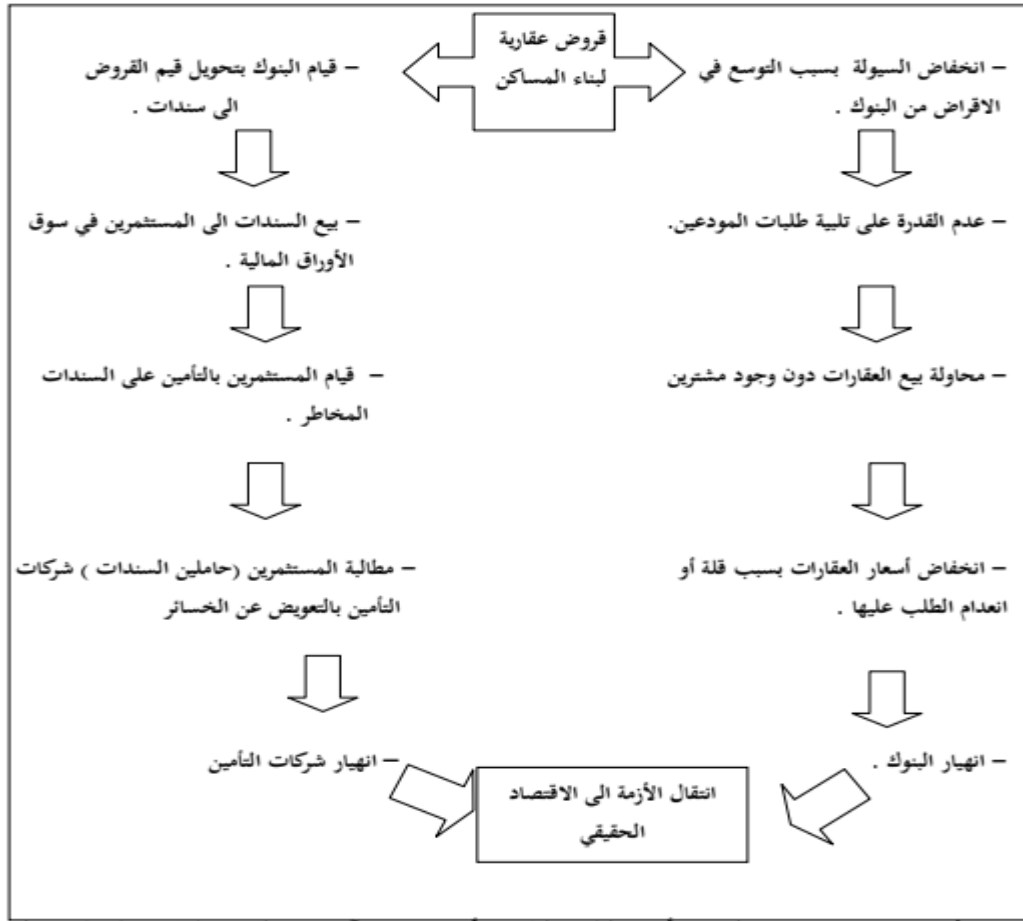
3- أساسيات أسواق المال وسيكولوجيتها: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مبعثها الولايات المتحدة الأمريكية وعموما يمكن القول أن جملة من العوامل تقف وراء هذه الأزمة، وإن هذه العوامل تتعلق بأساسيات السوق وسيكولوجيته، وترتبط أساسيات السوق بالعجز التوائم، أي عجز الميزانية والميزان التجاري، التي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية وما ينطوي عليه من التباطؤ المتزايد في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض أرباح الشركات ولجوء الحكومات الأمريكية إلى إتباع سياسيات نقدية متغيرة. وعلى الجانب الآخر تقف سيكولوجية السوق والدور الذي يلعبه "التكهن ذاتي التحقيق"، ومفاده ببساطة أن

(1) نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على شراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير - غير منشورة -، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 43.

(2) ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 14-33.

شائعات ما تطلق على إفلاس بنك معين تكون سببا في إفلاسه حتى وإن كانت أساسياته سليمة صامدة. والشكل الموالي يوضح طبيعة الأزمة العالمية 2008.

الشكل رقم (07): طبيعة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008



المرجع: لبعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص 28.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات العالم

لم يتوقف تطور الأزمة عند إفلاس عدد من البنوك الأمريكية، بل تأثرت كل القطاعات الأخرى، كالقطاع الزراعي والصناعي والنقل الخ بسبب إفلاس البنوك وازدادت نسبة البطالة، وانكمش الطلب الكلي على جميع السلع والخدمات، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الكلي، و بالتالي انخفضت الدخول الفردية، وانخفضت حصيلة الضرائب، مما زاد العجز في الميزانية الفيدرالية والذي تجاوز آل 500 مليار. كذلك تأثر قطاع الأعمال لدى جميع الدول المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي لانحيار القطاع المالي الأمريكي تحت وطأت الديون العقارية، وعدم القدرة على استردادها.

هذه الأزمة وبمجملها الكبير وحجم امتدادها كان لها تأثيرات جد سلبية على العديد من النواحي الاقتصادية العالمية منها: (1)

(1) طويل نسيم، الأزمة الاقتصادية العالمية: قراءة في الأسباب الاقتصادية والتداعيات السياسية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، ألمانيا، جوان 2017، ص 4.

1. نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، و قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد أو إيقاف منح القروض إلى الأفراد خوفاً من نقص السيولة وصعوبة استردادها. وهذا أدى إلى حالة انكماش اقتصادي حاد لم يعرفه الاقتصاد العالمي منذ سنة 1929.
2. انخفاض القروض البنينة إلى حد كبير مما فاقم من مشكلة السيولة داخل النظام المالي والمصرفي كله.
3. تردي قدرات معظم البنوك ومؤسسات الإقراض على الإقراض مما حرم الكثير من المشاريع الإنتاجية والخدماتية، أي الاقتصاد الحقيقي في كثير من الدول وخاصة النامية، من الاستفادة من خدمات تلك المؤسسات وبما ينعكس سلباً على الاقتصاد العالمي.
4. انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، مما أثر على قيمة الأسهم والأوراق المالية المختلفة.
5. إفلاس بعض البنوك والمصارف والمؤسسات المالية، والعقارية، وشركات التأمين، بسبب نقص السيولة وزيادة طلب الاموال من طرف المودعين.
6. إفلاس بعض الشركات التي كانت تعتمد على التمويل بنظام القروض أو توقف بعض فروعها الإنتاجية.
7. انخفاضاً حاداً في حجم المبيعات خاصة في قطاع العقارات والسيارات وغيرها.
8. ارتفاع حجم الديون العقارية على نحو 6 تريليون دولار، وارتفاع وحجم الديون على الشركات إلى 18.4 تريليون دولار.
9. تراجع أسعار النفط لدول منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " إلى ما دون 55 دولار للبرميل. بالنسبة للدول الأوروبية فقد انخفضت أسعار العقارات فيها أيضاً ، كما أطلقت العديد من الشركات الكبرى مثل " سمينز " و " مشيلان " إشارات تحذيرية من عن تأثير الأزمة الأمريكية عليها ، و تكبدت الكثير من الشركات الأوروبية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كبيرة ، مثل شركة BMW " لصناعة السيارات التي لحقت بها خسائر قدرت ب 236 مليون دولار، أما في الدول الآسيوية مثل الهند والصين، فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة بهذه الدول من أن تأثير الأزمة سيكون ضئيلاً، إلا إن الواقع ينفي ذلك، وتأثير الأزمة سيكون واضحاً، لا ننسى أن الصين تصدر ما نسبته 21% من صادراتها الإجمالية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يخص اليابان فقد شهد تراجعاً في النمو الاقتصادي و عدم استقرار في أسعار الأوراق المالية، مما دفع بالبنك المركزي للإبقاء على سعر الفائدة في حدود 0.5% كما تراجع صادرات الشركات نتيجة انخفاض قيمة الدولار، وانخفاض الإنتاج الصناعي بمعدل⁽¹⁾.
10. تذبذب أسعار الذهب والعملات وانخفاض حجم التجارة الدولية.
11. ارتفاع معدلات البطالة وتفشي ظاهرة الفقر.
12. الركود الاقتصادي إضافة إلى التركيز نحو إنقاذ الصناعة المالية في العالم مما أدى إلى انخفاض مستوى المساعدات الإنسانية للدول النامية.

(1) ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر، 2009، ص 14.

المطلب الرابع: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية

فرضت الأزمة المالية على الدول العربية معاناة جديدة بسبب اندماج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي، التي تسببت فيها الولايات المتحدة، وهكذا اتضح أن العولمة لمصلحة الدول الغنية وأهدرت حقوق الدول النامية فكانت غير عادلة منحازة للأقوياء على حساب الضعفاء، وهذا يتطلب إقامة نظام إقليمي عربي يحقق التكامل الاقتصادي بين أبناء الوطن العربي الكبير.

فقد الاقتصاد العربي نحو 2500 مليار دولار نتيجة للأزمة المالية العالمية، وانخفض معدل النمو من 5% إلى 3% وتزايد العجز في ميزانيات الدول العربية بسبب انخفاض سعر البترول من 140 دولار قبل الأزمة إلى 37 دولار والذي سيؤثر على الفوائض المالية والأرباح العربية، وكان فقد الاقتصاد العربي 1500 مليار دولار وقت ارتفاع أسعار البترول.

ولقد تعاملت أمريكا مع الأزمة بمنطق التاجر المشع الذي حمل الآخر خسارة ضخمة نتيجة استثماراته وإقراضه لها، وسوف تفوز وتحتج أرباحا ضخمة مع استعادة البورصة لنشاطها والبنوك انتعاشها بعد شراء الأصول بأبخس الأسعار.

وأدت الأزمة إلى تراجع أسهم بعض البنوك الخليجية، وتأثر الإيداعات الحكومية في السندات الأمريكية المحفوفة بالاضطرابات، فضلا عن خسائر الاستثمارات في الأسواق الأمريكية، وسحب استثمارات خليجية لتغطية خسائر في دول أخرى ضربتها الأزمة بشكل أكبر مما قد يحد من السيولة المتوفرة في دول الخليج العربي. وارتفاع تكلفة العمليات المصرفية الإسلامية في ضوء زيادة المخاطر التي تتعرض لها أكثر من 300 مؤسسة مالية إسلامية على مستوى العالم حجمها تريليون دولار، ومعدل نموها حوالي 20% سنويا.⁽¹⁾

بعد تحقيق أسواق المال الدولية أداء جيدا خلال سنوات ما قبل أزمة، 2007 باستثناء الفترة، 2000-2002 انتشرت الأزمة تدريجيا إلى الأسواق الأوروبية والأسبوية وبطبيعة الحال طالت الأزمة أيضا اقتصاديات المنطقة العربية وأسواقها المالية خاصة تلك الدول الأكثر انفتاحا على تدفق رؤوس الأموال والتجارة الدولية وأدت الأزمة إلى تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي لدول المنطقة وانخفاض في السيولة والائتمان المصرفي، وخروج رؤوس أموال كبيرة من القطاع المالي العربي، وخسائر جمة للاستثمارات الأفراد والمؤسسات العربية في الخارج نتيجة اختيار الأصول الدالية والعينية، وإلغاء بعض الدول لمشاريع تنموية، وصرف عدد من المؤسسات لجزء من العاملين فيها، خاصة في القطاع المالي وقطاع العقارات والتشييد، وإلى انخفاض أسعار الأسهم مما كبد المستثمرين خسائر فادحة.

أما بالنسبة لمدى تأثير الأزمة المالية على أداء أسواق الأوراق المالية العربية تحديدا فلقد بدأت الانعكاسات السلبية تظهر على أداء هذه الأسواق منذ منتصف عام 2008، وبذلك فإن التحسن في الأداء الذي تم الإشارة إليه سابقا لم يستمر في ضوء تداعيات الأزمة المالية حيث تجاوزت أسواق المال العربية أسوأ بمثلها العالمية وهبطت إلى مستويات لم تشهدها منذ سنوات، وانخفضت القيمة السوقية الإجمالية لهذه الأسواق إلى نحو 770 مليار دولار بنهاية عام، 2008 حيث خسرت الأسواق نحو 569 مليار دولار خلال العام ككل، بعدما كانت قد ارتفعت بنحو 78 مليار خلال النصف الأول من العام.

أما بالنسبة لأداء الأسواق كل على حدى فإن سوق الأسهم السعودي بدأ مرحلة الهبوط قبل الأسواق العربية الرئيسية الأخرى وذلك في جانفي 2008 في حين بدأت الأسواق الأخرى مسلسلات التراجع منذ منتصف العام، والجدير بالذكر هنا أنه بالرغم من التأكيدات الرسمية بأن أسواق المنطقة ومستثمريها الأفراد وصناديقها الاستثمارية لن تتأثر بشكل كبت ومباشر بتداعيات الأزمة العالمية، لكن الملاحظ هو أن انخفاض مؤشرات الأسواق الرئيسية العربية كان أكبر بكثير من انخفاض مؤشرات أسواق الدول المتقدمة المفترض أن

(1) عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص 124-126.

تنخفض أكثر من غيرها كونها موطن الأزمة وتتأثر بتداعياتها بشكل مباشر، فعلى سبيل المثال في حين انخفضت المؤشرات الأوروبية والأمريكية والأسبوية الرئيسية بنسب تتراوح بت 30% و40% تقريبا خلال العام 2008، سجلت بعض الأسواق العربية الرئيسية انخفاضات وصلت إلى حدود 65-70%⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة كما يلي:⁽²⁾

أولا: مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة:

وتمثل دول مجلس التعاون الخليجي التي تتميز بكون صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي ، حيث لوحظ انخفاض اسعار النفط من 150 دولار للبرميل لشهر جويلية إلي 77 دولار سنة 2011 ، أي بنسبة 50% ومما لشك فيه ان هذا الانخفاض الحاد اثر علي وضع الموازنات العامة و على معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن معدلات النمو في النصف الثاني من 2008 و 2009 انخفض مقارنة بسنة 2007 ونصف الأول من سنة 2008 .

شكلت العوامل المتعلقة بالانكشاف على أسواق المال العالمية أهم قنوات امتداد الأزمة إلى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، فقد شهدت دول مجلس التعاون في الأعوام التي سبقت الأزمة طفرة في الموارد المالية الناجمة عن الإيرادات النفطية الضخمة، والتدفقات الرأسمالية الأجنبية لتمويل المشاريع الكبرى القائمة في عدد من هذه الدول، بالإضافة إلى التوسع في الائتمان المصرفي والمقدم للقطاع الخاص، ومع تفاقم الأزمة المالية في الدول المتقدمة وانكماش الطلب العالمي، والتراجع الحاد في أسواق النفط العالمية خلال النصف الثاني من عام 2008، تقلصت الفوائض المالية لدول المجلس، كما تقلصت أيضا السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية والتي دخلت أسواق المال الخليجية لأغراض المضاربة،

ولقد تزامنت هذه الأوضاع مع شح السيولة في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى بعدد من دول المجلس إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي للمشاريع الكبرى منها، إضافة إلى أن العديد من القروض المستحقة للمؤسسات المالية العالمية خلال الأزمة كانت هي أيضا بحاجة إلى إعادة التمويل، مما أدى إلى تعرض عدد من شركات القطاع العام والخاص (كما حدث في أزمة ديون دبي) لمخاطر إعادة جدولة الديون القائمة على ذمتها، وزيادة تكلفة التمويل وتراجع الاستثمارات في تمويل مشاريع التطوير العقاري وشراء العقارات، وقد نجم عن ذلك تأجيل تنفيذ العديد من مشاريع التطوير العقاري، وتنفيذ تقارير دولية ان المشاريع التي تم تأجيلها أو تجميدها في دول مجلس التعاون، في نهاية عام 2009 تقدر بحوالي 575 مليار دولار.

وتأثرت أيضا هذه الدول بشكل مباشر من خلال استثمارات صناديق السيادية لدول الخليج خاصة في مؤسسات أمريكية وأوروبية التي تعرضت لخسائر ملموسة، فطبقا لتقديرات متعددة، بلغت خسائر الثروة السيادية في منطقة الخليج العربي خلال صيف عام 2008 حوالي 1.5 تريليون دولار أمريكي.

بالإضافة إلى ما سبق من جملة الانتكاسات التي تعرضت لها دول مجلس التعاون الخليجي :

- تراجعت أسواق المال الخليجية وشهدت مؤشرات انخفاضات مستمرة وصلت حتى نسبة 37% أين سجل قطاعي العقارات والبنوك كبرى الخسائر في مختلف الأسواق .

(1) عزوز عائشة، تداعيات الأزمة المالية على الأسواق المالية العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 08، جامعة خميس مليانة الجزائر، ماي 2013، ص ص 9-10.

(2) كرامة مروة، انعكاسات الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010 دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص ص 121-123.

- فقدان أكثر من 90 ألف وظيفة خلال 2009 .
- انخفاض العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات عالية بسبب تراجع الإنفاق الاستثماري الكلي وجمود الرواج العقاري .
- انخفاض معدلات النمو في قطاع الصناعة التحويلية الذي حقق معدلات نمو سريعة ومرتفعة خلال سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة .

• أزمة ديون دبي العالمية:⁽¹⁾

بعد ما حصل من أزمة عالمية في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة اقتصادية في العالم صاحبة التطور التقني والتكنولوجي، أصبح هناك تأثيرات سلبية حادة وخطيرة على دول العالم بحكم العلاقة المادية والمعلوماتية التي تربط تلك الدول، وبالتأكيد كانت منطقتنا العربية التي تمتلك كميات كبيرة من النفط عرضة لردة فعل عنيفة من الانهيارات في البورصات التابعة لها فقد تموت الأسهم في البورصات الخليجية وبدأت المؤسسات الأجنبية تبيع بشكل هائل في السوق وخرج بعضها من السوق، وأعلن الكثير من المستثمرين إفلاسهم وهبطت سوق العقارات وإمارة دبي كانت منفتحة على الأسواق العالمية فكانت المتعرض الأقوى. وظهر اثر ذلك ما يسمى بأزمة دبي العالمية أو أزمة ديون دبي فبعدها شهدته إمارة دبي من ازدهار اقتصادي متنامي بفضل ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة الإقبال من قبل المستثمرين الخليجيين والعالميين إلى الاستثمار في المنتجات العقارية التي تقوم ببيعها الإمارة. وأصبحت المركز المالي للمنطقة وحقت قفزة اقتصادية نوعية ونهضة قوية في القطاع العقاري، وإمارة دبي كانت تعتمد في ديونها بالدرجة الأساس على بيع الممتلكات والأصول العقارية وبظهور الأزمة العالمية تراجعت أسعار المنازل وكان هناك انخفاض حاد في الإيجارات وبالتالي تلقى القطاع العقاري خسائر كبيرة وظهرت بوادر مديونية نتيجة عدم التمكن من بيع تلك الأصول وظهر ما يسمى عالميا بأزمة ديون دبي حيث طلبت إمارة دبي في 25 نوفمبر من الدائنين تأجيل سداد ديون مستحقة على مجموعة دبي العالمية والنخيل العقارية ستة أشهر وقدرت الديون المطلوبة على مجموعة (دبي العالمية) بنحو 59 مليار دولار أما الديون المستحقة على إمارة دبي شكل عام حوالي 80 مليار دولار في حين قدرها آخرون بحوالي 130 مليار دولار أو أكثر وتضاربت الأرقام نظرا لغياب الشفافية وعقب هذا الإعلان بادرت مؤسسات تصنيف عالمية لخفض تقييمها بشدة لمؤسسات تابعة لدبي. وكانت الأسواق العالمية اهتزت نتيجة أزمة قروض دبي حيث تراجعت مؤشرات الأسهم الأمريكية الرئيسية ففقد مؤشر داو جونز 154 نقطة وتراجع ناسداك ب 1.73 في حين هبط ستاندرد اند بورز بواقع 19.4 نقطة كما شهدت الأسهم الأوروبية تراجعا مماثلا أغلقت الأسواق الآسيوية على معدلات تراجع حادة وظهرت الأزمة نتيجة عجز الإمارة عن تسديد ديونها في مواعيدها و الذي بدوره ناتج عن عدم وجود البدائل المالية لجلب السيولة وتغطية العجز.

(1) سيد هشام صباح الفخري ، أزمة ديون دبي أسبابها وأثارها الاقتصادية، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة حلب، سوريا، 2009، ص ص 8-11.

ثانيا: مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي المتوسطة:

تمثل كل من مصر، الأردن، وتونس التي كان تأثرها بالأزمة اقل من المجموعة الأول باستثناء تأثر البورصات فقد كان متماثلا لحد ما أدى الانكشاف الحدود على أسواق المال العالمية للقطاع المصرفي والمالي المحلي في دول المجموعة الثانية إلى تقليل تأثيرات الأزمة المالية العالمية المباشرة على هذه الدول، غير أن ارتباط اقتصاديات دول المجموعة بصورة وثيقة بالنشاط الاقتصادي والطلب في الدول المتقدمة. وذلك في جانب المعاملات السلعية والمتمثلة في تركز اتجاهات صادرات عدد من دول المجموعة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والو.م.أ، وكذلك في جانب المعاملات الخدمية والرأسمالية والمتمثلة في تحويلات عمالها بالخارج، وإيرادات السياحة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك فإن انكماش الطلب في دول الاتحاد الأوروبي والو.م.أ ودخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود كان له الأثر السلبي على صادرات دول المجموعة الثانية وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

وبوجه عام، تمكن القطاع المصرفي والمالي المحلي في هذه المجموعة من تجنب الآثار الحادة التي شهدتها عدد من دول اقتصاديات الناشئة خلال الأزمة المالية العالمية، وذلك لكون المعاملات الخارجية للمصارف المحلية في غالبية دول هذه المجموعة تخضع للقيود على حرية التدفقات الرأسمالية، حيث تلتزم المصارف المحلية ومؤسسات القطاع الخاص بسقوف محددة للاستثمار في الخارج، وذلك للحد من انكشاف أصولها الأجنبية على المخاطر الاستثمارية العالمية التي شهدتها أسواق المال العالمية خلال الأزمة.

ثالثا: مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي المنخفض:

ومنها السودان، ليبيا و الجزائر حيث أن التأثير عليها كان محدودا.

لم يتأثر القطاع المصرفي والمالي المحلي من دول هذه المجموعة بتداعيات الأزمة المالية العالمية لكونه أكثر انغلاقا وغير مرتبط بالنظام المصرفي والمالي العالمي بصورة مباشرة، حيث لم يتعرض سوق الأوراق المالية للسودان والجزائر مثلا للتقلبات في القيمة السوقية نظرا لصغر حجم التداول وقلّة عدد الشركات المدرجة فيها، بالإضافة إلى انغلاقها على المستثمر الأجنبي.

إلا أن اقتصاديات دول المجموعة تأثرت من جراء انخفاض الطلب على النفط والناجم عن الركود في الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت كل من الجزائر وليبيا -العضوين في منظمة أوبك، بخفض حصصهما الإنتاجية خلال عامي 2008 و 2009 وذلك طبقا لقرار منظمة أوبك، ونتيجة لذلك تراجع حجم الصادرات النفطية لدول المجموعة بنسبة 28 % من عام 2009.

وفي الأخير يمكن القول أن ضعف ارتباط الأسواق العربية بالأسواق العالمية ساهم إلى حد كبير في حماية هذه الاقتصاديات من التأثير بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية، باستثناء الخسائر التي لحقت بالصناديق السيادية الخليجية، أيضا التأثير الواضح للدول النفطية بسبب تراجع الحاد من أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما الدول غير النفطية، فقد تأثرت بالأزمة بشكل غير مباشر بسبب تراجع حجم الاستثمارات الواردة إليها.

المبحث الثالث: أزمة الديون السيادية

لم يتعافى الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 والتي أصبحت أزمة اقتصادية عالمية وطالت آثارها كل اقتصاديات العالم حتى انفجرت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والتي ظهرت بوادرها بالتحديد في نوفمبر 2009، منذرة ومهددة بتقويض تجربة فريدة كان متأملا لها أن تتوج باقي أشكال التكامل الاقتصادي.

وكغيرها من الدول المتقدمة التي طالتها الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية 2008 لم تكن دول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة ومنطقة اليورو وبصفة خاصة بمنأى عن هذه الآثار كتداعيات الأزمة العالمية وهذا نظرا للارتباط القوي لاقتصاد الاتحاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لهذه الأزمة عن طريق معرفة جذورها وأبرز الأسباب التي أدت لحدوثها وأخيرا معرفة أهم تداعياتها على كل من الدول المتقدمة ودول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: جذور الأزمة

أولا: تعريف أزمة الديون السيادية:

1. تعريف الديون السيادية:

شاع استخدام مصطلح الديون السيادية *sovereign debts* خلال الأزمة الاقتصادية، فعندما تقوم حكومات دول العالم بإصدار سنداتها فإنها تكون دائما أمام خيارين الأول: أن تقوم بإصدار هذه السندات بعملتها المحلية، وغالبا ماتكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلي وفي هذه الحالة يسمى الدين الناجم عن عملية الإصدار "الدين الحكومي" "government debt"، أو أن تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل: الدولار أو اليورو ويطلق على الدين الناجم عن هذه العملية عبارة "الدين السيادي" "sovereign debt".⁽¹⁾

2. تعريف أزمة الديون السيادية:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة.

أما أزمة الديون السيادية هي الحالة التي تواجه فيها الدولة تزايدا مستمرا في مستويات ديونها بحيث تصبح هذه المستويات من الدين والفوائد عليها غير مستدامة "غير قابلة للسداد" ما يؤدي في النهاية بالدولة إلى توقف عن خدمة ديونها وإعلان عجزها أو حتى إفلاسها.⁽²⁾

ثانيا: جذور أزمة الديون السيادية الأوروبية:

البداية الفعلية لتأثر دول الاتحاد الأوروبي بأزمة الرهون العقارية الأمريكية كانت حينما قرر بنك *BNP Paribas* في صيف 2007 تجميده لمستحقات ثلاثة صناديق استثمارية، بسبب عدم قدرتها على تقييم المنتجات الهيكلية.

⁽¹⁾ رجال فاطمة، ناديا بلورغي، دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية إدارة الأعمال، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 4.

⁽²⁾ فلاق علي وآخرون، انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان على الاقتصاد الجزائري للفترة 2009-2015، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد 05، العدد 02، بدون بلد نشر، 2016، ص 4.

ونتيجة لهذا فقد ارتفعت مخاطر الإقراض بين البنوك بشكل كبير، وانعكس هذا على ارتفاع أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل، ولكن هذا لم يكن كافياً لتحذير الاقتصاديين والقائمين على السياسات الاقتصادية بوقوع أزمة نظامية في المرحلة الموالية. غير أن معاناة العديد من البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من صعوبات تمويلية كبيرة، أدى إلى دق ناقوس الخطر وإعلان الإنذار بوجود بوادر أزمة نظامية في الاقتصاد العالمي.

وعندما أعلن بنك "ليمان براذرز" إفلاسه في سبتمبر 2008 ارتفعت أسعار الفائدة بشكل كبير، وهذا ما جعل المستثمرين يتخوفون من مخاطر استثمارات المحافظ البنكية، وأصبح من الصعب على أي بنك اجتذاب أموال المستثمرين، سواء من خلال الودائع أو من خلال الأوراق المالية. وقد أدى هذا الوضع بالمؤسسات المالية التي تعاني من صعوبات مالية إلى بيع أوراقها المالية بأسعار منخفضة وإعادة هيكلة قروضها من أجل توفير التمويل لعملياتها.

ونتيجة لهذا الوضع، فقد توجهت السلطات النقدية الأوروبية على غرار البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الرأسمالية إلى تخفيض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها، من أجل تخفيض تكلفة التمويل البنكي، بالإضافة إلى هذا، فقد توجهت البنوك المركزية إلى ضخ المزيد من السيولة في الأسواق، وهذا من أجل الحد من توجه البنوك نحو بيع أصولها بأسعار منخفضة. وقد كانت هذه الإجراءات ناجحة إلى حد ما، غير أن قروض المؤسسات غير المالية استمرت في الارتفاع، وهذا نتيجة لتوجهها لاستعمال خطوط الإقراض البنكي المتاحة لها على حساب البحث عن التمويل في الأسواق المالية.

وسرعان ما اكتشفت الحكومات الأوروبية أن احتياطياتها السائلة لم تعد كافية لضمان السير العادي لقطاعها البنكي، وقد قدرت خسائر القطاع البنكي في المملكة المتحدة بـ 300 مليار \$ (أكثر من 10% من الناتج المحلي الخام) كما قدرت هذه الخسائر في منطقة الأورو من 500 إلى 800 مليار € (أكثر من 10% من الناتج المحلي الخام)، وفي أكتوبر 2008 في كل من واشنطن وباريس وافقت أكبر الحكومات على وضع أنظمة لضمان الخسائر المالية للبنوك في البورصات، وخاصة بالنسبة للأوراق المالية السامة، والتي حددت أسعارها عند قيم معينة، لتحفيزها على بيعها للحكومات، وهذا من أجل إعطاء الثقة لدافعي الضرائب بأنهم سيستفيدون من هذه الإجراءات الطويلة.

وقد نتجت عن هذه الوضعية الصعبة للقطاع البنكي العالمي والأوروبي العديد من المشاكل الكبيرة للحكومات التي كانت لديها استثمارات كبيرة في البنوك والمؤسسات المالية الاستثمارية المختلفة، نتيجة لانخفاض قيمها السوقية. وقد أدى هذا إلى انخفاض قدراتها الائتمانية، تفاقم عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المقرضين، على غرار اليونان، أيرلندا، إيطاليا... الخ، مما ساعد على بروز أزمة الديون السيادية لبعض من دول منطقة الأورو، وتلاحقت تأثيراتها السلبية على معظم دول المنطقة الأخرى.⁽¹⁾

(1) رحال فاطمة، نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 5.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة

إن أزمة الديون السيادية أعلنت عن إمكانية اختيار نظام العملة الموحدة للمنطقة الأوروبية (اليورو)، مما أدى بنا إلى تحليل أهم الأسباب وراء ذلك، والتي يمكن أن نذكرها كالتالي: ⁽¹⁾

1- تراكم العجز الهيكلي في الميزانيات العمومية في دول منطقة اليورو:

تعود جذور العجز في الميزانيات العمومية لدول منطقة اليورو إلى العشرينات الأخيرة من القرن الماضي، إذ سجلت دول المنطقة عجزا ميزانيا في المتوسط يقدر بـ 7,0% من الناتج الداخلي الخام في الفترة الممتدة بين 1961-1973، ثم تطور هذا العجز إلى 4,3% ما بين 1974-1986، ثم انتقل إلى 5% من 1978-1994، وبالتالي فإن نسبة العجز في المتوسط للفترة الممتدة بين 1973 إلى غاية 1994 تجاوزت 3% من الناتج الداخلي الخام، وهي النسبة المتفق على عدم تجاوزها في اتفاقيات إنشاء العملة الموحدة. وابتداء من 1995 إلى حد 2007 عرفت وضعية الميزانيات العمومية تحسنا ملحوظا بسبب الظروف الاقتصادية العالمية الملائمة، وانخفاض في معدلات الفائدة والتقييد بالتدابير المعتمدة في إطار احترام قواعد الميزانية المتفق عليها من طرف الدول في منطقة اليورو، لكن مع انفجار أزمة الرهن العقاري في 2007 وتحولها إلى أزمة مالية عالمية ولما خلفته من انعكاسات زادت نسبة العجز ووصلت في 2010 مستويات مرتفعة جدا.

2- الديون العمومية المفرطة وارتفاع في معدلات الفائدة المطبقة على هذه الديون:

تعرف الديون العمومية على أنها مجموعة التعهدات المالية التي تمت تحت صيغة قروض بنكية، أو إصدار سندات حكومية، أو أذونات الخزينة المصدرة من خزينة الدولة، أو الجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية التابعة للدولة وهيئات الضمان الاجتماعي، وتعد نسبة معتبرة من الديون العمومية قابلة للتداول في السوق المالية، وتشكل في أغلب الأحيان من تراكم عجز الميزانية العمومية السنوية، حيث تلجأ الدول والهيئات الإدارية التابعة لها للاستدانة لتغطية العجز المسجل في الميزانية، أو تمويل مشاريع ضخمة مستقبلية، وقد نصت اتفاقية ماستريخت على أن لا يتجاوز نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام 60% لكل دولة من أعضاء منطقة اليورو، وهذه النسبة لم تحترم من طرف أغلب دول المنطقة.

وما زاد من حدة المديونية في منطقة اليورو هو إقدام البنك المركزي الأوروبي بإقراض البنوك الأوربية خلال الفترة 2007-2009 بمعدلات فائدة منخفضة جدا لتفادي إفلاسها وتوفير السيولة، والتي بدورها قامت بإقراض جزء من هذه القروض بأسعار فائدة مرتفعة إلى الدول الأوربية التي كانت تعاني من عسر مالي ولاسيما الإقراض إلى اليونان مما زاد في ثقل أعباء المديونية، والذي يزيد بدوره من مخاطر عدم القدرة على التسديد الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة من جديد، فالحدد الرئيسي لملاءة الدولة ليس حجم ديونها فقط، ولكن أيضا ثقل الفوائد التي يجب أن تسددها في آجال محددة.

⁽¹⁾ بوريش هشام، عفيف هناء، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016، ص ص 21-23.

3- الأزمة المالية العالمية 2008:

لقد ساهمت الأزمة العالمية لعام 2008 في تطور المديونية العمومية مع ازدياد العجز في الموازنات العامة في دول أوروبا خلال الفترة 2007-2015.

- الفساد في النظام المصرفي وضعف الرقابة عليه حيث تبين أن العديد من المصارف قامت بعمليات تزوير في أسعار الفائدة وتلاعبت في أسعار الصرف وتهرت من دفع الضرائب وقدمت قروضا لمؤسسات متعثرة بدون دراسة علمية وأعطت قروضا عقارية لأفراد دون مراعاة لمستوى دخولهم ودون مراعاة للقيمة الفعلية للعقار.
- الخلل في الميزان التجاري حيث خسر العديد من دول جنوب أوروبا حصصه في السوق لصالح دول الشمال كألمانيا بسبب الضعف في التنافسية والتنظيم وكذلك خسارة أوروبا لحصصها من السوق العالمية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انخفاض سعر الدولار ولصالح الصين والهند بسبب الأسعار المنافسة.
- لا مشكلة بنية منطقة اليورو الاقتصادية، حيث توجد وحدة نقدية دون وجود تشابه أو انسجام في بنية المؤسسات ووجود اختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد ومستوى التطور والنمو.
- عدم وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوروبي حيث لا يسمح للدول بصك النقود لتغطية احتياجاتها لتسهيل تجارتها وهذا دفع الدول إلى رفع الضرائب للحصول على سيولة نقدية مما أدى إلى خفض قدراتها التنافسية.
- التنافس بين الدول الأوروبية في كثير من الأحيان يفوق التنسيق بينها وذلك بسبب الصراع بين مراكز القرار السياسي والاقتصادي لعدم وجود هوية أوروبية موحدة في كثير من الأحيان يكون السعي إلى معاقبة الدول أكثر من السعي لمساعدتها.⁽¹⁾

4- أسباب سياسية:

- بالإضافة إلى الأسباب السابقة هناك الأسباب السياسية وهي:⁽²⁾
- انقسام أوروبا إلى شطرين شمالي وجنوبي وإلى دول كبيرة وأخرى صغيرة، وإلى دول مانحة وأخرى مديونية كما أن السمعة الدولية وجاذبية الاتحاد الأوروبي تأثرتا سلبا بسبب إخفاق الدول المعنية في إيجاد حلول ذات مصداقية لمشاكلها السياسية والمالية.
- أزمة الهوية داخل الاتحاد الأوروبي، حيث وفي سنة 2005 رفض الدستور الأوروبي في استفتاء في فرنسا وهولندا، والذي كان يمثل تحديا للحفاظ على الاتحاد لأن هذين البلدين هما مؤسسا التكامل الأوروبي ولتطبيق المعاهدة فإنه يتطلب التصويت الإيجابي والجماعي في جميع البلدان وتفاقت هذه الأزمة عندما رفض الأيرلنديين "معاهدة الدستور".

(1) رحال فاطمة، نادية بلورغي، دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 132.

(2) المرجع السابق، ص 133.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة على الدول المتقدمة

بخصوص المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها القوى الكبرى جراء عدم مقدرتها على مقاومة تداعيات الأزمة المالية و تناول هذه الآثار فيما يلي: (1)

أولاً: الآثار على الاقتصاد الأمريكي:

إن اقتصادات الولايات المتحدة ومنطقة اليورو تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، حيث أن هناك روابط تجارية والاستثمارية كبيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث أن أوروبا تستهلك 02 بالمائة من صادرات الولايات المتحدة، ويحمل أكثر من 52 بالمائة من الأصول الأمريكية في خارج، في حين أن الولايات المتحدة تحتجز ما يقرب من 42 بالمائة من الأصول الخارجية لأوروبا، يمكن أن يؤدي انخفاض معدلات النمو وزيادة التقلبات في أوروبا إلى عواقب وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة، وفي ضوء هذه الروابط الاقتصادية القوية، فإنه ليس من المستغرب أن الاقتصاد الأمريكي يمكن أن تكون انعكس سلباً من جراء الأزمة في منطقة اليورو، عن طريق الروابط المالية والتجارية وكانت الحالات التي تكون فيها مخاوف من أن الأزمة تتفاقم يوماً، وقد عجلت في التقلب في أسعار الأسهم في الولايات المتحدة، وأدى ذلك إلى استقالة غير متوقعة من عضو مؤثر للبنك المركزي الأوروبي يوم 22 سبتمبر 2011. حيث أدى إلى انخفاض 5% من الأسهم في الأسواق الأوروبية، ونسبة انخفاض بلغت أكثر من 0% في المؤشرات الرئيسية في الولايات المتحدة. أما الخبراء الاقتصاديون يميلون إلى أن تنقسم على حجم أي تأثيرات على إقتصاد الولايات المتحدة، إذا كان عقود اقتصاد منطقة اليورو بشكل متواضع فقط في عام 2012 (يتوقع انخفاض بنسبة 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو و حدوث انتعاش في النمو بنسبة 0% في عام 2013)، أثر على إقتصاد الولايات المتحدة ومن المرجح أن يكون الحد الأدنى، ومع ذلك يمكن أن الأثر الاقتصادي سيكون أكبر بكثير إذا كانت منطقة اليورو للزج إلى ركود عميق وطويل الأمد أو حتى تفكك نتيجة لأزمة الديون السيادية المتفاقمة، حسب أحد التقديرات، يمكن أن كامل تفكك اليورو أن يؤدي إلى خسارة تراكمية 02% من الإنتاج خلال العامين الأولين. جنباً إلى جانب مع تأثير السليبي أو الضار على الأرجح على سير العمل في الاتحاد الأوروبي، والدعم الإداري والتشغيلي سوق واحدة الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات إلى أوروبا) والتي بلغت أكثر من 322 دولار ويمكن مليار دولار في 2011) انخفاضاً كبيراً.

ثانياً: الآثار على الاتحاد الأوروبي:

بالرغم من أن اليونان واحدة من أصغر الدول في منطقة اليورو (تشكل 0.6 بالمائة فقط من الناتج الإجمالي للمنطقة)، إلا أن تعثرها يمثل مشكلة خطيرة للمنطقة برمتها لأن من شأن ذلك زعزعة الثقة في العملة الموحدة وخلق ضغوطاً على الدول المشابهة من حيث خصائص المديونية والميزانية خاصة البرتغال وإسبانيا وإيرلندا، عدا التسبب في مضاعفات خطيرة على بنوك الاتحاد الأوروبي التي تعود إليها 42.0 مليار يورو من ديون اليونان (35.0 مليار يورو منها عائدة إلى بنوك فرنسية وألمانية).

ومع اندلاع الأزمة بدأت التداعيات الاقتصادية بالظهور، وكان أسرعها أن قفز الذهب ليسجل أعلى مستوى في نحو أسبوعين من الأزمة، نتيجة إقبال المستثمرين على شراء المعدن النفيس للتحوط في مواجهة مخاوف بشأن تصاعد الأزمة في اليونان، فبلغ

(1) أحيمه خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص ص 64-65.

1116,65 دولار في تلك الفترة. ولحقه سعر الفضة الذي صعد في الفترة نفسها إلى 05.90 دولار للأوقية من 05.50 دولار في نيويورك، وارتفع البلاتين إلى 1530 دولاراً للأوقية من 1512,5 دولار، كما زاد البلاتينيوم إلى 405 دولاراً للأوقية من 409,5 دولار أيضاً واجهت عملة اليورو ضغوطاً شديدة، وسجل سعر صرفه لعملة كبيرة، عقب اندلاع الأزمة، إذ تراجع إلى ما دون 0.31 دولار بسبب المخاوف من انتشار الأزمة إلى دول أخرى، وانخفضت الاستثمارات التي كانت ترتفع بمعدل رقمين في معظم الدول الأعضاء الجديدة، بسبب قيود الائتمان، وانخفاض الاستثمار في الخارج وتدهور التوقعات الاقتصادية كما أصبحت تواجه شبح ارتفاع البطالة، وانخفاض الأجور بسبب نضوب الائتمان الاستهلاكي. وتبدي عدة دول في الاتحاد الأوروبي إشارات مخيفة على وجود ظروف مشابهة لليونان وذلك بملاحظة ما فيها من أسواق عمل متخشب وإنفاق عام متورم إن العدوى المتوسطة سارية بالفعل وهي تتوجه نحو البرتغال وإيطاليا وإسبانيا⁴. فقد سببت الأزمة خسائر أكبر في بعض البلدان عنها في بلدان أخرى وأدت إلى ارتفاع البطالة في كل منطقة اليورو، لكنها فعلت ذلك بصورة أكبر في بعض البلدان عن غيرها، والنتيجة هي ضغوط تضخمية فعلية أو محتملة أكبر في بعض بلدان منطقة اليورو عنها في بلدان أخرى، وهناك أيضاً ضغوط أكثر على المائيات العامة لبعض بلدان منطقة اليورو، كما يتراءى في اتساع نطاق العلاوات على السندات السيادية ومقايضات تعثر سداد الائتمان المرتبطة بها.

كانت الآثار التي خلفتها أزمة الديون السيادية على الاقتصاد متفاوتة في خطورة من بلد لآخر، وذلك حسب درجة الارتباط مع اليونان، أو درجة تحمل الاقتصاديات الأوروبية للصدمات الاقتصادية، إلا أن الثابت في هاته الأزمة أنها قد هددت وحدة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية، وأدت إلى مراجعات على مختلف الأصعدة من حجم العجز في الموازنة العامة المسموح بها، على حجم الدين العام على الناتج الداخلي الخام المسموح به.

من الآثار التي خلفتها أزمة الديون السيادية على الاتحاد الأوروبي:⁽¹⁾

1. **التأثير على البنوك الأوروبية:** فمن ضمن الديون اليونانية 38,4 مليار أورو للبنوك اليونانية والبقية معظمها تحتفظ به المؤسسات الأوروبية منها نحو 60% لدى البنوك الأوروبية الرئيسة نصيب البنوك الفرنسية في حدود 25% أي 54 مليار أورو، والألمانية 15% أي 30 مليار أورو. وعليه فإن دول مجموعة الأورو تقع بين خيارين غير مرجحين، إما إنقاذ الحكومة اليونانية أو إنقاذ بنوكها. وعليه اختارت دول الأورو ما اعتقدت أنه الأسهل وهو دعم الحكومة اليونانية.

2. **التأثير السلبي على دول الاتحاد الأوروبي الغارقة في الديون:** وهي إضافة إلى اليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وأيرلندا التي يبلغ مجموع ديونها 1,2 تريليون أورو. كما أن أغلب ديونها وسنداها تحتفظ به البنوك الأوروبية، منها 225 مليار أورو للبنوك الألمانية و210 مليارات للبنوك الفرنسية.

3. **التأثير السلبي على العملة الأوروبية الموحدة:** وهي العملة الموحدة الأورو، الذي بدأ سعر صرفه بالانخفاض وبدأت دول أعضاء عدة تتحدث عن إمكانية خروجها من هذه العملة، في الوقت الذي تطرح هذه العملة نفسها بديلاً أو رديفاً للدولار كاحتياطي دولي. ولا ننسى أن البنك المركزي الأوروبي يحتفظ بكميات هائلة من سندات الدول الأوروبية المثقلة بالديون وهنا من البنوك الأوروبية مقابل حصولها على السيولة.

(1) فلاق علي وآخرون، انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان على الاقتصاد الجزائري (2009-2015)، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص 411.

بعد اليونان تعصف أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو بالاقتصاد الإسباني، وهددت الأزمة الإسبانية استقرار القارة العجوز وامتدت آثارها لتطال العديد من الدول، لتصبح بذلك أحدث وأكبر دولة تطلب معونة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لتنفيذ خطة إنقاذ تتضمن قروضا لمساعدة بنوكها المضطربة على تجنب خطر الإفلاس والعجز عن السداد.

وقال الرئيس باراك أوباما في إحدى تصريحاته، إن القادة الأوروبيين بحاجة إلى اتخاذ قرارات حاسمة على وجه السرعة بشأن اعتماد حزم إنقاذ مالية وتنفيذ عدة إصلاحات اقتصادية وإجراءات تقشف تهدف لخفض العجز بالموازنة العامة من أجل حل الأزمة في منطقة اليورو، وذكر أن الركود في منطقة اليورو سوف يكون له أثر سلبي على اقتصاد الولايات المتحدة، باعتبار أن منطقة اليورو هي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، وأضاف أن اليونان لا بد أن تعي تماما أن معاناتهم ستزداد سوءا على الأرجح إذا ما قررت الخروج من الاتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

المطلب الرابع: تداعيات الأزمة على دول مجلس التعاون الخليجي

أما بالنسبة للشرق الأوسط، لاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الآثار المباشرة لأزمة الديون في منطقة اليورو بالنسبة لها كانت ضعيفة، خصوصا وأن الغالبية العظمى من دول الخليج العربي ترتبط عمالاتها بالدولار الأمريكي. وهناك سبب آخر لمحدودية تأثير دول مجلس التعاون الخليجي بتداعيات الأزمة في منطقة اليورو، وهو أنها حصلت على فوائض مالية بسبب العوائد المرتفعة من أسعار النفط والغاز، خصوصا أن 41% من احتياطي النفط العالمي، و 21% من احتياطي الغاز في العالم موجودة في منطقة الخليج، وفي ذات الوقت، فلقد تركزت معظم الاستثمارات الخليجية في أوروبا في المملكة المتحدة، وكذلك في فرنسا وألمانيا، والتي لم تتأثر بأزمة ديون منطقة اليورو بصورة مباشرة.

ومع ذلك، فإن هناك طرفاً غير مباشرة، تأثرت من خلالها دول مجلس التعاون الخليجي، أولى هذه الطرق تتمثل في أسعار النفط والغاز، والتي تتأثر بعامل العرض والطلب، حيث إن ازدياد حدة أزمة ديون منطقة اليورو سيؤدي لمزيد من الانخفاض في طلب أوروبا على النفط وبالتالي انخفاض في الاسعار ومع مرور الوقت سوف يؤدي الى تراجع في الايرادات وقد يجبرها على السحب من الاحتياطي النقدي المتوفر لديها والحد من الاستثمارات ، فكلما ارتفعت مستويات المخاطر المرتبطة بمنطقة اليورو، كلما تراجع التوقعات حول الطلب العالمي على الطاقة.⁽²⁾

وعلاوة على ذلك، فإن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو كانت لها عواقب وخيمة على الاستثمارات التي تديرها الصناديق السيادية الخليجية، فهناك العديد من هذه الصناديق الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي لديها استثمارات في البنوك الأوروبية التي تعاني من تداعيات الأزمة، لكنه من الصعب تحديد مدى الضرر الذي لحق بهذه الاستثمارات المخفوفة بالمخاطر، وذلك بسبب انعدام الشفافية، فنحن لا نعلم تماماً حجم سندات اليورو التي تم شراؤها عبر هذه الصناديق السيادية، وهناك احتمال بأن يصبح الحال مشابها لما حدث خلال الأزمة المالية للولايات المتحدة عام 2008.

(1) خالد عبد الرحيم السيد، أزمة الديون في منطقة اليورو ودول التعاون الخليجي، نقلا عن: <https://www.al-sharq.com/opinion>، تاريخ الزيارة: 2018/04/20، الساعة: 20:38.

(2) مداحي محمد و خلخال منال، أزمة الدين السيادي في اليونان وأثرها على منطقة اليورو والاقتصادات العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 78، الجزائر، افريل 2017، ص 74-75.

وهناك أيضا هاجس التضخم، وهو التهديد الذي يلوح في الأفق، خاصة أن العديد من السلع والبضائع في دول مجلس التعاون الخليجي، ومعظمها من المواد الغذائية، يتم استيرادها من أوروبا، ودول مجلس التعاون الخليجي يكفيها ما فيها من التضخم، فلقد وصلت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أعلى معدلات التضخم، حيث ارتفعت بنسبة 11% في العام 2008 ثم تراجعت إلى 3.3% في العام 2009 مقابل 2.8% في العام 2010. وكانت التقارير قد عزت ذلك الارتفاع إلى دعم دول الخليج لقطاع الطاقة في الوقت الذي أثر قطاع الغذاء في ارتفاع التضخم بسبب نقص الإمدادات في الأسواق العالمية آنذاك، هذا بالإضافة إلى ازدياد معدل التضخم نتيجة لأزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو، والتي كان لها تأثير كبير على الأمن الغذائي في المنطقة.⁽¹⁾

وقد يكون لدول مجلس التعاون الخليجي ميزة على غيرها من البلدان، لأنها تمتلك ثاني أكبر احتياطي لعمليتي الدولار واليورو بعد الصين، ولكنها تحتاج إلى أن تقي نفسها من أي تأثيرات محتملة لأزمة ديون منطقة اليورو، وذلك من خلال الإسراع في تنفيذ الوحدة المالية والاقتصادية من أجل الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي، وتقديم نفسها ككتلة اقتصادية قوية، حتى يتسنى لهم تنفيذ السياسات التي يمكنهم من خلالها التحوط من الآثار المستقبلية للأزمة، فأزمة الديون في إسبانيا واقتربها من عين العاصفة، وتلك الهوة السحيقة التي وقع فيها عدد من المصارف الأوروبية، تحتم على دول الخليج العربية التحرك بشكل طارئ للحد من أي آثار سلبية محتملة من شأنها أن تنعكس على الاقتصاد الخليجي. وعموما الأزمة لم يكن لها تأثير كبير على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي.

ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي استخلاص العديد من الدروس والعبر من خلال الأوضاع السيئة في منطقة اليورو: عدم التسرع في الاستثمار في أوروبا، مجرد أنه يوجد هناك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة، علينا أن نتذكر أنه وفي ظل أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، فإن قيمة العائد من هذه الاستثمارات في المستقبل يمكن أن تكون متدنية للغاية على غرار ما حدث خلال أزمة الولايات المتحدة عام 2008. وإذا كان لا بد لدول مجلس التعاون الخليجي أن تستثمر في أوروبا، فينبغي لها أن تستثمر في قطاعات حيوية مثل المشاريع الإنتاجية أو الصناعية، وليس فقط الاستثمار في منتجات الرفاهية والقطاع الرياضي، حيث لا ضمان لعائدات مجزية. كما ينبغي أيضا لدول مجلس التعاون الخليجي أن تدرك تماما أن بعض الدول الغربية قد ترى في الفائض المالي للدول الخليجية فرصة من أجل أن تسعى بكافة السبل للسيطرة على اقتصاداتها تحت ستار عدد من الصفقات مع الشركات الكبرى، خاصة في المجالين العسكري والاستثماري. وأنه من المهم لدول مجلس التعاون الخليجي أن يكون لديها القدرة على السير والمضي قدما في سياساتها في توازن تام بين الحكمة والواقعية.⁽²⁾

(1) المرجع السابق، ص 74.

(2) مداحي محمد و خلخال منال، مرجع سابق، ص 75.

المبحث الرابع: الأزمة النفطية

شهد العالم في الآونة الأخيرة ومنذ سبتمبر 2014، بالتحديد أزمة نفطية جديدة هزت العالم وقسمت الدول بين فريقين فريق خاسر يتمثل في الدول المصدرة للبتروول على الخصوص وفريق رابع يشمل الدول المستوردة لهذا النوع من مصادر الطاقة. وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الأزمة من خلال معرفة أسبابها وتداعياتها على كل من الدول المنتجة والدول العربية خاصة.

المطلب الأول: نشأة الأزمة النفطية

انخفض سعر برميل النفط في أسواق العالم بنسبة 55% في أقل من سبعة أشهر. وقسم الانخفاض المتسارع دول العالم خلال عام 2014 إلى ثلاث فئات: دول منتجة ومطمئنة تتعامل مع الأزمة المستجدة بحدوء وثقة كالسعودية والإمارات، ودول منتجة لكنها قلقة مثل إيران، ترى في هبوط الأسعار إلى أقل من النصف مؤامرة على اقتصاداتها، والفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة التي تنعم بالفوائد وتحسب عوائدها مثل الولايات المتحدة والصين.

وربطت أسباب الانخفاض بضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، فضلاً عن زيادة الإنتاج، بالتزامن مع طفرة النفط الصخري الأمريكي. إلا أن ثمة إجماعاً على أن هناك أسباباً أخرى تقف وراء الظاهرة الاقتصادية السياسية المركبة، وهناك دول - كإيران - تعتقد أن الهبوط لا يعود إلى اعتبارات اقتصادية، إنما هي سياسية.⁽¹⁾

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو 2014 هبوطاً مطرداً، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير 2015 إلى ما دون خمسين دولاراً، ويعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلاً عن قوة العملة الأمريكية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انخفاض سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتحديدًا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار. وأسهم أيضاً في التراجع الشديد لأسعار النفط في الأشهر الستة الأخيرة لعام 2015 ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل، وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي - أكبر اقتصادات العالم - والذي استفاد بشكل كبير من هبوط سعر الخام الذي قلص فاتورة الطاقة على المستهلكين الأمريكيين، مما دعم إنفاقهم الذي يعد المحرك الأول للاقتصاد الأمريكي.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن قراءة متفحصة لتوقعات منظمة الطاقة الدولية للطلب على الخام بين شهري يونيو وديسمبر 2015 تؤكد أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين 20% و35% من تراجع أسعار البترول، ليتضافر هذا العامل مع الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط في الفترة نفسها، والتي نتجت أساساً عن التعافي السريع لإنتاج ليبيا النفطي وبلوغ الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق في النصف الثاني من عام 2015 لمستويات قياسية، وذلك رغم الاضطرابات التي يعيشها العراق، وتفيد آخر تقارير منظمة الطاقة بأن مخزونات النفط العالمية - لا سيما في أميركا - في أعلى مستوياتها منذ عامين.

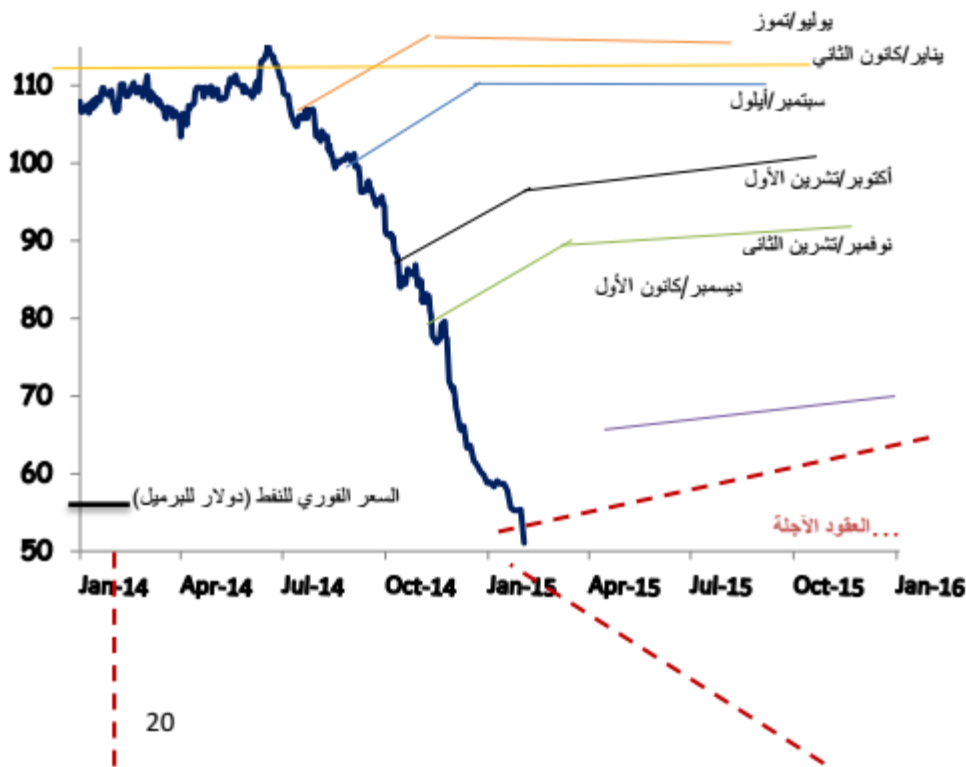
إلا أن كل التحليلات تجمع على أن العامل الرئيسي الذي دفع أسعار النفط للهبوط بشكل سريع - لا سيما منذ نوفمبر 2014 - هو إصرار السعودية، أكبر مصدر للخام في العالم، على عدم تقليص إنتاجها؛ وبالتالي دفع الأسعار للصعود، وهو ما جعل

(1) نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 3.

منظمة "أوبك" - التي تمتلك فيها الرياض النفوذ الأكبر - تقرر في آخر الشهر المذكور الإبقاء على سقف إنتاجها المحدد بثلاثين مليون برميل يومياً رغم استمرار هبوط أسعار الخام، ويمثل إنتاج "أوبك" ثلثي الإمدادات العالمية، وقد اعتبر هذا القرار تحولاً في سياسة "أوبك" التي كانت تتدخل لإحداث توازن في السوق عند هبوط الأسعار بشدة.⁽¹⁾

والشكل الموالي يوضح تنبؤات أسعار النفط لسنة 2014.

الشكل رقم (08): تنبؤات أسعار النفط 2014 (خام برنت)



المرجع: نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث، الامارات العربية المتحدة، 2016، ص 4.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية

تناول الخبراء والمحللون أزمة النفط بالبحث والدراسة، وارجعوا الأزمة الحالية في قطاع النفط إلى العديد من الأسباب، التي تتوزع بين سياسية واقتصادية مع ترجيح السياسية منها بشكل كبير، ويمكن أن نجملها بالآتي:⁽²⁾

1. انكماش الاستهلاك العالمي:

في الوقت الذي يعتقد فيه بعض المحللين بأن الأسعار تتجه نحو الارتفاع بشكل جنوني، بسبب الأزمات والصراعات التي تشهدها مناطق آسيا والبلقان وإفريقيا، لم تأت التوقعات بالشكل المفترض أن تكون عليه الأمور، فقد توقع خبراء النفط أن تصل الأسعار سقف 120 دولاراً للبرميل، لكن لم يكن بحسبانهم أن الأسعار ستهوي إلى ما دون 100 دولار للبرميل الواحد، حيث واصلت أسعار

⁽¹⁾ نيفين حسين، مرجع سابق، ص 4.

⁽²⁾ عامر العمران، انخفاض أسعار النفط... الأسباب والعواقب، مركز روابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نقلا عن: <http://rawabetcenter.com/archives/901>، تاريخ الزيارة: 2018/04/17، الساعة 10:40.

النفط التراجع بصورة غريبة إلى أقل من ذلك لتصل إلى حدود 85 دولارا للبرميل ، وهو أمر غير معتاد في حالات الصراعات والأزمات الدولية مع وجود التوترات السياسية التي تسود المنطقة العربية خصوصا، ما يدعو إلى إعادة تحديد اللاعبين في أسواق النفط والقوى التي تهيمن على السوق، والتي تستخدم النفط ورقة للمساومة والإخضاع والضغط السياسية.

ومع هذا التراجع المخيف في أسعار الذهب الأسود، ارتفعت صيحات المطالبين لأوبك بخفض الإنتاج لحدود مليوني برميل يوميا، للحفاظ على تماسك الأسعار، وهنا يرى الخبراء أن الأمر يعود إلى دخول منتجين غير شرعيين مثل "داعش" في سوريا والعراق، والمليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات.

ويشير الخبراء إلى أن منظمة أوبك بصفتها الدولية وكونها المنتج لقرابة ثلث النفط العالمي، مطالبة بالتحرك العاجل من أجل حماية السوق من التراجع، ولتحافظ على مكائنها في هذا السوق، بعد ظهور من يحاول سلب مكائنها في الفترة الأخيرة، من خلال النفط الصخري وعقد صفقات خلف الكواليس حتى تنهار الأسعار.

2. عقوبات اقتصادية ضد روسيا وإيران:

وهنا يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين ان ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابا جماعيا"؛ إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الأمريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً؛ بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل استخدمتها إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي، لأحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران.

ويشير بعض المحللين إلى أن الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جلياً للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لأحداث عجز في موازنتها، وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصادات كل من روسيا وإيران، وهنا يرى العديد من الخبراء أن استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يوجه صفة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الأخيرة في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت دولا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضته العقوبات.

3. ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة:

كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور واضح فيما يشهده العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط، ويرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في أسعار النفط إلى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري".

وفي هذا الإطار نشرت جريدة "فايننشال تايمز" البريطانية في 12 تشرين الأول أكتوبر الحالي مقالا أرجعت فيه هبوط أسعار النفط، إلى الطفرة التي تشهدها الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري، وهو ما مكن الأمريكيون من الاعتماد على إنتاجهم المحلي بشكل أكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج، ما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، إذ أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم.

أما جريدة "التايمز" البريطانية فكتبت في 16 تشرين الأول أكتوبر الحالي ، أن السعودية اتخذت موقفا محسوبا بدقة، بدعمها انخفاض أسعار النفط إلى نحو 80 دولارا للبرميل لخفض الأسعار، حتى تجعل من استخراج النفط الصخري أمراً غير مجد اقتصادياً، ما يدفع واشنطن في النهاية إلى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق.

وهنا يشير خبراء النفط إلى أن تدخل منظمة "أوبك" في وقف انخفاض الأسعار، سيساعد أيضا المنتجين والمستثمرين في النفط الصخري "المنافس" على زيادة أرباحهم، وكذلك دخول مستثمرين جدد لهذا القطاع، وزيادة الصادرات الأميركية من المشتقات النفطية إلى العالم، وهذا ما لا تريد "أوبك" أن يحصل.

4. معاقبة دول عربية:

اللافت هنا أن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، وتعتمد على النفط مصدرا رئيسا في اقتصادها، وإعداد موازنتها العامة، وهنا مكنم الخطورة الشديد. حيث ستكون هذه الدول الأكثر تضررا من هبوط أسعار النفط، والذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية، التي تبني موازنتها على أساس أسعار متوقعة للنفط، مثل العراق، الذي يعد من أول الدول المتأثرة بهذا الهبوط، نتيجة انخفاض صادراته النفطية جراء الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد، مما دفع بعض خبراء الاقتصاد إلى التلويح بإيجاد حلول أمنية عاجلة لتفادي الأزمة، وكذلك ليبيا وهو ما يعني أن هذه البلدان ستواجه أزمات مالية.

ولا غرابة أنه رغم هذا، أبقى الدول المنتجة للنفط نفس الكميات الكبيرة من النفط، الولايات المتحدة كذلك أضافت أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا في السنوات الثلاث الماضية، ومنتجو "أوبك" يعملون بكامل طاقتهم، المملكة العربية السعودية التي يشكل النفط أكثر من 92% من اقتصادها، تنتج نحو 10 ملايين برميل نفط يوميا، ما يعني أن إيراداتها النفطية تراجعت في ظل الأسعار الراهنة بواقع 300 مليون دولار يوميا، حيث كان برميل النفط يباع في الأسواق بـ115 دولاراً قبل ثلاثة شهور، ليهوي إلى 85 دولاراً في الوقت الحالي.

وهناك ما يسمى **بالعامل السياسي** لتحريك العامل الاقتصادي نحو مصلحة الدولة صاحبة العمل السياسي، فمثل زيادة الإنتاج، أو عرض كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي، ولكن ليس لحاجة اقتصادية، بل لتخفيض السعر من أجل التأثير في سياسة دول منافسة، خاصة التي تعتمد في ميزانيتها على أسعار النفط، أو للحد من إنتاج النفط الصخري بتخفيض سعر النفط الطبيعي إلى حد يقل عن كلفة النفط الصخري ليصبح استخراج النفط الصخري غير ذي جدوى.⁽¹⁾

المطلب الثالث: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المنتجة

أنتجت أوبك منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي وإلى عام 1980م ما معدله 30 مليون برميل باليوم وكان إنتاجها يساوي نصف الإنتاج العالمي آنذاك. وحالياً تنتج أوبك أقل من ثلث الإنتاج العالمي رغم أن احتياطيات أوبك المؤكدة من النفط التقليدي تساوي حوالي 80% من الاحتياطيات العالمية. وبذلك تكون زيادة الإنتاج من دول خارج أوبك قد حرمت دول أوبك من التوسع بالإنتاج رغم الاحتياطيات والاستثمارات التي أنفقتها دول أوبك في صناعة النفط. ولو استمر الإنتاج غير التقليدي من الزيت الصخري والرمل والحيوي بنفس وتيرة السنوات السابقة لانخفضت نسبة إنتاج الأوبك في الإنتاج العالمي إلى الربع. والجدير بالذكر أن دول أوبك أنفقت الكثير من المال لرفع احتياطياتها من النفط في العشر السنوات الأخيرة. بحيث استطاعت أن تضيف إلى احتياطياتها حوالي 290 مليار برميل مقابل 11 مليار برميل إضافتها دول خارج أوبك إلى احتياطياتها التقليدية. ويعرض الشكل مقارنة بين إنتاج دول أوبك وخارج أوبك.

وتأتي معظم الزيادة في إنتاج خارج أوبك من أمريكا الشمالية من الزيوت غير التقليدية. ولقد هبط إنتاج الزيت الصخري بأمريكا حالياً من أعلى قمة تاريخية، سجلها في شهر ابريل الماضي وهي حوالي 5.4 مليون برميل باليوم. ويقدر الإنتاج الآن بحوالي 5

(1) أسباب الهبوط المفاجئ لأسعار النفط، 2015/1/7، http://www.hizb-jordan.org/files/hizb_releases/2015/1/2015_01_07_Jawab.pdf، تاريخ الزيارة: 2018/04/18، الساعة: 12:20.

ملايين برميل باليوم ويتوقع أن يهبط إلى مستويات جديدة قبل نهاية العام الحالي. وكل هذا يدل على أن بعض المشاريع الحالية لانتاج الزيت الصخري بأمريكا قد بدأت بالإغلاق وان لا مشاريع جديدة لإنتاج الزيت الصخري قيد الدراسة والتخطيط. وهذا يشير إلى أن سياسة أوبك الحالية والتي التزمت فيها بعدم التنفريط بحصتها في الأسواق قد أدت إلى أمرين: أولهما انخفاض أسعار النفط إلى المستويات الحالية وثانيهما انعدام جدوى مشاريع الطاقة البديلة عن النفط التقليدي.

انخفضت أسعار الخام الأمريكي في شهر أكتوبر الماضي تحت 45 دولارا للبرميل وهو الأقل منذ 2009م، وبدأت آثاره بالظهور وأصبح العالم يسمع عن إفلاس بعض الشركات المنتجة لهذه الزيوت غير التقليدية. ولقد لُشهرت مؤخراً شركة سامسون إفلاسها، وتقدر قيمة هذه الشركة بحوالي 7 مليارات دولار. وكما أعلنت 19 شركة إفلاسها في وقت سابق بسبب انخفاض أسعار الخام الأمريكي وعدم السماح لها بتصدير هذا الخام إلى خارج أمريكا. ويقوم عدد كبير من شركات الزيت الصخري الأمريكي حالياً بتعيين مختصين قانونيين للمساعدة في عملية إشهار الإفلاس. باختصار إذا استمرت أسعار الخام الأمريكي بالأسعار الحالية فستكتب بداية النهاية لصناعة الزيت الصخري في أمريكا في مهدها وقبل بلوغ مرحلة الشباب.

لاشك أن دول أوبك قد دفعت الثمن الأكبر للحفاظ على حصتها السوقية والتي تتمثل بانخفاض دخلها من النفط بحوالي 50% في عام 2015م. ولكن لم يكن أمام أوبك إلا خياران أحلاهما مر: أولهما عدم تخفيض الإنتاج وذلك بالاستمرار بإنتاج حوالي 32 مليون برميل باليوم. وأما الخيار الآخر فكان أن تخفض أوبك إنتاجها وبذلك تستفيد شركات الزيت الصخري الأمريكية وروسيا. وصلت قيمة الاستثمارات في مشاريع حفر واستكشاف النفط في دول أوبك في عام 2014م إلى حوالي 120 مليار دولار. ولكن هذه الاستثمارات سوف تنخفض في العام الحالي إلى حوالي 40 مليار دولار أي انخفاض بمقدار الثلثين. وتتوقع أوبك أن يستمر الانخفاض في الاستثمار في صناعة النفط حتى عام 2018م وهذا يعني أن الاستثمار سوف ينخفض في الأربع السنوات بنفس النسبة. وسيكون لهذا الانخفاض في الاستثمار أثر سلبي على إنتاج النفط.

ولقد خسرت دول أوبك في عام واحد حوالي 400 مليار دولار جراء انخفاض أسعار النفط بحوالي 50 دولارا للبرميل. وأما روسيا فهي أكبر الخاسرين من خارج أوبك، إذ تصدر روسيا حوالي 7 ملايين برميل باليوم وبذلك فإنها خسرت حوالي 130 مليار دولار في عام واحد. لاشك أن خسارة دول أوبك وروسيا هي الأكبر ولذلك فانه يتحتم على أوبك وروسيا التشاور في مستقبل الإنتاج لان المصالح تجمعهما. فليس من المعقول أن تخفض أوبك إنتاجها من جانب واحد بدون الالتزام الروسي ودول الاتحاد السوفيتي السابق بخفض الإنتاج.

ستعاني دول أوبك من آثار انخفاض الأسعار، والمملكة بشكل خاص من أكثر من يعاني من انخفاض الأسعار. تصدر المملكة سنوياً حوالي 2.5 مليار برميل من الخام. وهذا يعني أن كل دولار تفقده أسعار النفط تفقد المملكة حوالي 2.5 مليار دولار في العام وهو مبلغ كبير ويؤثر بالتأكيد على ميزانيتها وعلى نفقاتها. وأما فنزويلا فلقد فقدت عملتها أكثر من 85% من قيمتها جراء انخفاض أسعار النفط.

في الختام لن تستطيع شركات الزيت غير التقليدي أن تعيش في أجواء أسعار نفط تتراوح ما بين 45-55 دولارا للبرميل لان كلفة إنتاجها عالية. ولقد خسر أكبر عشرة منتجين للزيت الصخري في أمريكا هذا العام حوالي 15 مليار دولار مقابل ربح 3,5 مليار دولار العام الماضي. باختصار سيسبب هبوط أسعار النفط المتاعب لجميع العاملين بقطاع الطاقة لأن هبوط أسعار النفط يعني هبوط

أسعار الغاز والفحم وحتى الوقود الحيوي، وستكون له آثار سلبية على الدول المصدرة للطاقة. وأما الصين واليابان وكوريا الجنوبية ودول الاتحاد الأوروبي فستعكس هذه الأسعار إيجابيا على التنمية في دولها.⁽¹⁾ والشكل الموالي يوضح الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط كل على حدى.

الشكل رقم (09): الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط



المرجع: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/17>، تاريخ الزيارة: 2018/04/21،

الساعة: 15:30.

⁽¹⁾ سليمان خطاف، آثار انخفاض أسعار النفط على المصدرة، جريدة اليوم، العدد 15481، 3 نوفمبر 2015، نقلا عن:

<http://www.alyaum.com/article/4098079>، تاريخ الزيارة: 2018/04/18، الساعة: 13:15.

المطلب الرابع: تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية

كانت الدول العربية مثلها مثل جل الدول المنتجة للبتروول معرضة لعدة آثار سلبية جراء الأزمة النفطية لسنة 2014، التي هزت الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العربي خاصة لأن أغلب دوله هي من الدول المنتجة والمنتمة لمنظمة الأوبك، حيث سنذكر هذه الآثار حسب كل دولة كالتالي: ⁽¹⁾

1. مصر:

أصبحت مصر مستورداً صافياً للنفط، نظراً لزيادة الاستهلاك بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 2 في المائة خلال السنوات العشر الماضية ليفوق مستوى إنتاج النفط. ومن المتوقع أن يؤثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد من خلال تقليص عجز المالية العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات التضخم والفقر. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيراً إيجابياً في النمو، إذ سيؤدي هبوط أسعار النفط إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار السوق (بفضل انخفاض تكلفة استيراد النفط والغاز)، ومن ثم فإنه قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الإنتاج. وقد يُساعد انخفاض أسعار النفط أيضاً مصر على الاستفادة من إمدادات الطاقة الإضافية خلال الصيف، وتغادي الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، الأمر الذي قد يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. من جهة أخرى، فإن انخفاض أسعار النفط قد يضعف تدفق الأموال نظراً لأن مصر من أكبر المُتلقين لتحويلات المغتربين، والمساعدات الأجنبية، والاستثمارات، من بلدان مجلس التعاون الخليجي. فأكثر من ثلاثة أرباع تدفقات التحويلات إلى مصر يأتي من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد يؤثر هذا على النمو تأثيراً سلبياً عن طريق تقليص الاستثمارات. وبالرغم من ذلك، فإنه سيمكن على الأرجح احتواء هذه الآثار الأخرى، اللهم إلا إذا استمر هبوط أسعار النفط لمدة طويلة.

2. تونس:

أُجريت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تونس، وأدى الباجي قائد السبسي اليمين الدستورية رئيساً جديداً للبلاد في ديسمبر/كانون الأول. ومنذ ذلك الحين، رشح الحبيب الصيد -وهو وزير داخلية سابق- رئيساً للوزراء، وسيقوم بتشكيل حكومة جديدة. وتتوقع الحكومة في الميزانية الجديدة أن تتسارع وتيرة النمو إلى ثلاثة في المائة في عام 2015 من نسبة مقدرة 5.2 في المائة لعام 2014 وأن يتراجع عجز الميزانية من 7.0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 6.5 في المائة من الإجمالي في 2015 ولا تقترح الميزانية أية زيادة في أجور العاملين في القطاع العام، على الرغم من تهديد الاتحاد العام التونسي للشغل ببدء إضرابات عن العمل إذا لم يتم تضمينها زيادات في الأجور. وبدأت بعض المؤشرات على انحسار البطالة، لكن معدل التراجع منخفض جداً لأن معدلات النمو الحالية هزيلة للغاية ولا تكفي لخلق فرص العمل والتوظيف للأعداد الكبيرة من الشباب العاطلين.

إذا استمر انخفاض أسعار النفط خلال العام، فإن الأثر الكلي على الاقتصاد التونسي سيكون إيجابياً. وسيكون الأثر الرئيسي في جانب المالية العامة من خلال انخفاض تكاليف دعم منتجات الطاقة وعلى مي ازن المعاملات الجارية من خلال تحسن الميزان التجاري النفطي. أما الآثار على معدلات التضخم والنمو الفقر فسوف تكون متوسطة.

⁽¹⁾ البنك الدولي، إنخفاض أسعار النفط-الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-، العدد الرابع، جانفي 2015، ص ص 8-29.

3. لبنان:

من المتوقع أن يكون الأثر الكلي على اقتصاد لبنان إيجابياً. ففي جانب المالية العامة، ستتحقق وفورات كبيرة يأتي معظمها من انخفاض مدفوعات الحكومة لشركات الكهرباء. ومن المحتمل أن يشهد ميزان المدفوعات أثراً صافياً مؤاتياً لأن تراجع واردات الطاقة سيطغى أثره على نقصان تحويلات المغتربين. ويحيط الغموض بالأثر على القطاع الحقيقي، إذ إن انخفاض أسعار المنتجات البترولية سيعزز الاستهلاك الخاص من ناحية، لكن تراجع تحويلات المغتربين اللبنانيين في البلدان المنتجة للنفط قد يضعف هذا الاستهلاك من ناحية أخرى.

بفضل انخفاض أسعار النفط، سيتحسن وضع المالية العامة للبنان الذي يتسم بأوجه ضعف هيكلية. ومن المتوقع أن يزداد العجز الكلي لميزانية الحكومة المركزية إلى 10,2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 صعوداً من 9,4 في المائة من إجمالي في عام 2015. ومن المنتظر أيضاً أن تسجل البلاد عجزاً أولياً في المالية العامة في 2014 وذلك للسنة الثالثة على التوالي ليصل إلى 1,2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وتشير التوقعات إلى أن الدين العام الإجمالي سيصل إلى 149 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2014. وسيكون الأثر الأولي لانخفاض أسعار النفط من خلال المدفوعات إلى شركة كهرباء لبنان. وفي الماضي، لم تُستخدم المدفوعات الحكومية لشركة كهرباء لبنان لأغراض الاستثمار.

4. الأردن:

من المتوقع أن يكون لانخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني في الأمد القصير، بتقليل تكاليف الإنتاج، وتخفيف الضغوط السعوية على المواطنين واللاجئين، وتخفيض ضغوط المالية العامة المرتبطة ب واردات النفط، وانتفاء الحاجة إلى مدفوعات دعم النفط من الحكومة للأسر، وفي نهاية المطاف تخفيض عجز الميزانية الذي يزيد على عشرة في المائة. وفي الأمد المتوسط، وتبعاً لطول مدة انخفاض أسعار النفط، قد يصبح الأثر النهائي سلبياً فيما يرجع أساساً إلى انخفاض المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي والتي يعتمد عليها الأردن لتمويل عجز ميزانيته، وإلى انخفاض تحويلات المغتربين من مواطنيه في البلدان المنتجة للنفط.

5. العراق:

وعلى الرغم من الفوضى التي تشهدها البلاد حالياً، فإن صادرات العراق من النفط ازدادت لتصل في المتوسط إلى 5,9 مليون برميل يوميا في ديسمبر/كانون الأول 5104 وهو أعلى مستوى لها منذ عام 1980. غير أنه بسبب انخفاض أسعار النفط، كانت العائدات النفطية خلال هذه الفترة أقل كثيراً مما كانت عليه في الأشهر الأولى من عام 2014. وأدى هذا إلى تفاقم عجز المالية العامة الذي كان متوقفاً أن يبلغ سبعة في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014.

ويأتي ذلك في وقت يزيد فيه الإنفاق على المستويات المعتادة حيث تقاوم الحكومة لاستعادة ما خسرت من أراض من تنظيم الدولة الإسلامية. ويؤلف الإنفاق الجاري في العراق أكثر من 21 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ويبلغ الإنفاق الرأسمالي نصف ذلك الرقم. وقد هبطت عائدات تصدير النفط بشدة في النصف الثاني من العام من جراء انخفاض أسعار النفط. وفي الفترة بين مايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني، انخفضت قيمة صادرات النفط الشهرية للعراق من ثمانية مليارات دولار إلى 2,4 مليار. والسبب الرئيسي لهذا الهبوط الحاد هو أن سعر تصدير النفط العراقي (الذي يباع بخصم عن أسعار القياس الدولية) هوى من 100,7 دولار إلى 71,4

دولار خلال الفترة نفسها. وعرقل غياب الأمن بشدة جهود إعادة الإعمار والاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى نمو أقل من المتوقع للإنتاج، ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي.

سُيلاحظ الأثر الرئيسي لذلك على ميزان المالية العامة وميزان الحساب الجاري: تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عجز المالية العامة سيرتفع إلى نحو 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 مقارنةً بنحو 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 كما سيمثل فائض الميزان التجاري النفطي 14 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وسيترجع معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي إلى نحو 1,5 في المائة عام 2015، وهو معدل منخفض بشكل ملحوظ بالنسبة لبلد يُفترض أنه لا يزال في مرحلة النمو المدفوع بأنشطة إعادة الإعمار. وفي ضوء عدم قدرة العراق على الوصول إلى أسواق رأس المال والتزاماته الحالية المتعلقة بمخمة الديون، فإن عجز الحساب الجاري يشير ضمناً إلى وجود فجوة تمويلية كبيرة، بافتراض عدم حدوث تغيير في السياسة المعنية باحتياطيات البنك المركزي. وحتى ديسمبر/كانون الأول، 5104 بلغ إجمالي احتياطيات العراق من النقد الأجنبي 69,1 مليار دولار.

6. اليمن:

لا تزال هجمات المتمردين على حقول النفط، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط، تؤثر سلباً على الاقتصاد اليمني. وقد أجبر المتمررون الحوثيون، الذين استولوا على العاصمة وعدة مدن أخرى وكذلك مؤسسات الدولة، الرئيس اليمني على الاستقالة في الثاني والعشرين من يناير/كانون الثاني. وقدمت الحكومة اليمنية استقالته في أوائل هذا الشهر. وهبطت احتياطيات اليمن من النقد الأجنبي إلى 4.6 مليار دولار (ما يعادل 4.6 شهر من الواردات مقابل 5,1 شهر في سبتمبر/أيلول) في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، حيث تراجع صادرات النفط بسبب استمرار أعمال التمرد إلى جانب انخفاض أسعار النفط وتعليق المملكة العربية السعودية لمعظم مساعداتها. وكانت تُستَخدم احتياطيات النقد الأجنبي لدعم العملة مع انخفاض الصادرات النفطية. وتشمل احتياطيات اليمن قرضا بقيمة مليار دولار قدمته المملكة العربية السعودية في عام 2015. وتظهر بيانات صادرة عن البنك المركزي أن الإيرادات النفطية انخفضت بمقدار النصف لتصل إلى 2,4 مليار دولار في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول 2014، مقابل 5.4 مليار دولار في عام 2015. ورغم عدم توفر بيانات أحدث، فإنه يتوقع أن يكون الانخفاض الحاد في أسعار النفط قد زاد من تدهور إيرادات المالية العامة منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول. ويشكل النفط والغاز أكثر من ثلاثة أرباع إيرادات المالية العامة. من المحتمل أن يؤدي التراجع الحالي في أسعار النفط إلى إحداث أثر سلبي صاف على الاقتصاد اليمني في المدى القصير ما لم يحصل اليمن على مساعدات خارجية للتخفيف من خسارة إيرادات الصادرات النفطية.

7. ليبيا:

منذ عام 2011، ظلت ليبيا تعاني من عجز في الموازنة، باستثناء عام 2015 حيث زادت الصادرات النفطية زيادة كبيرة. ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً، بالإضافة إلى تصدير كميات محدودة من النفط، إلى توسيع نطاق هذا العجز بدرجة أكبر في عام 2015. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه مع وصول أسعار النفط إلى 65 دولاراً للبرميل وبقاء الطاقة الإنتاجية الحالية للصادرات النفطية عند مستوى 400 ألف برميل/يومياً، فإن عجز موازنة 2015 سيرتفع إلى 31 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 مقابل 11 في المائة عام 2014. وسيكون من الصعب تمويل هذه الفجوة المالية لأنه لا يتوقع تعافي الصادرات النفطية في أي وقت قريب. ويتم تخصيص النصيب الأكبر من الموازنة الليبية لدعم الطاقة وأجور الموظفين الحكوميين. وتمثل الرواتب في حد ذاتها عبئا

هائلا على الموازنة حيث يدرج ربع الليبيين في كشوف الرواتب، كما زادت أجور القطاع العام بنحو 250 في المائة منذ اندلاع ثورة عام 2011 واستتعت ررض احتياطيّات النقد الأجنبي والعملية الليبية لضغوط شديدة ما لم يكن هناك تغيير رئيسي في السياسة فيما يتعلق بخفض فاتورة الأيجور والدعم الكبير لأسعار الطاقة. وقد أعلن البرلمان المنافس الذي يوجد مقره في طرابلس مؤخرا أنه يدرس رفع الدعم عن الوقود والذي يبلغ 51 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وإذا تم تنفيذ ذلك، فإنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الوفورات الحكومية وتقليل الفجوة في المالية العامة.

8. دول مجلس التعاون الخليجي:

بدأ سعر النفط، المتداول حاليا بأقل من 21 دولارا للبرميل، في التأثير على دخل الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وبرامجها الإنمائية. وكان لانخفاض سعر النفط عواقب ألفت بظلالها على أسواق أرس المال، حيث تُظهر مؤشرات البورصات في بلدان مجلس التعاون الخليجي تراجعاً كبيراً في الأسابيع الأخيرة وتباطؤاً ملحوظاً في زيادة قيمة الأصول العقارية. وإذا استمر الانخفاض الحالي في أسعار النفط خلال الأشهر الستة القادمة، فستكبد حكومات بلدان المنطقة خسائر في الإيرادات النفطية تُقدّر بنحو 215 مليار دولار، أي ما يمثل أكثر من 14 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي مجتمعة. وبمعدل الإنفاق الحالي ومع بقاء أسعار النفط عند 65 دولارا للبرميل، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن فائض المالية العامة في الكويت وقطر سيتقلص بدرجة كبيرة، وسيتحول إلى عجز في عام 2015 في كبل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، فيما سيتسع نطاق عجز الموازنة بشكل كبير في البحرين. ومن الممكن أن يتحول فائض المالية العامة المُجمّع، والذي بلغ حوالي 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2013، إلى عجز نسبته 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبالرغم من أن هذه البلدان تمتلك موارد وفيرة لتمويل الفجوة في ماليتها العامة، فإنه في ظل الاتجاه الحالي لارتفاع الإنفاق الحكومي قد تتأثر آفاق النمو في نهاية المطاف خلال العام القادم. وبدون تأثير هبوط أسعار النفط، فإن معدل النمو كان يُقدّر بنحو 5 في المائة عام 2015.

وتظهر تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي أن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى تقليل معدل النمو بواقع نقطة مئوية في هذه البلدان خلال العام المقبل. وكانت إيرادات النفط والغاز قد شكّلت في عام 2013 أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي لبلدان الخليج و 75 في المائة من إجمالي عائدات صادراتها.

9. الجزائر:

أكد تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر بخصوص النتائج التي تم إعدادها في إطار المادة الرابعة لقانون صندوق النقد الدولي سنة 2010 أن مجلس إدارة الصندوق ينوه بالأداء الجديد للاقتصاد الجزائري المدعم بسياسات الميزانية الحذرة التي تنتهجها السلطات، ويرى أن استقرار قطاع المحروقات والأداة الديناميكية التي حققتها القطاعات المختلفة بالاستثمارات العمومية من شأنها دفع النمو الشامل إلى أكثر من 3% في سنتي 2010 و 2011 وهذا حقيقة قد وقع، لكن مجلس إدارة صندوق النقد الدولي أشار إلى أنه بالرغم من هذا التقدم الإيجابي يبقي البلد يواجه تحديات هامة تتعلق بضرورة تنويع الإقتصاد والحفاظ على الاستقرار الكلي مع ضرورة تقليص الميزانية، وفي هذا السياق أضاف الصندوق أن "برنامج إصلاحات هيكلية أكثر فعالية من المفروض أن يمكن من تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الإستثمارات الخاصة وتوفير فرص التشغيل"، واعتبر صندوق النقد الدولي أن تحديث تعزيز القطاع المالي ضرورياً لدعم الإستثمار الخاص، هذا وأشاد المجلس كذلك بالجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لتحسين نوعية وفعالية النفقات

العمومية. مشجعا الصندوق السلطات على ضبط السياسة النقدية في حال وجود ضغوط أخرى للتضخم، حيث أشادوا بالسياسة المنتهجة من قبل السلطة النقدية للحفاظ على معدل صرف فعال قريب من مستوى متوازن ينسجم مع الإستقرار الخارجي. كما احتلت الجزائر المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إرتفعت بنسبة 17% لتبلغ نحو 416 مليار دولار خلال عام 2010 كما واصل النمو بمعدلات 13% و20% خلال عام 2011 و2012 على التوالي مع تحسن الإقتصاد العالمي حيث من المقرر أن يصل إجمالي التدفقات في عام 2012 بنحو 575 مليار دولار وهو المبلغ الذي يضل أقل من الذروة التي وصلت لها هذه التدفقات قبل أزمة 2008 مما يلقي بالضوء على حدة تأثير الكساد الأخير.⁽¹⁾

(1) كرمي مليكة، واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تجدد الأزمة النفطية -دراسة مقارنة لبعض الدول الخاسرة والرابحة، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، ص 47-48.

خلاصة الفصل:

من خلال تناولنا للجوانب النظرية للأزمات الاقتصادية في هذا الفصل تبين لنا أن الأزمة المالية هي مفهوم أقل اتساعاً من مفهوم الأزمة الاقتصادية فالأزمة المالية هي ذلك الخلل العميق والاضطراب الذي يمس أسواق رأس المال (البورصة خاصة)، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، تنتشر عبر فروع النظام المالي. أما الأزمة الاقتصادية فإنها بالإضافة إلى ما سبق تلمس المتغيرات أو الجوانب الحقيقية للاقتصاد. وحدثت الأزمات يكون نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها عدم الاستقرار الاقتصادي، الاضطرابات التي تنشأ في القطاع المالي وكذا نتيجة لسياسات سعر الصرف المتتهجة، وقد شكل تفسير الأزمات المالية أحد المواضيع الرئيسية للنظريات الاقتصادية منذ القدم وزاد اهتمام العلماء بدراستها مع سرعة تكرارها وتطورها حيث أصبحت السمة الغالبة للنظام الرأسمالي محاولين بذلك إيجاد الحلول وإعادة التوازن العام للاقتصاد وكل فسرهما حسب المذهب الاقتصادي الذي ينتمي إليه. و تأخذ الأزمات المالية و الاقتصادية عدة أنواع وتنتشر عبر قنوات عديدة، وهذا بالمساهمة الكبيرة للعملة الاقتصادية والمالية في انتشارها الإقليمي والدولي فسرعان ما تمتد أثارها إلى باقي الاقتصاديات المحاورة لدول الأزمة فتصبح أزمة مالية عالمية.

ولقد مر العالم خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2016 بالعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية لعل أبرزها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهذه الأزمة لم تكن وليدة اللحظة وإنما لها جذور وأسباب أهمها التأثير السلبي لازمة الآسيوية 1997 وأزمة قطاع تكنولوجيا المعلومات سنة 2000 على أداء الاقتصاد الأمريكي، العجز الكبير لميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة الرهن العقاري التي تسببت فيها القروض العقارية عالية المخاطر، خاصة بعد تحويل جزء كبير منها إلى أصول وسندات قابلة للتداول في الأسواق المالية. وما لبثت أن انتشرت ومست معظم اقتصاديات العالم في ظرف وجيز بفعل الترابط الكبير بين الأسواق المالية العالمية، و أثرت في اقتصاد العالم ككل، بداية بمؤسساته المالية وصولاً إلى الجانب الحقيقي منه وأصبحت بذلك أخطر أزمة اقتصادية عالمية في العصر الحديث، وكان لها تأثير على الدول العربية باعتبارها جزء من هذا العالم لكن بدرجات متفاوتة حسب درجة انفتاحها على العالم، بالإضافة إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية أو أزمة منطقة اليورو والتي بدأت شرارة انطلاقها من اليونان في نوفمبر 2009، حيث لجأت هذه الأخيرة إلى إخفاء و تليف بعض المؤشرات الاقتصادية والإعلان عنها في وقت متأخر وكذا الإفراط في الاقتراض من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الأداء الاقتصادي لاستيفاء شروط الانضمام إلى منطقة اليورو، مما جعلها عاجزة عن تسديد ديونها عندما حل موعد السداد فظهر بذلك ما يعرف بأزمة منطقة اليورو والتي سرعان ما انتشرت عدواها إقليمياً وظهر ما يعرف بأزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكست أثارها السلبية على الأسواق المالية الأوروبية وكادت أن تعصف بتجربة الاتحاد الأوروبي ثم انتقلت إلى الأسواق الأمريكية بحكم الترابط بين أسواق المال العالمية وخلفت أثارا معتبرة إما للاقتصادات العربية عموماً والخليجية خصوصاً فكان تأثير غير مباشر للقطاع المالي العربي والاقتصاد عموماً من الأزمة، لان زيادة المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي يؤثر سلباً على الدول المصدرة للنفط. و أخيراً تطرقنا للأزمة النفطية نهاية 2014، والتي كان لها تأثير كبير على دول العالم المنتجة للنفط، حيث أثرت كثيراً على الإيرادات النفطية لهذه الدول خاصة العربية منها باعتبارها دول ريعية تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية في تمويل ميزانيتها العمومية حيث نتج عن الانهيار الكبير لأسعار النفط عجز في موازنتها فخلق فجوة في مآليتها العامة خاصة في ظل الاتجاه إلى ارتفاع معدل الإنفاق الحكومي مما أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي و لجوئها إلى تقليص الإنفاق الحكومي بالتخلي عن مشاريع استثمارية كثيرة بالإضافة إلى المساس بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، كقطاع الإنتاج والسياحة والزراعة... الخ.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في
ظل تداعيات الأزمات
دراسة حالة مجلس التعاون الخليج

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:

لقد مرت الاقتصاديات العالمية بصفة عامة بالعديد من الأزمات المالية والاقتصادية وما صاحبها من تراجع في الاستثمارات حتى لو لم تكن بنفس الحدة التي هي عليها اليوم، إلا إن الأزمات المعاصرة ضربت بقوة اقتصاديات الدول وهزت كيانها حيث عانت الدول المتقدمة من تراجع حاد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لديها باعتبارها دول الأزمة وانتقال آثار هذه الأزمات الى اقتصاديات الدول النامية بعد ذلك، والى دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها جزءا منها ويعتمد ذلك على مدى انفتاحها على العالم الخارجي.

ولدراسة تلك الآثار بشيء من التحليل والتعليق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نتناول من خلالها ما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري حول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: سياسات الاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005-2016

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمات المالية والنفطية خلال الفترة 2005-2016 على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس

التعاون الخليجي

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: الإطار النظري حول مجلس التعاون الخليجي

يعد مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز التكتلات الفاعلة في الوطن العربي إن لم نقل أنجحها، حيث خطت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات حثيثة نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي، منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي، وفي المبحث الموالي سنتطرق إلى نشأة مجلس التعاون الخليجي، ثم إلى الأهداف والدوافع الرامية لإنشائه وأخيرا مكانته في التنظيم الدولي.

المطلب الأول: نشأة وتطور مجلس التعاون الخليجي

أولاً: نشأة مجلس التعاون الخليجي

بدأت فكرة مجلس التعاون الخليجي في 16/05/1976 م، عندما زار ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء محادثات مطولة حول فكرة إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربي أثمرت هذه الزيارة عن تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين لمتابعة الموضوع التي تمت إثارته من خلال القمة العربية الحادية عشرة في الأردن في نوفمبر 1980، فقد عرضت الكويت تصوراتها الإستراتيجية على القادة لدول الخليج وأوضحت تصوراتها للتعاون بين دول الخليج في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، فكانت الإستجابة سريعة تبعتها خطوة مهمة تمثلت في عقد مؤتمر لجميع وزراء خارجية دول الخليج الست في مدينة الرياض في فيفري 1981، أسفر عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي، يقوم ميثاقه على مبدأ التعاون بين الدول الأعضاء وليس في شكل وحدة أو إتحاد وفي الشهر الموالي على عقد مؤتمر الرياض، عقد وزراء خارجية دول الخليج اجتماعات في العاصمة العمانية مسقط، نتج عنها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس، وكذلك التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، وفي 25/05/1981 عقد قادة السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، في مدينة أبو ظبي أول قمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وتم فيها إقرار النظام الأساسي واختيار السيد عبد الله يعقوب بشارة ليكون أول من يشغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وكذلك تشكيل مجموعة اللجان الوزارية المهمة لتنفيذ أهداف المجلس، وأخيرا اختيرت العاصمة السعودية "الرياض" مقراً للأمانة العامة لمجلس التعاون.⁽¹⁾

لقد تأسس مجلس التعاون الخليجي كرد فعل لتطورين مهمين في المنطقة أولهما قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 والإطاحة بنظام الشاه المدعوم من الغرب، وثانيهما نشوب الحرب العراقية الإيرانية بعد ذلك بعام وشعور حكام الخليج بالقلق على أمن بلادهم بعد انتشار أخبار عن رغبة العراق في توسيع حدوده ورغبة إيران في تصدير ثورتها، المجلس يضم الدول العربية الست في الخليج وهم السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان.⁽²⁾

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربي من بين أهم التجارب في العمل المشترك وإرساء صيغة التعاون الإقليمي في الوطن العربي، ولقد تعددت المقولات والتعريفات عن مجلس التعاون الخليجي، إذ أن الميثاق لم يعرف المجلس تعريفاً دقيقاً، حيث يعرف بعضهم المجلس

(1) صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الحجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 64.

(2) بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 73.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

بأنه: "تنظيم دولي إقليمي محدود العضوية ذو طابع قومي، حيث يربط الدول الأعضاء علاقات خاصة مشتركة ومتشابهة، كما انه يعتبر تنظيمًا حكوميًا ذا اختصاص عام لأعضائه، ونشاطه شامل لمختلف المجالات".⁽¹⁾

- هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي: هي السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عمان ومملكة البحرين، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن الذي يمثل الامتداد الإستراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دولًا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة، حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية؛

ثانيا: مراحل تطور مجلس التعاون الخليجي

مر مجلس التعاون الخليجي بعدة محطات ليصل إلى ما هو عليه الآن، بدءًا بإقامة منطقة حرة في الفترة (1981-2002)، وإقامة الاتحاد الجمركي وغيرها من المحطات التي نلخصها فيما يلي:

1. إنشاء منطقة تجارية حرة:

بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981، اتجهت دول المجلس إلى اتخاذ الخطوات الرامية إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت إلى غاية 2002 (20 سنة)، حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة تجارة الحرة (1983-2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2002. وتميزت منطقة تجارة حرة بإعفاء منتجات مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة.

1- تنسيق السياسات والعلاقات التجارية فيما بين دول المجلس تجاه الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

2- المعاملة المتساوية لمواطني دول المجلس في أي من هذه الدول من حيث حرية الانتقال، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية التملك والاستثمار.⁽²⁾

2. الإتحاد الجمركي⁽³⁾

يعتبر قرار قيام إتحاد جمركي لدول مجلس التعاون الخليجي من القرارات الهامة في مسيرة المجلس، ويعد خطوة كبيرة في طريق الوحدة الاقتصادية، حيث يجعل هذا المجلس من التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم النامي، كما يوفر للمجلس فرصة تكوين تكتل تفاوضي يوازن التكتل الأوروبي ويستطيع، من ثم، أن يفرض حلولًا عادلة للمشكلات العالقة بينهما، بعد أن اشترط الإتحاد الأوروبي على المجلس قيام إتحاد جمركي لإقامة شراكة بين الطرفين.

فقد قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و 22 ديسمبر 2002 مباركة قيام الإتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير 2003 م وأقر جملة من الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة

⁽¹⁾ صباغ رفيقة، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية- دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، اطروحة دكتوراه- غير منشورة-، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 133.

⁽²⁾ غربي هشام، محمد مداحي، إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجًا"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، يومي 26/27 فيفري 2012، ص 16.

⁽³⁾ وصاف سعيدي، مجلس التعاون الخليجي: دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص ص 5-8.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس) لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس ومن أهم هذه الإجراءات والخطوات نجد:

- تحديد موعد لتطبيق الاتحاد الجمركي، يتم البدء في التطبيق في أول يناير 2003.
 - تحديد مفهوم الاتحاد الجمركي وأسسها، حيث يقوم هذا الأخير على:
 - تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
 - قانون جمركي موحد.
 - اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة.
 - توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس.
 - يتم تحصيل الرسوم الجمركية عند نقطة دخول واحدة.
 - انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق أنظمة الحجز البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.
 - معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.
- ويؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة، ورفع الكفاءة في الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي فتح مجال أوسع للاستثمار البيئي، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

3. سوق خليجية مشتركة:

تناولتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعدلة على 2001 حيث الأبعاد العامة لهذه السوق بالاستناد إلى مبدأ المعاملة الوطنية ومن ذلك:

حرية ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية "تملك العقار، حرية التنقل، تنقل رؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات فالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية غير أن ذلك صوب بالعديد من المعوقات على صعيد الواقع العملي، الأمر الذي دعا الأمر إلى ضرورة التطبيق الفعلي والمباشر من خلال إعلان الدوحة في 2007/12/4. المتعلق بإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة تطبيقاً للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى سنة 2002 وبتحديد نهاية 2007 كموعداً لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، فقبل نهاية 2007 تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة:

- إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها الاستفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي.
- فتح مجال أوسع للاستثمار البيئي والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم.
- تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

4. الإتحاد النقدي والعملة الموحدة:

تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة أيضاً بعض النصوص المتعلقة بإقامة اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء كأحد الأشكال الهامة للوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي، وقد حددت الاتفاقية الاقتصادية المعالم الرئيسية لهذا الاتحاد والقائم على أساس خطوات مندرجة

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

تشمل التقارب والتنسيق في كافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بالإضافة إلى التشريعات المصرفية ووضع المعايير الخاصة بمقياس معدلات الأداء الاقتصادي بما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي لهذه الدول وذلك وصولاً إلى مرحلة العملة الموحدة بين دول المجلس سنة 2010. ولتحقيق ذلك تم وضع برنامج زمني للاتحاد النقدي من خلال ست مراحل تبدأ من 2005 وتنتهي في عام 2010 موعد إطلاق العملة الموحدة.⁽¹⁾

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

وقد تم وضع هيكل تنظيمي لمجلس التعاون الخليجي مكون من ثلاثة فروع رئيسية:⁽²⁾

1. المجلس الأعلى

هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويعين الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو آخر. وفي قمة أبو ظبي لعام 1998، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

2. المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله، وتمثيل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.

3. الأمانة العامة

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام.

⁽¹⁾ غربي هشام و محمد مداحي، مرجع سابق، ص 18.

⁽²⁾ بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص 74.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي⁽¹⁾

يهدف المجلس كما جاء في ميثاقه الأساسي إلى:

- 1- بروز عصر التكتلات الاقتصادية، مما يحتم على دول المنطقة مواجهة ذلك عن طريق قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية.
- 2- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:
 - الشؤون الاقتصادية والمالية.
 - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
 - الشؤون التعليمية والثقافية.
 - الشؤون الاجتماعية والصحية
 - الشؤون الإعلامية والسياحية
 - الشؤون التشريعية والإدارية.⁽²⁾
- 3- العمل على ترسيخ وتعميق وتدعيم ما تحقق من إنجازات تم الشعوب والدول
- 4- دفع عجلة التقدم العلمي
- 5- إقامة المشاريع العسكرية المشتركة والتنسيق الأمني
- 6- إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس
- 7- إتاحة تملك العقار في كل دول المجلس لكل مواطني المجلس
- 8- مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس
- 9- تخير التجارة بين دول المجلس
- 10- إقامة مشاريع مشتركة
- 11- تشجيع تعاون القطاع الخاص.

المطلب الثالث: مكانة مجلس التعاون الخليجي في التنظيم الدولي⁽³⁾

حين وضع فقهاء القانون الدولي، معايير تقسيم المنظمات الدولية وتنويعها إنما كانوا يعبرون عن التجارب، التي مر بها المجتمع الدولي، في فترات من تاريخه، حيث قامت حركات تهدف إلى ربط الدول ببعضها، من أجل التكاثر وتحقيق مزيد من القوة والتأثير في المحيط الدولي، ولعل من المفيد في هذا المجال الإشارة إلى أهم تقسيمين عمليين وضعهما الفقهاء للمنظمات الدولية. من حيث الصلاحيات، التي تتمتع بها المنظمة في كل منهما، وهما الدول الأعضاء المتعاهدة، أو الاتحاد الكونفدرالي والدول التعاهدية أو الاتحاد الفدرالي.

⁽¹⁾ يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال الاتحاد الأوروبي)، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص 89-90.

⁽²⁾ بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص ص 73-74.

⁽³⁾ يحي سعاد، مرجع سابق، ص ص 88-89.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

ففي منظمة الدول المتعاهدة الاتحاد الكونفدرالي تتمتع الدول الأعضاء في المنظمة، بكامل سيادتها داخليا وخارجيا، وتتكون هيئة مشتركة من الدول تقوم بالتشاور والتنسيق فيما يخدم مصالح دولها داخليا وخارجيا وقراراتها في هذا المجال توصيات لا تتمتع بصفة الإلزام إلا بموافقة الدول الأعضاء عليها بالإجماع واتخاذ الإجراءات القانونية، في الداخل لتنفيذها ومن لم يوافق من الدول الأعضاء لا يلزم بالتنفيذ.

كما أن لكل عضو حق تصريف شؤونه الداخلية، والخارجية باستقلال قانوني تام.

أما في منظمة الدول المتعاهدة الاتحاد الفدرالي، فإنه يتمتع الاتحاد بسيادة وصلاحيات أقوى، حيث تتنازل الدول الأعضاء في المنظمة، عن ممارسة شؤون السيادة في الميدان الدولي، وعن بعض شؤونها الداخلية، ذات الصفات المشتركة، لمنظمة حكومة الاتحاد ويبقى للدول الأعضاء ممارسة الشؤون الداخلية الخاصة، وتختلف الشؤون الداخلية زيادة ونقصانا حسبما يتفق عليه في النظام الأساسي، أي الدستور الاتحادي، ومنظمة حكومة الاتحاد هي التي تعرف في الميدان الدولي وهي التي تمارس جميع الشؤون الخارجية والدفاعية، كما أنها تمارس بعض الشؤون الداخلية ذات الصفات المشتركة العامة كالعملة والجنسية والخدمة العسكرية وبعض أنواع الضرائب وواضح أنه في هذا النوع من التنظيم تنتهي الشخصية الدولية للأعضاء وتوجد شخصية دولية فدرالية تمثلهم جميعا، وتقوم بالنيابة عنهم بممارسة أعمال السيادة.

أما مكان مجلس التعاون في التنظيم فإن ديباجة النظام الأساسي للمجلس تنص على أن الدول الأعضاء فيما بينها، ولتحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وافقت على إنشاء المجلس، ويشار إليه فيما يعد مجلس التعاون.

فإذا طبقنا المعايير التي وضعها الفقهاء للمنظمات الدولية ولأنواعها وجدنا أن مجلس التعاون منظمة ذات شخصية معنوية، اتخذت إرادات مجموعة من الدول على إنشائها لتحقيق مصالحها المشتركة الدائمة، ووضعت لها ميثاقا يحدد أهدافها واختصاصاتها والفروع العاملة فيها مع احتفاظ كل من الدول الأعضاء، بسيادتها التامة داخليا وخارجيا.

فالمهمة الراهنة هي التنسيق والتكامل والترابط وتحقيق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجه التعاون القائمة في مختلف المجالات لتتمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى المرحلة اللاحقة وهي مرحلة الوحدة.

وإذا كان المعيار الاتحاد الكونفدرالي هو الأقرب إلى صيغة مجلس التعاون، كما يقضي بذلك تنظيمه ونظامه الأساسي فإن الفارق الذي يتميز به مجلس التعاون ويضفي عليه شيئا من الخصوصية هو ما أفرزته تجربة الممارسة بين أعضائه من عدم الالتزام بحرفية النصوص في مراعاة ظروف كل دولة عضو وتفضيل روح التعاون والقبول بالقليل الممكن بالإجماع، بدلا من الكثير الذي لا يتأتى إلا بالأغلبية الملزمة في بعض الأمور إلا أن صيغة العمل في المجلس صارت على ممارسة قاعدة الإجماع بقدر الإمكان، كما سار العمل في المجلس على نفس الأمور الممكن تنفيذها وتأجيل تلك التي تبدو غير ممكنة التنفيذ حتى وإن كانت طموحه ومرغوبة.

المطلب الرابع: خصائص اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي⁽¹⁾

تقع جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الجزء الجنوبي من قارة آسيا وتحتل معظم شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشمال العراق والأردن، ومن الجنوب الجمهورية العربية اليمنية وبحر العرب، ومن الشرق الخليج العربي وخليج عمان، ومن الغرب البحر الأحمر. ويعتبر موقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موقعا إستراتيجيا، باعتباره يتوسط ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويمثل

⁽¹⁾ صباغ رقيقة، مرجع سابق، ص 212-214.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

نقطة اتصال بحري وجوي ويرى لكثير من العالم، وتتميز بلدان الخليج بأنها بلدان عربية ذات رقعة جغرافية متصلة تطل على الخليج العربي، ويربط بينها تراث تاريخي مشترك في العادات والتقاليد الاجتماعية ونمط الحياة، وتكاد تتميز عن غيرها من المجموعات العربية الأخرى بالتجانس والتقارب الشديد في مقومات البنية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تصنف ضمن الدول النامية من حيث الهياكل الاقتصادية، ويمكن أن نذكر هنا بعض المؤشرات التي تدل على ضعف تلك الهياكل:

● **مركزية النفط في البنيان الاقتصادي العام:** اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي اقتصاديات نامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية (دولها، عدا البحرين وعمان، أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول أو أوبك) التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد. فهي على الغاز والبترول، فاحتياطها يمثل 45% من احتياط العالم من البترول، و19% من الغاز، ولكن إنتاجها أقل بكثير، فهي لا تنتج سوى 20% من الإنتاج العالمي من البترول و10% من الإنتاج العالمي من الغاز، والمملكة العربية السعودية لديها أكبر احتياطي بترولي، ويقدر بـ 50% من احتياطات دول مجلس التعاون و25% من الاحتياطي الدولي، وقطر لديها حوالي 10% من الاحتياطي الدولي من الغاز، وتقول التوقعات: إن الكويت والإمارات سوف تستمران مئة عام قادمة في إنتاج البترول إذا استمرت في معدل إنتاجها نفسه، ويتوقع أن قطر ستستمر إلى أربع مئة سنة قادمة.

● **معدلات نمو عالية:** يعتمد الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس على قطاع الصناعة الإستخراجية الذي يشكل نحو ثلث الناتج المحلي فيها، على حساب تدني الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى، مما يكشف عن مدى القصور في القاعدة الإنتاجية لهذه الدول، وعجزها عن تلبية احتياجات المحلية من السلع الغذائية والمصنعة، كما تتحكم الأوضاع الخارجية في الصادرات النفطية لهذه الدول. حيث تعتمد عوائد صادرات دول المجلس النفطية على توقعات العرض والطلب وتطورات السوق النفطية في ظل الأسعار السائدة في الأسواق العالمية، مما يعني أن أي تقلب في الطلب العالمي على النفط سيؤثر بصورة مباشرة على قيمة صادراتها النفطية، كما يترتب على ضعف العلاقات التجارية بين دول المجلس من جهة، وبين الدول العربية الأخرى من جهة ثانية. مع اتجاه أغلب تجارة دول مجلس التعاون تصديرا واستيرادا نحو الدول الصناعية، هذا معناه تأثر مستوى نشاط هذه الدول واستقرارها وحركة الأسعار فيها تبعاً لتقلب الأوضاع الاقتصادية الخارجية.

● رغم أن بعض دول المجلس بدأ يتجه نحو الزراعة والصناعة لتغطية جانب من الحاجات الغذائية والسلعية لشعبه، إلا أن طابع الاستهلاك ما زال هو الغالب، مما حافظ على أهمية دول المجلس كسوق رائجة للسلع الأجنبية المستوردة، الأمر الذي يفتح شهية الدول الصناعية للتقرب منها، وبناء جسور التعاون التجاري معها.

● **اختلال عناصر الإنتاج المتاحة:** حيث توضح مراجعة التركيبة الهيكلية لعناصر الإنتاج، آثار اختلالات جوهرية لها انعكاسات سلبية على مسار التنمية، فبينما تتمتع دول المجلس بوفرة نسبية الموارد المالية نجد أنها تعاني من نقص حاد في القوى العاملة الوطنية، وقد استدعت برامج التنمية الاعتماد بشكل رئيسي على العمالة الأجنبية بلغ 79% في دولة الإمارات العربية المتحدة و62% و61% في كل من دولة قطر ودولة الكويت، و47% في المملكة العربية السعودية، و38% في سلطنة عمان، وقد أدى هذا الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية والمخاطر التي تتولد عنها إلى الاهتمام بتنمية برامج التعليم والتدريب الفني، إلا أن حل تلك المشكلة يدخل ضمن حسابات الأجل الطويل على فرض استمرار الحماس وتوفر الديناميكية الإدارية القادرة على استيعاب مخرجات برامج التدريب وتطويرها،

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

ونظرا لحدثة برامج التنمية وتطوير أجهزة الإنتاج والتعليم والتدريب، فإنه لم تتوفر لدول المجلس القدرات الإدارية الكافية في مجال الأعمال للقيام بالاستثمارات الإنتاجية القادرة على إحداث نقلة نوعية من مسارات التنمية.

• **ضيق السوق:** وتأتي مشكلة ضيق السوق كإحدى العقبات الرئيسية التي حالت دون قيام استثمارات إنتاجية فعالة، فالنظر إلى حجم السكان في كل دولة على حده لا يتناسب والتطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث، الذي يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة، ويتطلب بالتالي أرصدة ضخمة للصرف على مجالات الأبحاث والتطوير. ولعل أهم ما يميز دول مجلس التعاون:

- يضم مجلس التعاون ست دول تغطي في مجموعها مساحة هائلة تبلغ 2,6 مليون كيلومتر مربع بينما مجموع عدد سكانها هو 46 مليون نسمة.

- تحتل دول المجلس موقعا استراتيجيا في شكل شبه الجزيرة العربية تظل موانئها على أهم الممرات المائية مثل البحر الأحمر والخليج العربي، مما يجعلها أشبه بجسر يربط بين المشرق والمغرب ويوفر لها خاصية تجارية، سواء في مجال التصدير أو مجال الاستيراد.

- **دخل فردي مرتفع:** حيث ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التجارة لمجلس التعاون الخليجي لسنة 2016 قدر بـ 25 375 دولار أمريكي في حين نصيب الفرد من الناتج المحلي في العالم لنفس السنة قدر 10151 دولار أمريكي. (انظر الملحق رقم 01)

-وقدر الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون سنة 2016 بـ 1,4 تريليون دولار أمريكي وبهذا احتل المرتبة 12 عالميا. (انظر الملحق رقم 02).

-تمتاز دول مجلس التعاون الخليجي عموما بكثافة سكانية منخفضة فعدد السكان يعتبر ضئيل مقارنة مع مساحة تلك الدول مع ملاحظة النمو المتزايد لعدد السكان في السنوات الأخيرة (انظر الملحق رقم 03) و الذي يوضح عدد السكان والكثافة والسكانية والمساحة لمجلس التعاون الخليجي ولكل دولة على حدى.

- يحتل مجلس التعاون المرتبة الأولى عالميا في إنتاج النفط الخام بـ 18,2 مليون برميل/يوميا، والمرتبة الأولى في احتياطي النفط الخام بـ 496,2 مليار برميل (الملحق رقم 04)، والمرتبة الثالثة عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي سنة 2016 بحوالي 427,2 مليار متر

مكعب، والمرتبة الثانية في الترتيب العالمي في احتياطي الغاز الطبيعي بـ 41,5 تريليون متر مكعب (انظر الملحق رقم 05)

-تعد اقتصاديات دول مجلس التعاون مفتوحة على نطاق واسع؛ فتجارها الخارجية شكلت نسبة كبيرة في نواتجها المحلية الإجمالية، وذلك لسد احتياجاتها المختلفة من السلع والخدمات، ولتسويق صادراتها النفطية للحصول على الإيرادات اللازمة لتمويل وإيراداتها المتزايدة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الصادرات والواردات، نتيجة التضخم في أسعار السلع الصناعية المستوردة من الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: سياسات الاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005-2016

لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي الأهمية الكبيرة للاستثمار، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق التقدم والرقي الاقتصادي لشعوبها والتنويع الاقتصادي لمصادر الدخل والمصادرات على حد سواء والخروج من خانة الدول الريعية التي تعتمد على النفط كمصدر وحيد أساسي لتمويل احتياجات شعوبها، لذلك عملت على سن العديد من القوانين وإصدار التشريعات والقوانين المحفزة والمجازبة للاستثمار الأجنبي في إطار استراتيجية موحدة فيما بينها وفقاً لإمكانات كل دولة.

المطلب الأول: تشريعات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي

شهد العقدين الأخيرين من القرن المنصرم، قيام دول مجلس التعاون بسن التشريعات استثمار جديدة أو تعديل القوانين القديمة بهدف جذب أكثر للاستثمارات الأجنبية.

وتشترك دول المجلس في اتجاه تعديل قواعد الاستثمار الأجنبي مع اختلاف التوقيت، حيث صدر أول نظام للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية عام 1956 (الموافق 1376هـ)، وتوالت بعد ذلك صدور أنظمة استثمار أخرى في الأعوام 1963، و1979، وأخيراً شهد عام 2000 (الموافق 1421هـ) صدور نظام الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي تهتم بتنفيذ السياسات الاستثمارية ومتابعتها. وفي دولة قطر، صدر قانون رقم (3) لسنة 1985 المعدل بالقانون رقم (10) لسنة 1989 لتحديد مجالات الاستثمار الأجنبي، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم (25) لسنة 1990 المعدل بالقانون رقم (9) لسنة 1995 لتنظيم الاستثمار بالسلطنة. وفي البحرين صدرت عدة قوانين لتنظيم الاستثمار الأجنبي بدءاً من القانون رقم (11) لسنة 1985 وانتهاءً بالقانون رقم (3) لسنة 1991.⁽¹⁾

وفي إطار تشجيع وحماية الاستثمارات في الدول العربية عموماً شهدت العديد منها سنة 2005 م إصدار تشريعات تتعلق بمكافحة غسل الأموال والتي تعطي المستثمر الثقة في النظام القانوني والمالي في تلك الدول حيث أصدرت دولة قطر القانون رقم 2005/34 بشأن المناطق الحرة الاستثمارية والقانون رقم 2005/2 بشأن فتح سوق الدوحة للاوراق المالية للاجانب بنسبة 25% والقانون رقم 2005/5 بشأن حماية تعاميم الدوائر المتكاملة.⁽²⁾

وفي نفس الاطار واصلت المملكة العربية السعودية مجهوداتها حيث تم اصدار قوانين جديدة تتعلق: بنظام القضاء، نظام الديوان المظالم، قرار من مجلس الوزراء بمنح حوافز ضريبية لمشروعات الاستثمار في المناطق الاقل نمواً في المملكة. وقرار قواعد جديدة لمكافحة غسل الأموال ونظام التعاملات الالكترونية. اضافة الى تعديل نظام الشركات ولوائح هيئة سوق المال. فضلاً عن استحداث الهيئة العامة للسكن، انشاء مركز الموحد لتأسيس الشركات بوزارة التجارة... الخ. وقد حررت معظم الدول في المنطقة قوانين الاستثمار خاصة في الصناعات غير المتعلقة بالطاقة ولاسيما في قطاع الخدمات مثل التمويل والعقارات والاتصالات وذلك في إطار سعي هذه الدول لخلق بيئة قانونية مواتية لصالح المستثمرين الاجانب.

(1) حسن بن رفدان المهجوع، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير لإدارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، مصر، 5-8 ديسمبر 2004، ص 63.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، الكويت، 2005، ص 50.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني: الحوافز والضمانات الممنوحة والمناطق الحرة

في إطار توفير البيئة المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر قامت دول مجلس التعاون بتقديم العديد من الحوافز والضمانات وانشاء مناطق حرة سنتطرق اليها بشيء من الشرح والتفصيل:

أولاً: الحوافز والضمانات الممنوحة:⁽¹⁾

اتخذت دول مجلس الخليج العديد من الإجراءات الجوهرية لتدعيم جاذبية البيئة الاستثمارية لديها، كان في مقدمتها تقليص عدد القطاعات الاقتصادية المغلقة أمام المستثمرين الأجانب، إلى جاذب السماح لهم بنسب تملك أعلى في قطاعات محددة، فالتملك الكامل بنسبة (100%) للمشروع الاستثماري قد أصبح ممكناً في بعض القطاعات في السنوات الأخيرة وفي كافة دول الخليج، كما أصبحت كافة القطاعات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي باستثناء بعض القطاعات الجزئية أو الأنشطة الواردة في هذه القائمة قد اتجه نحو التراجع في السنوات الأخيرة. فدولة قطر على سبيل المثال كانت قد أزلت أنشطة البنوك والتأمين من قائمتها السلبية في عام 2004. كذلك الحال، قامت السعودية وضمن التزاماتها نحو منظمة التجارة العالمية بفتح شريحة واسعة من الأنشطة الخدمية للمستثمرين الأجانب، والتي كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية، وخدمات الاتصالات، وتوزيع السلع، والاستثمار في خدمات الكمبيوتر (انظر الجدول رقم 05).

⁽¹⁾ معاوية احمد حسين، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2014، ص ص 119-120.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

جدول (05) السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس

مملكة البحرين	خففت القواعد على الشركات غير الخليجية لامتلاك البنائيات وتأجير الأراضي كما تم تأسيس مكان واحد شامل لتسهيل الإجراءات والتراخيص؛ وزيادة الملكية الأجنبية من (49) إلى (100%) من الأعمال التجارية إجمالاً لكن في بضعة قطاعات أساسية (ومثال على ذلك: نפט والمنيوم).
دولة الكويت	إجازة القانون الذي يسمح للأجانب بالامتلاك (100%) من الشركات الكويتية كما تم تخفيض الضرائب المتعلقة بالشركات من (55%) إلى (25%)، وتم تأسيس مكتب كبير لمعالجة تطبيقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
سلطنة عمان	سمحت ب (100%) ملكية أجنبية من الشركات في أكثر القطاعات؛ تخفيض عدم تكافؤ ضريبة الدخل المحفّض بين الشركات العمانية والأجنبية وذلك برفع النسبة الوحيدة للشركات العمانية من (7,5%) إلى (12%) وتنزل النسبة للشركات الأجنبية من (15-50%) إلى (5-30%)؛ كما تم إعادة تعريف الشركة الأجنبية بتلك التي يكون نسبة التملك بها (70%) ملكية أجنبية بدلا من حاليا (49%)؛ وسمحت للشركات غير الخليجية بامتلاك البنائيات وتأجير الأراضي. السماح بالملكية الأجنبية الكاملة في قطاع الخدمات وذلك بالتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بدء في 2003 بقطاع تقنية المعلومات.
دولة قطر	سمحت ب (100%) ملكية أجنبية في الزراعة، الصناعة، الصحة، التعليم، وقطاعات سياحة، وإجراءات استثمار كفاءة. تم تخفيض المعدل الضريبي الأقصى من (35%) إلى (30%).
المملكة العربية السعودية	شرع قانون استثمار جديد وأسست سلطة الاستثمار المشترك لتسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتضمن مكان شامل للإجراءات. سمحت ب (100%) ملكية أجنبية في أكثر القطاعات، ويشمل ذلك الغاز، توليد طاقة، تحلية المياه، والبتروكيماويات. قطع ضريبة الدخل المتعلقة بالشركات للحد الأعلى على الاستثمار الأجنبي من (45%) إلى (30%). سمح لغير السعوديين بامتلاك العقارات لعملهم أو سكنهم، ما عدا في المدينتين المقدستين.
الإمارات العربية المتحدة	أعلنت عدة مناطق تجارية مجانية جديدة بقصد جعل الإمارات مركز عالمي للتجارة في السبيكة الذهبية والبحث وتطوير التقنية، والفعاليات المالية. إرخاء القيود على الاستثمار الأجنبي في مشاريع العقارات المعينة.

المصدر: معاوية احمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2014، ص 120.

ثانيا: المناطق الحرة

تعتبر المنطقة الحرة جمرkia امتداد للخارج الا انها تخضع سياسيا للسيادة الوطنية، فالمشاريع المقامة بها تعامل كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية فضلا عن تطبيق القانون الخاص بالاستثمار و المناطق الحرة. وتعد المناطق الحرة اداة ناجعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لما تقدمه من تسهيلات و حوافز واعفاءات ضريبية وجمركية، وادراكا منها لاهمية اقامة مثل هذه المناطق عملت دول المنطقة على انشاء العديد منها وفي جميع الميادين: القطاع الصناعي، قطاع تقنية المعلومات و الاتصالات، الاعلام والمالية، الذهب والمجوهرات و الرعاية الصحية حيث عملت على انشاء مناطق حرة متخصصة. ولعل الامارات العربية المتحدة تعتبر سباقة في هذا المجال فيوجد بها اكثر من 30 منطقة حرة عاملة وهي تشكل حوالي ربع العدد الاجمالي للمناطق الحرة المتواجدة في العالم العربي كله وبالغلة 123 منطقة وامارة دبي تعد الرائدة في ذلك حيث قدمت نموذجا يحتذى به في هذا المجال وذلك من خلال تقديم امتيازات جذابة وعددا من حوافز الاستثمار للشركات الأجنبية بما في ذلك فرصة التملك بنسبة 100% من الشركات التابعة دون فرض اية ضرائب.⁽¹⁾

المناطق الحرة في دبي: دبي الجنوب، المنطقة الحرة بجبل علي، المنطقة الحرة بمطار دبي، مدينة دبي للانترنت، سلطة واحة دبي للسيليكون، مدينة دبي الطبية، مركز دبي المالي العالمي، مركز دبي للسلع المتعددة، مدينة دبي للاعلام، مجمع الذهب والماس، مدينة دبي للانتاج، مدينة دبي الملاحية، مجمع دبي للعلوم، مجمع دبي للمعرفة، تكنوبارك، مركز دبي التجاري العالمي،... الخ.⁽²⁾

بالاضافة الى المنطقة الحرة بعجمان والتي تاسست سنة 1987 م وتحتل المرتبة الثانية بعد منطقة جبل علي. ومنطقة السعديات الحرة بامارة ابو ظبي لتداول السلع والمواد الأولية والمنطقة الحرة بالفجيرة والتي عرفت تطورا كبيرا في مشاريعها.

المطلب الثالث : مؤشرات المناخ الاستثماري لدول مجلس التعاون الخليجي

نستعرض في هذا المطلب وضع دول مجلس التعاون الخليجي في عدد من المؤشرات الدولية و الإقليمية المختارة خلال فترة الدراسة لتقييم مدى نجاعة الجهود المبذولة في هذا المجال من طرف الحكومات من أجل تحسين المناخ الاستثماري و جلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية .

أولا : مؤشرات تقييم المخاطر القطرية :

و نستعرض فيها ما يلي المؤشرات المرتبطة بوضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية ومن هذه المؤشرات :

- 1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية : و يتكون هذا المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي : مؤشر تقييم المخاطر السياسية ، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية و مؤشر تقييم المخاطر المالية ، و بحسب المؤشر فلقد جاءت دول مجلس التعاون كالاتي :

⁽¹⁾ مزريق عشور، دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية-تجارب مختارة-،الملتقى الوطني الاول حول: افاق التنمية الإقليمية والمكانية بالجزائر، جامعة ادراة،الجزائر، 2013-2014، ص ص 11-13.

⁽²⁾ مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار، المناطق الحرة، نقلا عن: www.dubaifdi.gov.ae/Arabic/Pages/FreeZones.aspx ، تاريخ الزيارة 2018/06/02 على الساعة 23:15.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

جدول رقم (06) : المؤشر المركب للمخاطر القطرية لدول مجلس التعاون الخليجي.

السنة	درجة المخاطرة	الدول
2005	منخفضة جدا	الكويت ، الإمارات ، عمان ، السعودية، البحرين
	منخفضة	قطر
2006	منخفضة جدا	الكويت ، الإمارات ، عمان ، السعودية، البحرين
	منخفضة	قطر
2008	منخفضة جدا	الكويت ، الإمارات ، عمان ، السعودية، البحرين
	منخفضة	قطر
2009	منخفضة جدا	قطر ، عمان ،
	منخفضة	الإمارات ، الكويت، البحرين،السعودية
2010	منخفضة جدا	الإمارات ، السعودية،عمان ، قطر ، الكويت
	منخفضة	البحرين
2012	منخفضة جدا	عمان ،الإمارات، قطر ، السعودية
	منخفضة	الكويت ، البحرين

المصدر : من إعداد الطالبة إعتامدا على:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 ، 2006 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2012 .

حيث تنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع في حال انخفاضه من خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 2005 صنفت كل من الكويت و الإمارات و عمان و السعودية ضمن درجات مخاطرة منخفضة جدا ففي حين رتبت قطر ضمن مجموعة الدول ذات درجة مخاطرة منخفضة و في 2006م و 2008 م حافظت هذه الدول على نفس التصنيف أي حافظت على نفس مجال التنقيط غير أنه في عام 2009 م تغيرت مواقع بعض الدول وفق لدرجات المخاطر حيث انتقلت قطر إلى مجموعة المخاطر المنخفضة جدا في حين تراجع كل من :الإمارات ، السعودية ، البحرين ، الكويت أكبر مجموعة المخاطر المنخفضة و في عام 2010 م استعادت كل من الإمارات ، السعودية و الكويت ترتيبها في سنة 2008 بينما بقيت البحرين في نفس المجموعة و لم تستطيع استعادت مكانتها في الترتيب ، و هذا إن دل على شيء فإنها يدل على أن حجم المخاطر خاصة الإقتصادية و المالية منها قد ارتفع خلال سنة 2009 و ذلك ناجم عن انعكاس آثار الأزميتين الأمريكية و الأوروبية على أغلب دول المجلس مما أثر على ترتيبها و بالتالي مدى جاذبيتها للإستثمار و مع حلول سنة 2010 استطاعت جل هذه الدول استعادت ترتيبها عدا البحرين التي اخفقت في ذلك .

وعموما بقي ترتيب هذه الدول منخفض بين هاتين المجموعتين من أصل 5 مجموعات حيث رصيدها من النقاط يعتبر مستقر عموما.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

2- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :

يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد و يبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي و بالأوضاع السياسية و الإقتصادية و تصنيف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين :

- مجموعة الدرّة الإستثمارية (A) و التي بدورها تنفرع إلى 4 فروع من A1 إلى A4 .
- مجموعة درجة المضاربة و يشار إليها بالأحرف A,C,B

جدول رقم (07): مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية لدول مجلس التعاون الخليجي

السنوات	الدول	درجة المخاطرة
2005	الإمارات(A2)، البحرين(A3)، السعودية(A4)، عمان(A3)، قطر(A2)، الكويت(A2)	الدرجة الإستثمارية من A2 إلى A4
2006	الإمارات ، قطر ، الكويت ، البحرين ، عمان ، السعودية	الدرجة الإستثمارية من A2 إلى A4
2008	الإمارات ، قطر ، الكويت ، البحرين ، عمان ، السعودية	الدرجة الإستثمارية من A2 إلى A4
2010	الإمارات ، البحرين ، قطر ، الكويت ، السعودية ، عمان	الدرجة الإستثمارية من A2 إلى A4
2012	قطر، الكويت، الإمارات، عمان	A1 (البيئة السياسية و الإقتصادية مستقرة و سجل السداد جيد جد
	السعودية، البحرين	A2 (درجة مخاطر منخفضة تكون أقل استقرارا و احتمال عدم السداد ضعيفة جدا

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت 2005، 2006، 2008، 2010، 2010 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي حافظت على ترتيبها، حيث بقيت ضمن نفس لمجموعة : مجموعة الدرجة الاستثمارية ، خلال لمدة من 2005 إلى 2012 و ربما التغير الواحد كان في 2012، عندما تحسن مستوى هذا المؤشر بالنسبة لكل من قطر ، الكويت و الإمارات و عمان عندما انتقلت ضمن نفس المجموعة إلى الفرع 1 " A1 " و حققت بذلك تصنيف أحسن و أنسب لدرجات الاستثمار.

ومن خلال تناولنا للمؤشرات تقويم لمخاطر القطرية السالف عرضها ، نجد تقاطع المؤشرين في تصنيف معظم دول مجلس التعاون الخليجي ضمن درجة مخاطر منخفضة جدا خلال الفترة من 2005 إلى 2008 إلا أن هذا التصنيف انخفض قليلا و عرف تذبذبا مع حلول سنة 2009 خاصة في المؤشر المركب للمخاطر القطرية أي بعدما أصاب المنطقة من تداعيات و آثار سلبية للأزميتين الأمريكية و

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

الأوربية، لكن بجدول سنة 2012 استطاعت هذه الدول استعادة عافيتها بل حاولت تحسين تصنيفها ضمن المؤشرين و بالرجوع إلى ارسدة مختلف مؤشرات تقويم المخاطر ، نلاحظ تحسنها من سنة لأخرى.

ثانيا : مؤشر التنافسية

يصدر عن المنتدى الإقتصادي العالمي و يعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الإقتصادية و توجيه قرارات الإستثمار و تأثيرها على الاوضاع التنافسية العالمية .

يتكون مؤشر التنافسية، من مؤشر النمو للتنافسية و مؤشر الاعمال للتنافسية ، و يقيس المؤشر قدرة الإقتصادات العالمية على الإستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المد بين المتوسط و الطويل¹

جدول رقم (08): الترتيب العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر التنافسية. 2006-2004

الدول	النمو التنافسية			الأعمال التنافسية		
	2004	2005	2006	2004	2005	2006
	104 دولة	125 دولة	117 دولة	103 دولة	117 دولة	121 دولة
الإمارات	16	32	32	28	33	31
البحرين	28	49	50	40	54	51
السعودية	-	-	-	-	-	-
عمان	-	-	-	-	-	-
قطر	-	46	38	-	44	34
الكويت	46	49	44	-	47	44

المصدر : من إعداد الطالبة إعمادا علم، تقارير :

-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، 2005، 2006 .

يتكون مؤشر التنافسية من مؤشر النمو للتنافسية و مؤشر الأعمال للتنافسية، نلاحظ من خلال الجدول أن الإمارات العربية المتحدة احتلت المراتب الأولى مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنتي 2005، 2005 على التوالي وذلك في المؤشرين لفرعيين و عالميا احتلت مراتب متقدمة من المرتبة 28 إلى 32 و ذلك مقارنة مع 125 دولة في 2005 و 117 دولة في 2006 في مؤشر النمو للتنافسية و 117 دولة في 2005 و 121 دولة في 2006 بالنسبة لمؤشر الأعمال التنافسية و بالمقارنة مع 2004 سجلت دولتان تراجعاً نسبياً (الإمارات و البحرين). فيما دخلت قطر و الكويت المؤشر للمرة الأولى .

و قد تصدرت الإمارات مؤشر النمو للتنافسية عربياً⁽²⁾ في 2005 و تراجعت للمرتبة الثانية عربياً في سنة 2006 حيث احتلت تونس و علمياً حافظت الإمارات على ترتيبها.

و بحلول سنة 2008 تم التعديل في مؤشر التنافسية حيث اصبح يتكون من 03 مجموعات من المؤشرات الفرعية م

(1) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2005 ، مرجع سابق ، ص ص 38-69.

(2) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات،تقرير مناخ الإستثمار للدول العربية 2005 ، مرجع سابق ، ص 69.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

مؤشر المتطلبات الأساسية ، مؤشر معززات الكفاءة و مؤشر القدرة على الابتكار و التقدم العلمي و التقني ، و جاء ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي حسب منهجية المؤشر الجديدة كالآتي :

جدول رقم (09) : الترتيب العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر التنافسية 2007-2009

2008-2007			الترتيب العالمي	الدولة	الترتيب العالمي	2009-2008			الترتيب عالميا	الدولة	الترتيب العالمي
المؤشرات الفرعية						المؤشرات الفرعية					
عوامل الإبتكار و التقدم العلمي	معززات الكفاءة	المتطلبات الأساسية	2008 131 دولة		عوامل الإبتكار و التقدم العلمي	معززات الكفاءة	المتطلبات الأساسية	2009 134 دولة			
49	49	28	30	الكويت	1	35	31	21	26	قطر	1
46	44	24	31	قطر	2	37	45	34	27	السعودية	2
45	52	39	35	السعودية	3	38	29	17	31	الإمارات	3
42	35	25	37	الإمارات	4	52	52	39	35	الكويت	4
40	70	38	42	عمان	5	54	46	28	37	البحرين	5
74	46	32	43	البحرين	6	48	61	31	38	عمان	6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008 ، الكويت 2008 ، ص 132 .

من خلال الجدول نلاحظ أن قطر قفزت خلال العام 2009 خمس مراكز في الترتيب العالمي لتحتل الترتيب (26) و بذلك تصدرت مؤشر التنافسية العالمية عربيا ، و تلتها في المراتب العشر الأولى كل من السعودية التي قفزت 8 مراكز لتحتل الترتيب (27) ثم الإمارات التي قفزت أيضا 6 مراكز إلى الترتيب (31) فالكويت (35) و التي تراجعت 5 مراكز ثم البحرين (37) وسلطنة عمان (38) وكلتا هما قفزت خمسة مراكز.

وحسب تقرير التنافسية العلمية لعامي 2016-2017 فإن الدول العربية عامة تأثرت بانخفاض أسعار النفط و الذي أدى إلى زيادة في الحاجة الملحة لدفع عجلة التنافسية في كافة بلدان المنطقة .

و على الرغم من حلول كل من الإمارات، قطر و السعودية في المراتب الثلاثي الأولى بترتيب: 18، 16 و 29 على التوالي إلا أنه لا تزال هناك حاجة واضحة لجميع الدول المصدرة للطاقة إلى زيادة تنويع اقتصاداتها أما الدول المستوردة للطاقة في المنطقة فلا بد لها من بذل المزيد من الجهد لتحسين القدرة التنافسية الأساسية .

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

جدول رقم (10) الدول العربية العشر ذات الاقتصادات الأكثر تنافسية

الدولة	الترتيب العالمي
الإمارات العربية	16
قطر	18
المملكة العربية السعودية	29
الكويت	38
البحرين	48
الأردن	63
عمان	66
المغرب	70
الجزائر	87
تونس	95

المصدر : تقرير التنافسية العالمية 2016-2017

ثالثا : مؤشر لشركات الفساد (الشفافية)

يصدر سنويا منذ 1995 م عن منظمة الشفافية الدولية التي عرفت عدم الشفافية (الفساد) على أنه " استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة " و يرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة (1)

جدول رقم (11): ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الشفافية.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2015	2016
الدول	158	163	179	-	180	178	182	174	174	167	176
البحرين	36	36	46	43	46	48	46	53	55	50	70
عمان	28	39	53	41	39	41	50	61	64	60	64
الكويت	45	46	60	65	66	54	54	66	67	55	75
قطر	32	32	32	28	22	19	22	27	26	22	31
السعودية	70	70	79	80	63	50	57	66	55	48	62
الإمارات	30	31	34	35	30	28	28	27	25	23	24

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات المنظمة الدولية للشفافية على الموقع الالكتروني:

<https://www.Transparency.org>:

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار للدول العربية 2005، مرجع سابق ، ص 71.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

إن المتصفح للمعطيات الجدول يلاحظ من الوهلة الأولى أن أغلب دول مجلس التعاون كانت تحتل مراتب متقدمة في الترتيب العالمي خلال الفترة من 2005 إلى 2008، فعمان احتلت الصدارة باحتلالها للمرتبة 28 تلتها قطر و في سنة 2006 تراجع ترتيب عمان إلى المرتبة 39 من أصل 163 دولة في حين حافظت قطر على مرتبتها و احتلت الصدارة الإمارات العربية المتحدة من المرتبة 31 و في سنة 2005 استحدثت المؤشر قائمتين تظم الأولى الدول العشر الأكثر شفافية و تظم الأخرى الدول العشر الأقل شفافية لكن لم تضيف أية دولة عربية ضمن أي من هاتين القائمتين.

و يكشف هذا المؤشر على معلومات تبعث على القلق ، فعلى الرغم من مساعي على محاربة الفساد المبذولة في هذه الدول و سعيها الحثيث لتحقيق ذلك من أجل توفير بيئة استثمارية ملائمة في إطار عملها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن جهودها تبقى متعثرة وغير كافية و التقدم الذي أحرزته يبقى محتشما على العموم عدا دولتي قطر و الإمارات و التي استطاعت أن تحقق تقدم ملحوظ حيث احتلت الإمارات الصدارة بالمرتبة 24 عالميا كأكثر دول المجلس نزاهة تلتها قطر في المرتبة 31. من أصل 176 دولة مما يعني أن النزاهة فيها مرتفعة .

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمات المالية والنفطية خلال الفترة 2005-2016 على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر دول العالم انفتاحا على الاقتصاد العالمي ومن أجل النهوض باقتصادياتها ومواكبة التطور العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية عملت على تكثيف من إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية بغية جلب المزيد منها، فهي تلعب دورا إيجابيا في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتنمية الاقتصادية، لكن الملاحظ مؤخرا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعالم سجل انخفاضا ملحوظا في العشرية الأخيرة متأثرا بالأزمات المالية والنفطية التي أصابت الاقتصاد العالمي وباعتبار دول مجلس التعاون الخليجي ليست بمعزل عن المتغيرات والأحداث الدولية تبقى عرضة للتأثر بأي متغيرات اقتصادية عالمية وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث من خلال دراسة التدفقات الواردة والصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون وكذا التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة وأخيرا أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمات الاقتصادية

من اجل توضيح تداعيات الأزمات الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون ارتينا ان نقوم بدراسة وتحليل لحصيلة الاستثمارات الأجنبية الواردة لهذه الدول خلال الفترة 2005-2016 للدول العربية كإطار عام ودول مجلس التعاون خاصة ومعرفة اتجاهاته بالاعتماد على التقارير العالمية وأهمها تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية:

شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية (21دولة) ارتفاعا خلال الفترة (2005-2008) اذ ارتفعت قيمة الاستثمارات الواردة من 46.8 مليار دولار سنة 2005 الى 97.1 مليار دولار سنة 2008 ، لتبدا بالانخفاض بعد ذلك حيث تراجعت الى النصف سنة 2011 لتبلغ 45.4 مليار دولار، ثم ارتفعت بمعدل منخفض سنة 2012 وتعاود الانخفاض الى ادنى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 43.8 مليار دولار، و لمزيد من الاطلاع على مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للدول العربية استعنا بمعطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (12) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة من 2005-2016

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة الاقتصاد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	1,145	1,888	1,743	2,632	2,754	2,301	2,580	1,499	1,684	1,507	(584)	1,546
البحرين	1,049	2,915	912	2,638	257	156	98	1,545	3,729	1,519	(797)	282
جيبوتي	22	108	195	229	75	37	79	110	286	153	124	160
مصر	5,376	10,043	11,578	9,495	6,712	6,386	(483)	6,031	4,256	4,612	6,925	8,107
العراق	515	383	972	1,856	1,598	1,396	1,882	3,400	(3,263)	(10,340)	(7,752)	(5,911)
الاردن	1,984	3,544	2,622	2,826	2,413	1,689	1,486	1,548	1,947	2,178	1,600	1,539
الكويت	234	121	112	(6)	1,114	1,305	3,259	2,873	1,434	953	293	275
لبنان	3,321	3,132	3,376	4,002	4,379	3,708	3,137	3,111	2,661	2,907	2,353	2,564
ليبيا	1,038	2,064	3,850	3,180	3,310	1,909	..	1,425	702	50	726	493
موريتانيا	812	155	139	343	(3)	131	589	1,389	1,126	501	502	272
المغرب	1,654	2,449	2,805	2,487	1,952	1,574	2,568	2,728	3,298	3,561	3,255	2,322
عمان	1,538	1,597	3,332	2,952	1,485	1,243	1,628	1,365	1,612	1,506	(2,692)	142

السنة الاقتصاد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطر	2,500	3,500	4,700	3,779	8,125	4,670	939	396	(840)	1,040	1,071	774
السعودية	12,097	18,293	24,319	39,456	36,458	29,233	16,308	12,182	8,865	8,012	8,141	7,453
الصومال	24	96	141	87	108	112	102	107	258	283	306	339
فلسطين	47	19	28	52	300	206	349	58	176	160	103	269
السودان	-	-	-	-	-	-	-	2,311	1,688	1,251	1,728	1,064
سوريا	583	659	1,242	1,466	2,570	1,469	804
تونس	783	3,308	1,616	2,759	1,688	1,513	1,148	1,603	1,117	1,064	1,002	958
الإمارات العربية المتحدة	10,900	12,806	14,187	5,063	1,134	8,797	7,152	8,828	9,491	10,823	8,795	8,986
اليمن	(302)	1,121	917	1,555	129	189	(518)	(531)	(134)	(233)	(15)	(561)
دول العالم	958,516	1,411,171	1,909,234	1,499,133	1,190,006	1,383,779	1,591,146	1,592,598	1,443,230	1,323,863	1,774,001	1,746,423
الدول النامية	339,992	411,896	537,894	592,713	473,893	642,690	687,511	670,998	674,658	703,780	752,329	646,030

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة البيانات لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد"

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

من خلال تحليل نتائج الجدول السابق لاحظنا ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية قد شهدت تذبذبا تارة ترتفع وتارة تنخفض وذلك راجع تاثر هذه الدول بالظروف الاقتصادية العالمية متمثلة في بادئ الامر في الازمة العالمية، ثم ازمة منطقة اليورو التي تزامنت مع بداية الاحداث السياسية والامنية في العديد من دول المنطقة العربية على قيمة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى المنطقة العربية، وهذا يتضح جليا عند انخفاضها من أكثر 97 مليار دولار سنة 2008 الى قرابة 45 مليار دولار سنة 2011 م بنسبة انخفاض وصلت الى 53% هذه التدفقات في قيمة الاستثمارات الواردة الى الدول العربية تأثرت اساسا بمناخ الاستثمار العربي والعالمي.

فقبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية يعزى الارتفاع الكبير⁽¹⁾ في قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية إلى تنامي الاستثمارات العربية البينية بتأثير تزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار خصوصا قطاع الخدمات مثل الاتصالات والنقل وتوليد الطاقة. وقطاعي النفط والغاز والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية ومواصلة برامج الخصخصة في الدول العربية إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بنظام الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وتعزيز الشفافية وتوفير قواعد البيانات والمعلومات الحديثة.

و قد تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي الوارد عام 2005 بنحو 12097 مليون دولار من إجمالي الاستثمارات الواردة تليها الإمارات العربية المتحدة (10900 مليون دولار) ومصر (5376 مليون دولار) ولبنان (3321 مليون دولار) وقطر (2500 مليون دولار) والأردن (1984 مليون دولار) وقد استحوذت هذه الدول الست على حصة تعادل 70% من إجمالي الاستثمارات الواردة.

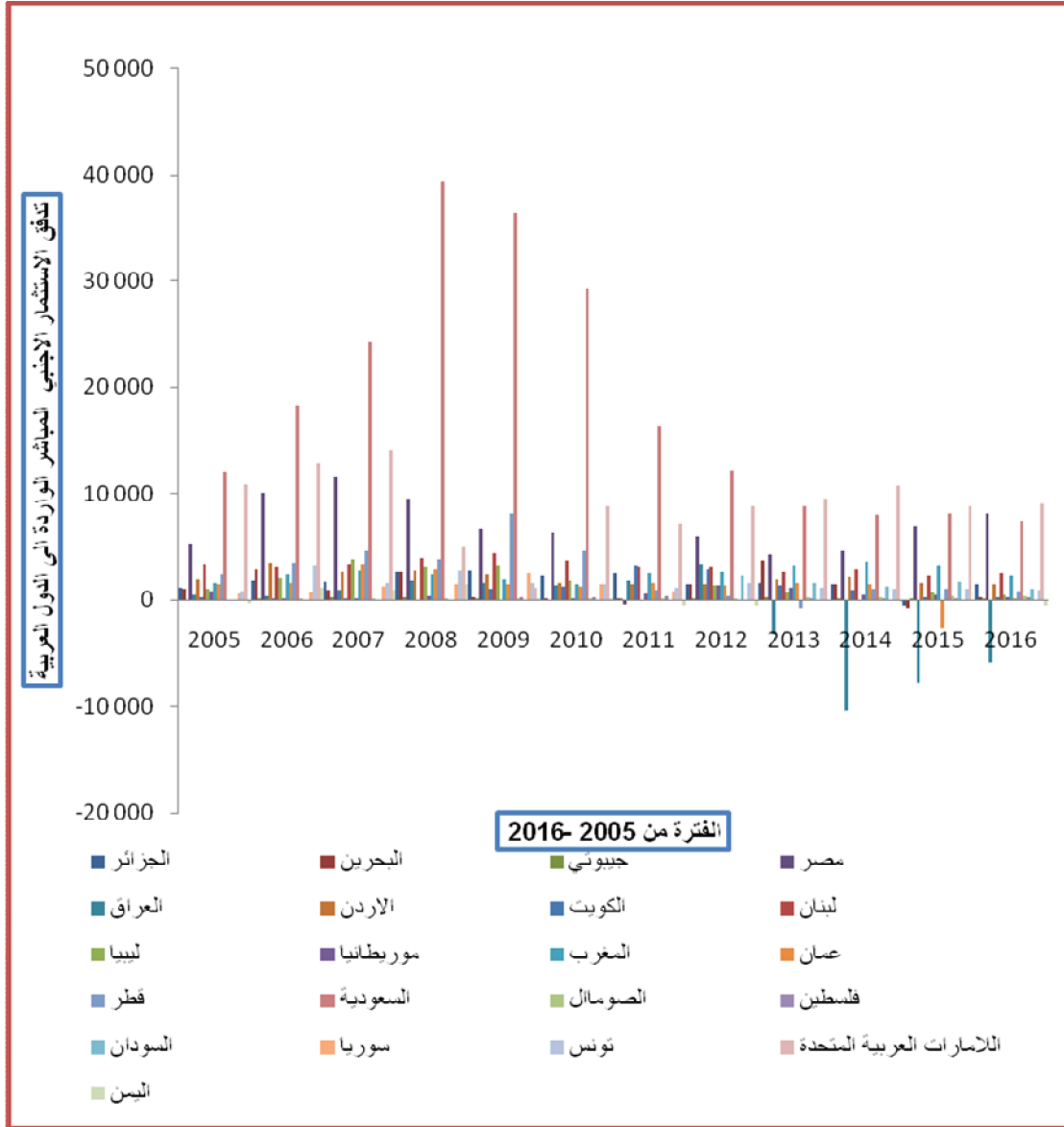
وقد جاء تقرير الاستثمار العالمي 2008 الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)⁽²⁾ موضحا لاتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر المتنامي خلال هذه الفترة حيث بلغ ذروته في عام 2007، فكان نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا خلال عام 2007 وللعام الخامس على التوالي بمعدل بلغ 30% لتصل إلى 1833 مليار دولار مقارنة بنحو 1411 مليار دولار في عام 2006.

ولمزيد من التوضيح قمنا باعداد المنحنى البياني الموالي اعتمادا على معطيات الجدول السابق:

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص 36.
(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، الكويت، 2008، ص 52.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

شكل رقم (10) : التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية خلال الفترة 2005-2016



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق

وبحسب البيانات الواردة في نفي التقرير السابق شهدت المجموعات الاقتصادية الرئيسية (الدول المتقدمة، النامية والاقتصاديات الانتقالية نموا مستمرا في التدفقات الواردة إليها. (حوالي 499,7 مليار دولار لما نسبته 27,3%) ودول الاقتصاديات المتحولة حوالي 85,9 مليار دولار (ما نسبته 4,7%) في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات حوالي 72,1 مليار دولار لتحقيق بذلك نسبة بلغت 3,9% من الإجمالي.

وفي الدول النامية بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أعلى مستوياتها على الإطلاق 500 مليار دولار أي زيادة بنسبة 21%.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

ومما سبق بلا حظ انه في سنة 2008 م شهدنا تراجعاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً⁽¹⁾ بما نسبته 14,5% واستمر هذا التراجع لسنتي 2009 و2010 على التوالي ويأتي هذا التراجع بعد تحقيق قفزات متتالية خلال السنوات الخمس الماضية بما يعزى بصفة رئيسية إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 م وما صاحبها من اضطراب مالي وتباطؤ في النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية الأمر الذي تطلب تأجيل قرارات الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة.

ونظراً لأن الأزمة المالية العالمية بدأت في الدول المتقدمة وسرعان ما انتقلت إلى الدول النامية والمتحولة، فقد تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الدول المتقدمة سلباً وبصورة واضحة، حيث تراجعت بنسبة 25% مقارنة بمستواها المحقق في 2007، في حين جاءت هذه التأثيرات على الدول النامية في معظمها غير مباشرة، وذلك لأن التداعيات السلبية للأزمة لم تكن انتقلت بأكملها بنهاية عام 2008 إلى هذه المجموعة مما مكنها من الحفاظ على قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما تقدر نسبته 7% خلال العام 2008. ومن خلال معطيات الجدول السابق يتضح أن مجموعة الدول العربية لم تتأثر بعد بتداعيات الأزمة حتى نهاية 2008 حيث استمر الاتجاه التصاعدي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ويرجع ذلك إلى⁽²⁾ إضافة المزيد من المرونة على إطار التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من دول المنطقة وخاصة في قطاع الخدمات، التزام العديد من الدول العربية باستكمال برامج الخوصصة مع التركيز على القطاع الخدمي، تحسين المناخ الاستثماري في العديد من الدول لتواصل جهود الإصلاح.

وقد جاء تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009⁽³⁾، ليظهر أن تزايد عمليات تصفية الاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية حول العالم والتي عادة ما تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن أو القروض العكسية فيها بين الشركات، أو سداد القروض للشركات الأم، تعد من أهم العوامل التي أسهمت في تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد كان للدول العربية نصيب من هذا التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن معظمها تأثرت بشكل أقل فالمصدرين غير النفطيين بشكل خاص لم يتعرضوا بشكل كبير للأزمة بسبب ضعف تكاملهم بالتجارة الدولية وأسواق المال. أما مصدري النفط فكان تأثرهم بشكل أشد بسبب تراجع أسعار النفط وأسعار سوق الأسهم، لكن الملاحظ أن معظمهم كانوا قادرين على تحمل الأزمة بسبب الاحتياطات المالية الضخمة التي تراكمت خلال سنوات الازدهار السابقة، عدا أزمة دبي والتي كانت استثناءً لأنها ناتجة عن اخطاء في القرارات التي اتخذت قبل الأزمة وليس الأزمة العالمية نفسها، وقدر الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها خلال 2009 ب 30% تقريباً، والذي اعتبر انخفاض طفيف مقارنة مع باقي مناطق العالم الأخرى. ويرجع ذلك إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية الواردة للمنطقة قبل الأزمة كانت في قطاع النفط باستثناءات قليلة مثل إمارة دبي بالامارات العربية المتحدة ولزامة الديون السيادية التي أثرت هي الأخرى على حجم التدفقات الاستثمارية وتزامن ذلك أيضاً مع الاحداث السياسية في عدد من الدول العربية (تونس، ليبيا، السودان، سوريا، اليمن) والتي ادت إلى تراجع جاذبية مناخها الاستثماري فيما استمرت الاضطرابات الامنية في عدد اخر منها : لبنان ، فلسطين، الصحراء الغربية، العراق، ... الخ مما يفسر بقاء حصتها منخفضة.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 68.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 71.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2009 ، الكويت، 2009، ص 65.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

وقد كانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية⁽¹⁾ قد شهدت تذبذبا حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ 4,5% خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2007 إلى 5,4% عام 2008 ثم تراجع إلى 2,8% عام 2011. وقد تبين أداء الدول العربية بشكل واضح حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموعة منها (الجزائر: 2754 مليون دولار، فلسطين: 300 مليون دولار، الكويت: 1114 مليون دولار، ... الخ) فيما تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في دول أخرى (السعودية: 36,458 مليون دولار، سلطنة عمان: 1485 مليون دولار، تونس: 1688 مليون دولار، ... الخ).

في حين تحولت التدفقات الإيجابية إلى سلبية في دولتين: (مصر بخروج 483 مليون دولار)، (اليمن بخروج 518 مليون دولار) واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربيا كأكبر دولة مضيضة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 16308 مليون دولار، ثم الإمارات العربية المتحدة بقيمة 7152 مليون دولار.

شهد عام 2013 عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي إلى وتيرة الارتفاع بنسبة 9% لتصل إلى حوالي 1,45 تريليون دولار، حيث بدأ الاقتصاد العالمي يسترجع وتيرته بعد ما أصابه من آثار سلبية وانعكاسات للأزميتين الأمريكية والأوروبية (أزمة الديون السيادية) وما أصاب أهم شريك اقتصادي للدول العربية الا وهو الاتحاد الأوروبي من تراجع في معدلات النمو الاقتصادي. وظلت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي 96,3 مليار دولار عام 2008 حيث قدرت بـ 48,5 مليار دولار سنة 2013.⁽²⁾

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية تراجعا بنسبة 8% من 48,5 مليار دولار سنة 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي سنة 2008.⁽³⁾ ويعزى هذا التراجع للأزمة النفطية نهاية 2014، حيث انخفضت أسعار برميل النفط بنسبة 55% في أقل من سبعة أشهر وما أسهم في التراجع الشديد لأسعار النفط في أواخر 2015 ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل. واستمر تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول العالم تراجعا طفيفا بمقدار 28 مليار دولار وبنسبة 1,6% وكذلك الشأن بالنسبة للدول النامية حيث كان التراجع بمعدل 14,1%.⁽⁴⁾

أما الدول العربية فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها ارتفاعا بنسبة 25% من سنة 2015 إلى 2016 م. وتركزت هذه الاستثمارات في عدد محدود من الدول (الإمارات، مصر، السعودية) فنجحت باستقطاب مشاريع استثمار جديدة حيث بما يقدر بـ 773 مشروع استثماري أجنبي جديد.⁽⁵⁾

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2011، الكويت، 2011، ص ص 97-98.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2014، الكويت، 2014، ص 73.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص 73.

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2017، الكويت، 2017، ص 14.

(5) المرجع السابق، ص 15.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

جدول رقم (13): تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية من دول العالم

عدد الشركات المستثمرة	عدد الوظائف		التكلفة (مليون دولار)		عدد المشروعات		السنوات
	% من العالم	القيمة	% من العالم	القيمة	% من العالم	القيمة	
616	4,5	115 065	10,2	93 949	4,3	773	2016
610	3,9	95 596	5,0	43 864	4,2	769	2015
644	4,4	109 345	7,4	63 330	4,2	818	2014
724	4,1	102 035	6,1	57 705	4,6	954	2013
764	5,2	115 936	6,3	47 219	5,7	1 074	2012
873	4,6	126 053	6,3	61 179	5,7	1 168	2011
797	5,3	139 175	6,8	63 348	5,6	1 045	2010
892	6,3	166 076	10,4	110 886	6,8	1 159	2009
988	8,0	290 162	12,2	171 751	7,0	1 325	2008
615	4,3	117 070	6,4	55 910	5,0	719	2007
635	7,0	178 961	13,9	113 704	6,6	849	2006
513	6,2	123 784	12,2	77 548	5,9	641	2005
363	3,5	67 924	8,9	58 171	4,2	436	2004
394	3,6	72 202	6,5	47 040	4,8	460	2003
6 946	5,2	1 819 384	8,6	1 065 603	5,3	12 190	الإجمالي

المصدر: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

ولمزيد من التوضيح قمنا برصد لعدد وقيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة للدول العربية من خلال معطيات الجدول رقم (13) والذي يظهر ان عدد المشاريع الواردة لمجموع الدول العربية خلال الفترة من 2003-2016 بلغ 12190 مشروعاً. كما اظهر تذبذباً في قيمة هذه المشاريع وقيمتها الضئيلة مقارنة بعدد وحجم الدول العربية حيث ان نسبتها لم تصل 5% مقارنة بقيمة مجموع المشاريع الواردة لمجموع دول العالم. وذلك خلال 4 سنوات الأخيرة مع الإشارة الى ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول العالم عرف عموماً انخفاضاً كبيراً. ولم يرقى بعد ليصل الى مستوياته السابقة للارزمة المالية العالمية حيث حقق حينها أعلى مستوياته.

ثانياً: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي

بعد التطرق لحركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية عموماً سنحاول إلقاء الضوء على منطقة الخليج بصفة خاصة باعتبارها موضوع دراسة الحالة.

إن دول مجلس التعاون الخليجي هي جزء لا يتجزأ من الدول العربية وربما تعتبر أهم مجموعة او تكتل يمثل هذه الدول وتحتل الريادة في المجال الاقتصادي خصوصاً نظراً للتطور والنمو الاقتصادي المتسارع الذي حققته ودرجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى المناخ الاستثماري الجيد الذي وفرته جعلها تستقطب أكبر حجم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وسنحاول إبراز ذلك بالإضافة إلى مدى تأثير حجم هذه التدفقات بالمتغيرات الاقتصادية الدولية خاصة الأزمات المالية والنفطية من خلال تحليل معطيات الجدول التالي:

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم (14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2005-2016
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة/الاقتصاد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البحرين	1049	2915	912	2638	257	156	98	1545	3729	1519	-797	282
الكويت	234	121	112	-6	1114	1305	3259	2873	1434	953	293	275
عمان	1538	1597	3332	2952	1485	1243	1628	1365	1612	1506	-2692	142
قطر	2500	3500	4700	3779	8125	4670	939	396	-840	1040	1071	774
السعودية	12097	18293	24319	39456	36458	29233	16308	12182	8865	8012	8141	7453
الامارات العربية المتحدة	10900	12806	14187	5063	1134	8797	7152	8828	9491	10823	8795	8986
مجلس التعاون الخليجي	28318	39232	47561	53882	48572	45403	29384	27189	24290	23854	14811	17911

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات قاعدة بيانات الانكثاد

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة بين 2005 و2007 عرفت تزايدا متصاعدا وبدرجات متفاوتة بين الدول الست.

وقد أوضح تقرير التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية الصادر وعن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكثاد) أن سياسات دول المجلس الجديدة بالإضافة إلى الفرص التجارية الجديدة التي أتاحتها الطفرة في عائدات النفط ساهمت في ارتفاع الاستثمارات من مليار دولار سنويا بين عامي 1990 و2000 لتصل إلى 60 مليارا في 2006.

لقد ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 10 أمثال خلال عقد واحد ويوجه معظم الرصيد إلى السعودية والإمارات ليشكلا أكبر اقتصاديين في المنطقة، ويعزى هذا الارتفاع بين سنتي 2005-2006 م إلى تنامي الاستثمارات البينية بتأثير تزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام وفتح قطاعات جديدة للاستثمار كالخدمات والعقار وقطاع النقل أما سنة 2007 فقد تم فتح قطاعات جديدة للاستثمار كانت حكر على القطاع العام كالنفط والغاز والبنية التحتية.

واستمر هذا الارتفاع في حجم الاستثمارات الواردة حتى 2008 والتي قدر إجمالي التدفقات على مجلس التعاون بـ 53882 مليون دولار أمريكي والملاحظ أن هذه السنة كانت سنة الانتعاش لدول مجلس التعاون الخليجي خاصة والعربية عامة حيث شهد حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة ذروته فيها رغم الأزمة المالية العالمية إلا أن هذا الانتعاش لم يدم طويلا ورجعت الاستثمارات إلى الانخفاض عام 2009 ولكن بشكل طفيف حيث قدر حجم الاستثمارات الوافدة بـ 48572 مليون دولار أمريكي ويرجع سبب الانخفاض هذا إلى تدهور شروط التبادل التجاري الدولي وحجم التجارة الخارجية نظرا لانخفاض الصادرات النفطية التي تعتمد عليها أغلب الدول العربية ودول المجلس خصوصا والذي بدوره يرجع لانكماش الطلب على النفط.⁽¹⁾

⁽¹⁾ رايس حدة، دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28/27، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2012، ص ص 64-65.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

فمستقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج يعتمد بشكل كبير على سعر النفط واستمرار فوائض الميزانية والأحداث الإقليمية وأداء الاقتصاد العالمي. فالأحداث الإقليمية في العام 2011 والشكوك المتزايدة حول نمو الاقتصاد الأمريكي وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تداعيات سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للعالم عموماً وللمنطقة على وجه الخصوص واستمر مسلسل التراجع حيث قدرت قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة سنة 2010 بـ 45403 مليون دولار وسنة 2011، بـ 29384 مليون دولار ولعل ذلك راجع للأحداث السياسية (سبتمبر 2011) والوضع الأمني العالمي وفي المنطقة إضافة إلى الحذر المسيطر على المستثمرين في فترة ما بعد الأزمة المالية وتعليق أو إلغاء عدد من المشاريع في السعودية وقطر.

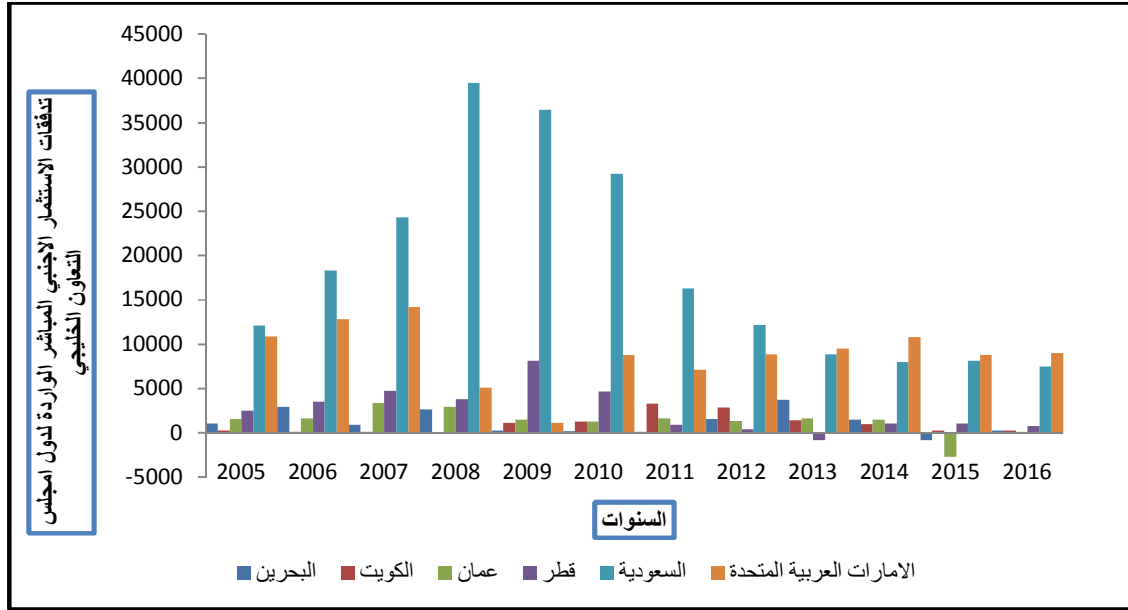
وفي سنة 2013 بدأ الاقتصاد العالمي يسترجع عافيته تدريجياً وعرف شيء من الانتعاش أو الاستقرار النسبي وهو ما جعل حجم الانخفاض في الاستثمارات الأجنبية الوافدة يكون طفيفاً حيث قدرت بـ 24290 مليون دولار ولم يدم هذا الاستقرار طويلاً حتى شكل الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط الخام ابتداءً من أواخر 2014 م أزمة نفطية كبيرة أصابت آثارها الجسيمة الاقتصاديات الخليجية باعتبار العائدات النفطية تشكل في المتوسط 46% من العائدات في دول المجلس التعاون الخليجي الست، في حين تشكل الصادرات النفطية ثلاثة أرباع الصادرات، فهذا الهبوط الشديد لأسعار النفط سبب تراجع إيراداتها النفطية وانعكاسات ذلك على موازاناتها وبالتالي حجم الإنفاق العام (وذلك بشكل متفاوت بين الدول الست) حيث وضعت موازاناتها بناءً على سعر البترول أعلى بقليل أو بكثير من السعر الذي وصل إليه الخام في جانفي 2015 وهو 50 دولار، مما سبب تعطيل للمشاريع وإلغاء البعض منها ومواجهة دول مجلس التعاون لضغوط اقتصادية تعد الأكبر في تاريخها حيث تراجعت (أرصدتها) نسب فوائض حسابها الجاري إلى الناتج المحلي وتحولت إلى عجز ولعل الاقتصاد السعودي هو الأكثر تحملاً للأزمة باعتبار ما يكسبه من مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية لذلك نلاحظ أن قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي إليه انخفضت لكن ليس بنفس الحدة للدول الأخرى وتبقى السعودية الرائدة بين دول الخليج في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى في ظل الأزمات وتليها الإمارات العربية المتحدة. و استمرار انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي حتى سنة 2015 حيث قدر بـ 14811 مليون دولار لكن عرف تطور وارتفاع طفيف في سنة 2016 حيث قدر ما استقطبته دول مجلس التعاون الخليجي ما مقداره 17911 مليون دولار.

ولمزيد من توضيح مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية بالأزمات المالية قمنا بإعداد الرسم البياني التالي اعتماداً على معطيات الجدول

رقم (14)

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

الشكل رقم (11): التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005-2016



المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

حيث نلاحظ انه بعد التعثر والانخفاض المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عرفت انتعاشا و اتجاه متزايد في السنوات الأخيرة إلا أنها لم ترقى للمستوي الذي وصلت إليه سنة 2008 م ولا تساير نظيراتها في الدول المتقدمة وذلك بالنسبة للمنطقة العربية عموما ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص حيث تميز النمط بالتذبذبات الواسعة في معدلات النمو وهذا إنما يدل على عدم استقرار دول المنطقة كهدف للاستثمار.

المطلب الثاني: التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي.

أولا: التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية

لقد بلغت مجمل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الصادر من الدول العربية خلال الفترة من 1995 إلى 2004 ما قيمته 2,5 مليار دولار بنسبة 0,28% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية خلال هذه الفترة و بنسبة 0,04% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على صعيد العالم و بمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 251 مليون دولار سنويا.⁽¹⁾ والجدول الموالي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 2005-2016 م والذي يبين لنا ان نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية والمتجه إلى الخارج من هذه البلدان اصغر بكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للداخل ويسير بوتيرة ابطىء.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2005، مرجع سابق، ص 39

الجدول (15): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة من 2005-2016

السنة/ الاقتصاد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	(20)	34	151	318	215	220	534	(41)	(268)	(18)	103	55
البحرين	1,135	980	1,669	1,620	(1,791)	334	(920)	516	532	(394)	497	170
جيبوتي
مصر	92	148	665	1,920	571	1,176	626	211	301	253	182	207
العراق	89	305	8	34	72	125	366	490	227	242	148	304
الاردن	163	(138)	48	13	72	28	31	5	16	83	1	3
الكويت	5,142	8,211	9,784	9,091	8,582	5,890	10,773	6,741	16,648	(10,468)	5,407	(6,258)
لبنان	715	875	848	987	1,126	487	937	1,026	1,981	1,255	662	773
ليبيا	128	474	3,947	5,888	1,165	2,722	131	2,509	707	(77)	395	341
موريطانيا	2	0	(1)	3	(3)	17	1	(3)	19	29	8	19
المغرب	75	445	622	485	470	589	179	406	332	436	653	639
عمان	234	276	(36)	585	109	1,498	1,222	884	934	1,358	294	862
قطر	352	127	5,160	3,658	3,215	1,863	10,109	1,840	8,021	6,748	4,023	7,902
المملكة العربية السعودية	(350)	(39)	(135)	3,498	2,177	3,907	3,430	4,402	4,943	5,396	5,390	8,359
الصومال
فلسطين	42	129	44	(4)	69	84	(128)	29	(48)	188	73	114
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سوريا
تونس	60	38	84	120	92	112	703	45	47	32	19	34
الامارات العربية المتحدة	3,750	10,892	14,568	15,820	2,723	2,015	2,178	2,536	8,828	11,736	16,692	15,711
اليمن	24	9	39	230	72	71	58	8	5	12	6	35
العالم	841,092	1,360,036	2,176,587	1,717,456	1,102,091	1,386,061	1,576,041	1,388,455	1,399,483	1,253,159	1,594,317	1,452,463
الدول النامية	118,351	209,330	283,555	288,599	249,271	373,906	390,443	381,409	432,766	472,745	389,267	383,429

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

ومن المنحى نلاحظ انه و بحلول سنة 2009م أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية قد شهدت تراجعاً حاداً من 18 دولة عربية بنسبة 44,7% لتصل إلى 24,4 مليار دولار مقارنة بنحو 44,2 مليار دولار عام 2008 وهذا ما أكده تقرير الإستثمار العالمي 2010 للأونكتاد ووفقاً للتقرير، ارتفعت التدفقات الصادرة من 6 دول عربية، ارتفاعات متباينة (السعودية، لبنان، العراق، تونس، الأردن وفلسطين). وفي المقابل تراجعت من 11 دولة (الكويت، قطر، الإمارات، ليبيا، مصر، المغرب، سلطنة عمان، الجزائر، السودان، سورية والبحرين). وفي حين استقرت التدفقات الصادرة من اليمن عند نفس مستواها، لم تتوافر بيانات عن التدفقات الصادرة من كل من موريتانيا، جيبوتي والصومال. وقد حلت الكويت في المرتبة الأولى عربياً كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات ظلت عند نفس مستواها تقريباً للعام السابق، حيث بلغت 8.7 مليار دولار وبحصة 35.8% من الإجمالي العربي، تلتها السعودية التي قفزت تدفقاتها الصادرة من 1.5 مليار دولار إلى 6.5 مليار دولار لتحتل بذلك المرتبة الثانية وبحصة 26.7%، ثم قطر التي احتلت المرتبة الثالثة عربياً بحصة 15.4% رغم تراجع التدفقات الصادرة منها بمعدل 37.4% لتبلغ ما قيمته 3.8 مليار دولار، بينما حلت الإمارات في المرتبة الرابعة عام 2009 بعد أن تخلت عن المرتبة الأولى للعام 2008، بفعل التراجع الحاد للتدفقات الصادرة منها لتبلغ 2.7 مليار دولار وبحصة 11.2% مقارنة بنحو 15.8 مليار دولار عام 2008، ثم حلت ليبيا التي تراجع عنها التدفقات الصادرة بمعدل 80%، إلى نحو المليار دولار فلبان التي ارتفعت التدفقات الصادرة منها بمعدل 14% لتتجاوز مليار دولار، ثم كل من مصر، المغرب، سلطنة عمان، الجزائر، العراق بتدفقات تراوحت ما بين 100-500 مليون دولار بينما جاءت التدفقات الصادرة من تونس، الاردن، اليمن، السودان و فلسطين أقل من 100 مليون دولار، و جدير بالذكر أن كلا من البحرين و سوريا حققا صافي تدفق للداخل بما يشير إلى تصفية استثماراتها بالخارج بما يتجاوز التدفقات الصادرة من الدولتين⁽¹⁾.

و يعزى هذا التراجع في التدفقات الصادرة بدرجة كبيرة إلى الانخفاض الملحوظ في قيمة عمليات الاندماج و الاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية. واستمر هذا التراجع إلى 2011 م أين بدأت التدفقات تعرف نوعاً من الارتفاع نتيجة بداية التعافي من آثار الازمتين الأمريكية والأوروبية اللتان مستا المنطقة لكن مع حلول سنة 2014 وفي نهايتها انخفضت اسعار النفط بشكل غير مسبوق لتحدث أزمة نفطية حيث القت بأثارها على الدول العربية النفطية وبالتالي على تدفقات الاستثمارات الصادرة منها علماً ان اغلب الاستثمارات العربية الصادرة مصدرها من الدول النفطية التي تحقق فوائض مالية وعاودت التراجع من جديد.

ثانياً: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول مجلس التعاون الخليجي

يوضح الجدول أدناه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم (16): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2005-2016

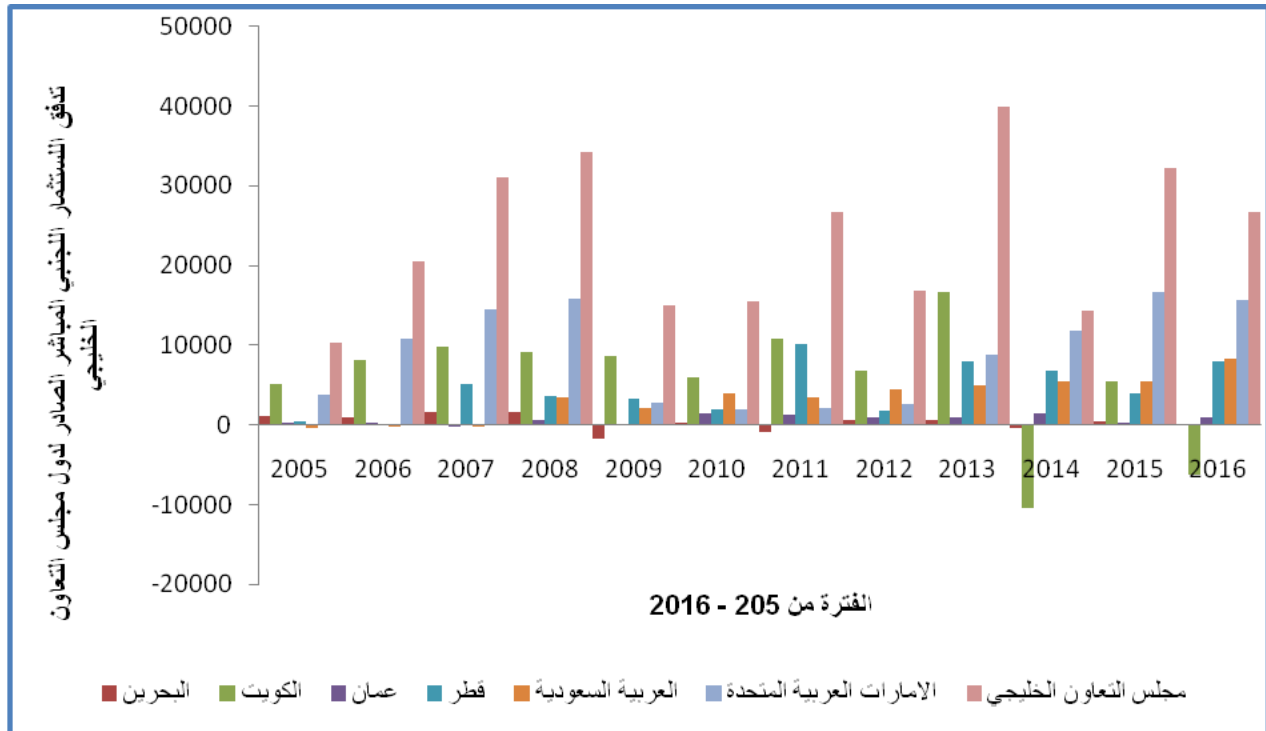
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البحرين	1135	980	1669	1620	-1791	334	-920	516	532	-394	497	170
الكويت	5142	8211	9784	9091	8582	5890	10773	6741	16648	--10468	5407	-6258
عمان	234	276	-36	585	109	1498	1222	884	934	1358	294	862
قطر	352	127	5160	3658	3215	1863	10109	1840	8021	6748	4023	7902
العربية السعودية	-350	-39	-135	3498	2177	3907	3430	4402	4943	5396	5390	8359
الإمارات العربية المتحدة	3750	10892	14568	15820	2723	2015	2178	2536	8828	11736	16692	15711
مجلس التعاون الخليجي	10264	20447	31010	34272	15014	15507	26791	16919	39907	14376	32303	26746

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد).

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الدول الخليجية تعتبر من أهم الدول العربية المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تقدر بـ 74,86% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية لعام 2008 م. حيث تساهم في توجيه جزء من استثماراتها المباشرة نحو البلدان العربية ذات العجز المالي. والملاحظ ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من دول الخليج العربي قد عرفت نفس مسار تدفقات الدول العربية من الفترة 2005-2008 م عرفت انتعاشا ملحوظ ثم تراجعاً ابتداءاً من سنة 2009 م ربما أكثر حدة ويرجع ذلك لتأثر دول المجلس بازمة الديون السيادية 2009 م بحكم العلاقات الاقتصادية التي تربطها مع الاتحاد الاوروبي وازمة ديون دبي ولزيميد من التوضيح قمنا بتمثيل بيانات الجدول السابق في منحني بياني كالآتي:

الشكل رقم (13): التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

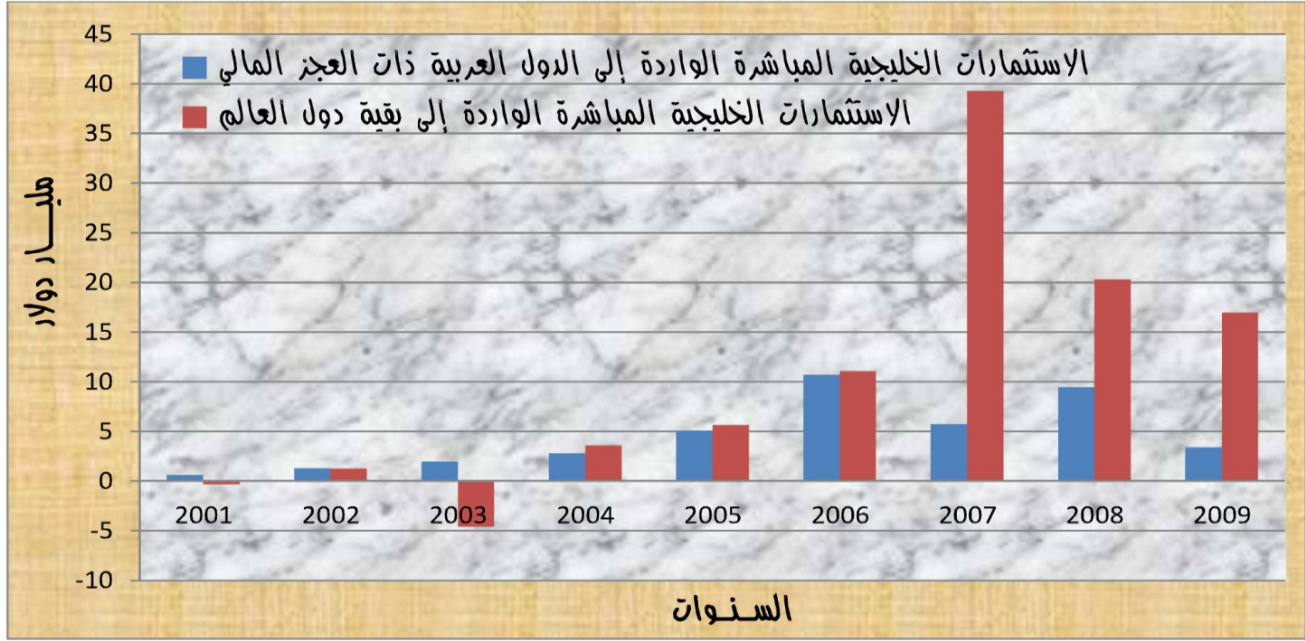
و بحلول سنة 2015 نلاحظ تناقص حجم التدفقات الصادرة وذلك راجع لانهيار أسعار النفط وبداية الأزمة النفطية نحابة 2014م. ومن خلال الجدول رقم (18) نلاحظ التذبذب الحاصل خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي النفطية منها حيث بلغت قيمة التغير لدولة الإمارات بين سنتي 2015 م و 2016م (-980) مليون دولار و الكويت ب (-11665) مليون دولار وهي الدول الرائدة عربيا و خليجيا بالإضافة إلى السعودية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. حيث بلغت حجم التدفقات الصادرة منها خلال سنة 2015 م 5390 مليون دولار و في سنة 2016 م قدرت بـ 8359 مليون دولار ويعزي هذا الارتفاع بسبب الفوائض المالية المتراكمة لديها من سنوات الطفرة السعرية لسعر برميل النفط الخام.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

ثالثا: الاستثمارات الخليجية الصادرة لدول عربية ذات عجز مالي:

يتبين من الشكل رقم (14) أن تدفقات الاستثمار الخليجي المباشر الصادرة قد مرت خلال الفترة 2001-2009 بمرحلتين رئيسيتين: (1) ،

شكل رقم (14): تطور حجم الإستثمار المباشر الخليجي الصادر إلى الخارج خلال الفترة 2001-2009



المصدر: قسوم بلخير ، دور الإستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013-2014، ص91.

- المرحلة الأولى خلال الفترة 2001-2006

تميزت هذه المرحلة بنمو حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية ذات العجز المالي بوتيرة متزايدة سنويا، فقد نما حجم هذه التدفقات من القيمة 609.2 مليون دولار عام 2001 إلى أكبر قيمة بلغت هذه التدفقات نحو الدول المذكورة خلال فترة الدراسة ككل، والتي قدرت عام 2006 ب 10.693 مليار دولار. يذكر في هذا الصدد أن نصيب الدول العربية ذات العجز المالي من الاستثمارات المباشرة الصادرة من الدول الخليجية قد جاء متقاربا مع نصيب بقية دول العالم، بل كان أكبر خلال عامي 2001 و 2003 (حيث كانت حصة التدفقات الاستثمارية المدينة تجاه الدول غير العربية أكبر من الدائنة، وهو ما يفسر ظهور صافي التدفقات سالبا).

المرحلة الثانية خلال الفترة 2007-2009

تميزت هذه المرحلة بتزايد كبير في نصيب بقية دول العالم من الاستثمارات الخليجية مقارنة بنصيب الدول العربية التي تعاني العجز المالي خاصة عام 2007 حيث بلغت قيمة الاستثمارات الخليجية المتجهة نحو البلدان غير البلدان العربية صاحبة العجز المالي 39.297 مليار دولار، لتتخفص إلى 20.303 مليار دولار عام 2008 بنسبة 48.33% ثم إلى 16.973 مليار دولار عام 2009 معدل 16.39% مقارنة بعام 2008.

(1) بلخير قسوم ، مرجع سابق ، ص ص 91-93.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

و بالنسبة لنصيب مجموعة الدول العربية ذات العجز المالي من تدفقات الاستثمار الخليجي خلال هذه المرحلة فقد انخفضت قيمة هذه الاستثمارات عن المستوى الذي بلغته في غاية المرحلة الأولى، حيث قدر حجم الاستثمارات الخليجية المباشرة الذي استضافته مجموعة هذه الدول عام 2007 إلى ما يقارب 5740.5 مليون دولار أي ما يعادل 14.60% من حجم الاستثمارات الخليجية الواردة إلى بقية دول العالم، ثم ارتفع إلى القيمة 9446.6 مليون دولار عام 2008 أي ما يعادل 46.52% من حجم الاستثمارات الخليجية الواردة إلى بقية دول العالم في نفس العام، لينخفض من جديد عام 2009 إلى القيمة 3398.2 مليون دولار أي ما يعادل 20% من حجم الاستثمارات الخليجية الواردة إلى بقية دول العالم في نفس العام. وهو ما يفسر بتوجه الاستثمار الخليجي المباشر نحو البلدان غير العربية خلال هذه المرحلة ربما لتوفر عوامل جذبه في البلدان غير العربية. ومن هذا التحليل يستخلص نتيجتين هما:

- التحول الواضح في التدفقات الاستثمارية المباشرة الصادرة من دول الخليج سواء من حيث الوجهة أو الحجم لصالح دول أخرى غير الدول العربية ذات العجز المالي.

ويقلل هذا التحول من استفادة دول العجز العربية من رؤوس الأموال الخليجية، ويوحي بحجم الفرص الضائعة نتيجة لعدم ملائمة البيئة الاستثمارية في تلك الدول.

- أن الاستثمارات الخليجية المباشرة تتوزع وتتدفق بصفة غير منتظمة نحو الدول العربية ذات العجز المالي نظرا لاعتبارات تتعلق بالعلاقات السياسية بين الدول الخليجية وبقية الدول العربية، وأولويات توزيع الدول الخليجية لاستثماراتها جغرافيا في الدول العربية بناء على التغيرات التي تطرأ على المناخ الاستثماري في كل دولة عربية.

ومع حلول سنة 2013م عرفت تدفقات الاستثمارات الصادرة عالميا ارتفاعا بنسبة 19,2% لتبلغ 1410 مليارات دولار خلال 2013 م⁽¹⁾ و بلغ إجمالي أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية 243.457,19 مليون دولار لنفس السنة . أنظر الملحق رقم (06).

حيث عرفت انتعاشا خصوصا بعد بداية استقرار الأوضاع السياسية (أحداث الربيع العربي) و انتعاش الاقتصاد العالمي وبداية تعافيه من الأزميتين المائيتين الأمريكية والأوروبية .

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي

من خلال دراستنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية لاحظنا من خلال البيانات تركزا جغرافيا عاليا نسبيا في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية خلال فترة 2003-2012 حيث تستحوذ أربع دول فقط (السعودية والإمارات ومصر ولبنان، حسب الترتيب التنازلي للحصة من الإجمالي) من أصل 21 دولة على ما يقارب ثلثي إجمالي التدفقات إلى المنطقة (63%) وبالنسبة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حتى عام 2012، يتضح أن حصة هذه الدول من إجمالي 21 دولة من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بلغت 29%، 14%، 11%، 6% بالنسبة لكل من السعودية والإمارات ومصر ولبنان على التوالي (شكل رقم 15).

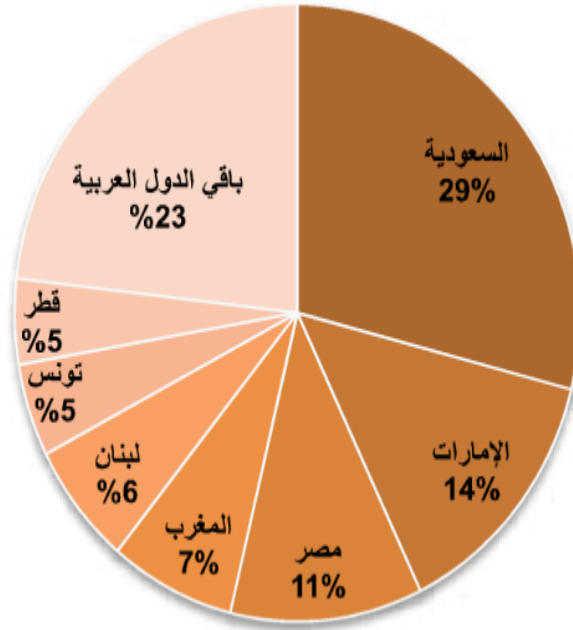
حسب البيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد التدفقات الواردة إلى عشر دول عربية هي مصر والأردن والإمارات والكويت والجزائر والمغرب وتونس وليبيا واليمن وجيبوتي بنهاية عام 2012 والبالغ إجمالي التدفقات فيها نحو 11.5 مليارات دولار، يتضح أن قطاع الخدمات أكبر متلق للاستثمار الأجنبي والعربي المباشر في الدول العشر بقيمة 7.12 مليار دولار وبنسبة 62% من الإجمالي، يليه

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2014، مرجع سابق، ص 71.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بقيمة 4.4 مليار دولار بحصة تبلغ 38.2% من إجمالي، ولم يحصل قطاع الزراعة إلا على 26 مليون دولار ونسبة 0.22% فقط.⁽¹⁾

شكل رقم (15): رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية بنهاية عام 2012



المصدر: المؤسسة العربية للاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2012-2013.

وحسب تقرير مناخ الاستثمار 2014 م فقد تواصل خلال العام 2013 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، حيث تصدرت الإمارات بقيمة 10.5 مليارات دولار وبحصة 21.6%. ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 9.3 مليارات دولار وبحصة 19.2% كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.6 مليارات دولار ونسبة 11.5% من الإجمالي العربي، ثم حل المغرب رابعا بقيمة 3.4 مليارات دولار وبحصة 6.9% ثم السودان في المركز الخامس بقيمة 3.1 مليارات ونسبة 6.4%. ومن واقع بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي وفق إحصاءات الاونكتاد قامت المؤسسة بتجميع وتحليل البيانات الخاصة بالدول العربية لإبراز أهم الدول الأجنبية والعربية المستثمرة في المنطقة. وكشفت تلك البيانات عن وجود 92 دولة عربية وأجنبية لديها تدفقات استثمارية سنوية بلغ مجموعها خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 أكثر من 300 مليار دولار (انظر الملحق رقم 08).⁽²⁾

وضمنت قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة خلال في الفترة ما بين 2001 و 2012 حسب الترتيب التصاعدي كلا من فرنسا والكويت والولايات المتحدة والإمارات والمملكة المتحدة والسعودية واليابان وهولندا والصين وألمانيا بقيمة إجمالية و بلغت 211.5

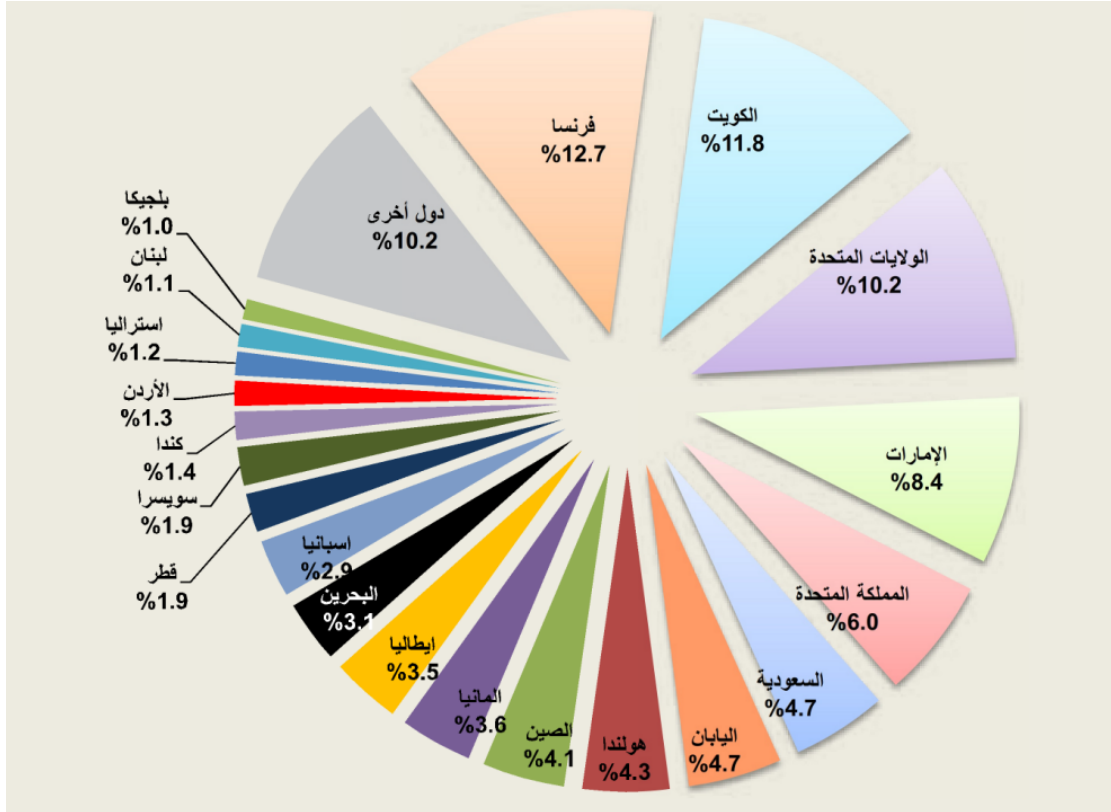
⁽¹⁾ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2012-2013، ص 74.

⁽²⁾ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2014، ص ص 73 - 74.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

مليار دولار وبنسبة تزيد عن 70 % من الإجمالي (شكل رقم 16) ، كما حلت إيطاليا والبحرين وإسبانيا وقطر وسويسرا وكندا والأردن وأستراليا ولبنان وبلجيكا ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بقيمة 58 مليار دولار وبنسبة 19.3 % لتشكيل القائمتان نحو 90 % من إجمالي الاستثمارات في المنطقة خلال الفترة.

شكل رقم (16): قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بين عامي 2001 و 2012



المصدر: المؤسسة العربية للاستثمار وإتقان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2013-2012

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية سنة 2016:

- وفيما يخص مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2016 وانطلاقاً من تحليل قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)، يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات المهمة أبرزها ما يلي: ⁽¹⁾
- شهد عام 2016 إنشاء 773 مشروعاً استثمارياً أجنبياً جديداً في الدول العربية بزيادة طفيفة عن 2015 وتخص تلك المشروعات 616 شركة. وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بنحو 94 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات ما يزيد عن 115 ألف فرصة عمل.
 - حلت مصر في مقدمة الدول المستقبلية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2016 بقيمة 40.9 مليار دولار تمثل 44.3 % من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة 11.8 مليار دولار وبحصة بلغت 12.8 % ثم الإمارات بقيمة 9.8 مليارات دولار وبحصة بلغت 10.6 %.
 - تصدرت الصين قائمة المستثمرين في المنطقة لعام 2016 بقيمة 29.5 مليار دولار وبنسبة 31.9 % من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة 15.2 مليار دولار و بحصة بلغت 16.4 % ثم الولايات المتحدة بنحو 7 مليارات دولار وبحصة بلغت 7.6 %.
 - تاريخياً ارتفع عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 460 مشروعاً عام 2003 إلى 1325 مشروعاً عام 2008 ثم شهد اتجاهها عاملاً للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية من عام 2009 حتى تراجع مرة أخرى إلى 769 مشروعاً عام 2015.
 - خلال الفترة ما بين عامي 2003 وحتى 2016 يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 6946 شركة بنسبة تزيد عن 8.5 % من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والمقدر عددها بأكثر من 8165 ألف شركة كما تستثمر تلك الشركات فيما يزيد على 12 ألف مشروع في المنطقة العربية و بنسبة تبلغ نحو 5.2 % من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 233 ألف مشروع. (انظر الشكل رقم 17 والجدول رقم 17)

⁽¹⁾ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2017، مرجع سابق، ص 17.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

شكل رقم (17): نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2016



جدول رقم (17): توزيع إجمالي مشاريع الاستثمارات الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2016

توزيع إجمالي مشاريع الاستثمارات الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2016		
الدولة المستقبلة	التكلفة الإجمالية بالمليون دولار	%
مصر	40,914	44.3
السعودية	11,775	12.8
الإمارات	9,824	10.6
الجزائر	7,429	8
المغرب	6,596	7.1
العراق	3,951	4.3
البحرين	3,807	4.1
سلطنة عمان	3,422	3.7
الأردن	3,323	3.6
الكويت	1,286	1.4

المصدر: المؤسسة العربية للاستثمار وإتقان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2016

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

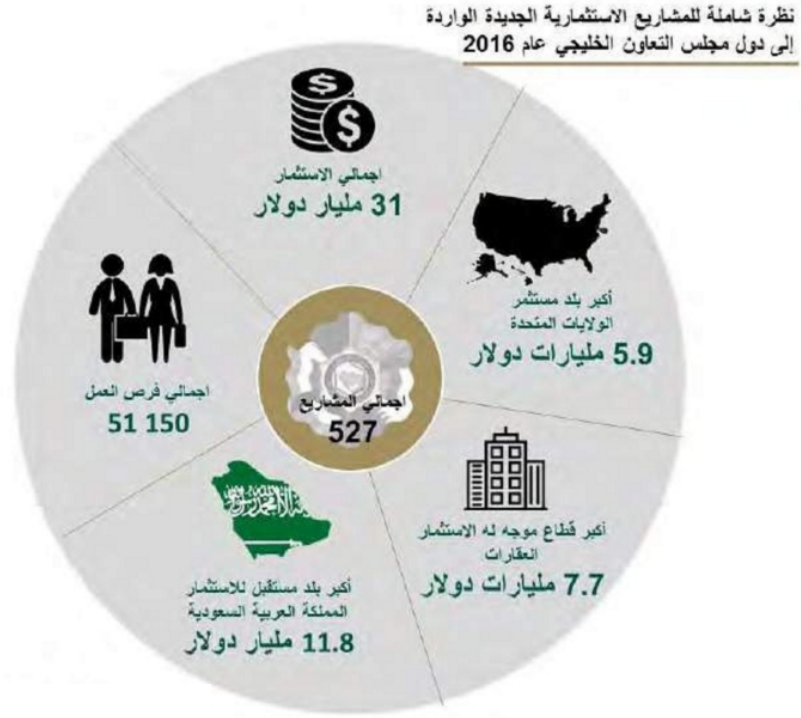
مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2016:

أما بشأن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في دول مجلس التعاون الخليجي فتوضح ما يلي: ⁽¹⁾

- نجحت دول مجلس التعاون في استقطاب 527 مشروعاً جديداً عام 2016 تخص 434 شركة وتكلفتها استثمارية نحو 31 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات أكثر من 51 ألف فرصة عمل جديدة وقد استحوذت الإمارات على 57.3 % من تلك المشروعات.
- حلت الولايات المتحدة ثم الإمارات ثم المملكة المتحدة ثم الصين فالهند في مقدمة الدول المستثمرة في دول المجلس لعام 2016 فيما جاءت السعودية والإمارات في مقدمة الدول المستقبلة للمشروعات بنحو 21.6 مليار دولار نحو 70 % من الاستثمارات الواردة لدول المجلس.
- خلال عام 2016 استحوذت قطاعات العقار ثم المواد الكيميائية ثم الفحم والنفط والغاز الطبيعي ثم خدمات الأعمال على نصيب الأسد من الاستثمارات في حصة تزيد عن 66% من إجمالي التكلفة الاستثمارية.
- شهدت دول الخليج استقراراً نسبياً لمشروعات الاستثمار الأجنبي الجديدة في بداية العقد الماضي حيث بلغت التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات 68.4 مليار دولار عام 2010 ثم بلغت 67.5 مليار دولار عام 2011 قبل أن ترتفع إلى 71 مليار دولار عام 2012 حيث بدأت بعدها اتجاهها عاماً نزولياً قبل أن تصل إلى 51.2 مليار دولار عام 2016.
- خلال الفترة ما بين عام 2010 و 2016 استقطبت دول الخليج 4629 مشروعاً تابعا ل 3109 شركات أجنبية بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 199 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات نحو 408 آلاف فرصة عمل جديدة وقد استحوذت الإمارات على 68 % من تلك المشروعات.
- خلال الفترة ما بين عامي 2010 و 2016 جاءت الولايات المتحدة في مقدمة كبار المستثمرين في دول الخليج بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 31.8 مليار دولار تمثل 16 % من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة 22 مليار دولار وبحصة 11 % ثم الهند بقيمة 21.1 مليار دولار وبحصة 11 % ثم فرنسا بقيمة 18 مليار دولار بحصة 9 %.
- قطاعياً استحوذ العقار على 18 % من مشروعات الاستثمار في دول الخليج خلال الفترة عامي 2010 و 2016 تلاه قطاع المواد الكيميائية بحصة 17 % ثم قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بحصة 15 % ثم الفنادق والسياحة بحصة 10 % (انظر الشكل رقم 18).

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص 19.

الشكل رقم (18): نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2016



المصدر: المؤسسة العربية للاستثمار وإثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2016

مشاريع الاستثمار العربي البيني:

أما فيما يخص توزيع المشاريع الاستثمارية العربية البينية الجديدة فيتضح⁽¹⁾: توزيع المشاريع الاستثمارية العربية البينية الجديدة، ان هناك تغيير في التوزيع القطاعي بين عامي 2006 و 2016، حسب القطاعات الواردة إليها فحسب عدد المشروعات يلاحظ الارتفاع الواضح للاهمية النسبية لقطاع المنسوجات من 5.4 الى نحو 16.9% ليصبح القطاع الاهم في مقابل تراجع كبير لقطاع الخدمات المالية من 23.5% الى اقل من 11.3%. حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات فقد شهد التوزيع القطاعي للمشروعات البينية العربية تغيرات ايضا ما بين عامي 2006 و 2016 حيث استقرت الاهمية النسبية لقطاع العقارات بصورة كبيرة من حوالي 80% مقابل تراجع كبير للاهمية النسبية لقطاع الفحم والنفط و الغاز من 5.6% الى اقل من 1% وكذلك تراجع قطاع الفنادق و السياحة من 4.5 الى نسبة متدنية.

(1) نفس المرجع، ص 23.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمات دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

المطلب الرابع : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي .

يعكس الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي الجهود المبذولة من طرف هذه الدول محاولة منها توفير المناخ الاستثماري الملائم لتحسين مكانتها في الاقتصاد العالمي ومواكبة التطورات الحديثة التي يشهدها العالم ، إلا أنه رغم كل تلك الإجراءات والتسهيلات المقدمة لا تزال هناك بعض الصعوبات والعراقيل التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و تعيق عملية جذبها .
نذكر منها: (1)

- غياب إستراتيجية واضحة للتنمية اقتصادية و وجود ما يسمى بعشوائية القرارات فيما يتعلق بالاستثمار و التخطيط و توظيف العمالة.
- محدودية السوق الخليجي حيث يتحكم حجم السوق في تحديد قيمة الاستثمارات و عوائدها.
- هيمنة الحكومة والقطاع العام على معظم الأنشطة الإنتاجية .
- افتقار المستثمر المواطن للوعي استثماري بأهمية رأس المال المواطن ودورة في التنمية من خلال الدخول في شركات مع شركات أجنبية في استثمارات قصيرة الأجل و الحصول على الربح السريع .
- غياب الدراسات عن أهم الفرص الاستثمارية الموجودة على أراضي الدول الخليجية.
- الاستثمار قصير الأجل أدى إلى فقدان الدول الخليجية للدور التنموي بالإضافة إلى :
- التدخل الحكومي المكثف في الاقتصاد يجعل دول المنطقة منطقة طاردة و غير جاذبة للمستثمر الأجنبي .
- الانعكاسات السلبية الناتجة عن التغيرات المتكررة في السياسات الاقتصادية و القانونية و سياسات الاستثمار الانتقالية و المتغيرة
- ضعف البنية التصديرية اللازمة لضمان و تمويل الصادرات و حسب دراسة ميدانية قام بها اتحاد عزف دول مجلس التعاون الخليجي
- حول طبيعة الصعوبات التي يواجهها أصحاب الشركات والمستثمرون خلصت إلى تقسيم المعوقات إلى 5 فئات رئيسية وهي: (2)

1. المعوقات التشريعية والتنظيمية :

- ضعف وسائل فض المنازعات التجارية.
- غياب التشريعات المتعلقة بالمنافسة.

2. المعوقات الإجرائية:

- القيود البيروقراطية.
- تعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار.

3. معوقات السياسة الاقتصادية :

- الافتقار إلى العمالة الماهرة التي يحتاجها قطاع الأعمال.
- ضعف الاهتمام التقني.

4. معوقات البنية الأساسية :

- عدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.
- صعوبة الحصول على مواقع في المدن الصناعية.

(1) جريدة البيان ، معوقات الاستثمار الأجنبي في الخليج العربي بين غياب الإستراتيجية و الشريك النائم ، نقلا عن : <https://www.albayn.ae>

تاريخ الزيارة 2018/06/15 ، على الساعة 21:30

(2) الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون ، معوقات الاستثمار في مجلس التعاون الخليجي - دراسة ميدانية - ، الدمام ، المملكة العربية السعودية ، أكتوبر 2009

5. معوقات الاستثمار بين دول المجلس :

- ضعت التجارة البينية بين دول الخليج و محدوديتها.
- غياب المعلومات عن الفرض الاستثمارية المتاحة و المسموحة.
- و أخيرا بالنظر لزيارة حدة المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية فقد أصبح من الأهمية بمكان قيام دول مجلس التعاون الخليجي باستمرار بمواصلة تطوير المناخ الاستثماري لجذب هذه الاستثمارات.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليلنا لآثار الأزمات الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي استنتجنا أن لهذه الأزمات تأثيرات وانعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات هذه الدول ويتمثل ذلك في أن هذه الدول تعتمد بشكل أساسي على مصدر وحيد وهو النفط ، فأى تغيير في أسعاره أو حجم الطلب عليه يكون له انعكاسات على النمو الاقتصادي في دول الخليج وعلى مسار تنفيذ خطط والمشاريع التنموية في هذه الدول بالإضافة إلى درجة انفتاحها واندماجها في الاقتصاد العالمي فعلى الرغم من الإنجازات الهامة التي حققتها مجلس التعاون في مجال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم من تحفيزات وتسهيلات حظي بها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك تحديات لا تزال تعترض مسيرة دول المجلس وتبقى النسب والأرقام المحققة بعيدة عن الأهداف المرجوة ولعل تعرضها لهذه الأزمات كشف عن نقائص وجب عليها تداركها لتفادي الآثار السلبية لها مستقبلا.



الخاتمة

I - خلاصة عامة للبحث:

بينت تجارب بعض الدول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دخول رؤوس الأموال وتوفير فرص العمل وتوفير الخبرة والتكنولوجيا، وبذلك يعد الاستثمار الأجنبي مصدراً مهماً من مصادر النمو الاقتصادي في حال تم استغلاله بالطريقة المثلى. وللاستفادة من الاستثمار الأجنبي، يجب أولاً تهيئة الشروط اللازمة لنجاحه، فتوفر الأنظمة والتشريعات الملزمة والواضحة، ووجود البنية التحتية المناسبة، والانفتاح الاقتصادي جميعها - ضمن عوامل أخرى - تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودول مجلس التعاون الخليجي.

قامت بخطوات هامة في هذا المجال من خلال إضافة مختلف التجهيزات والتسهيلات وسن القوانين والتشريعات المحفزة لجذبه إلا أننا سجلنا تراجع لحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك لانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية على دول المنطقة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي على الاقتصاد العالمي.

ويعد تكرار الأزمات الاقتصادية خلال العشريات الأخيرة ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام ويرجع ذلك إلى أن أسبابها كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي للدول المعنية وعطلت عجلة التنمية، وعلى إثره حدث تراجع كبير في الأرصدة المالية والمخزون التراكمي للاستثمارات في هذه الدول.

II نتائج اختبار الفرضيات:

لقد كان الهدف من الدراسة هو محاولة التعرف على مدى تأثير الأزمات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على عصرين هامين يتمثلان في الملكية وسلطة اتخاذ القرار في الإدارة، حيث يعتبر نشاط إنتاجي يتخذ أشكالاً متعددة (عمومية، خاصة، طبيعة أو معنوية) يديره ويشرف عليه مستثمر أجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بصفة مشارك مع مؤسسة أخرى في بلد غير بلده الأصلي بنصيب يبرر له الحق في الإدارة، وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا الأولى.

2- إن عمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال شملت المعاملات التي تخص التحرير من القيود المفروضة على الإستثمار الوارد للدخل أو المتجه للخارج. حيث يعتبر هذا التكامل بين الأسواق المحلية والعالم الخارجي معبراً أو قناة لانتقال الأزمات الاقتصادية بين الدول وبما أن الدول العربية مازالت أسواقها منغلقة على نفسها ولم تخطو خطوات جريئة في مجال التحرر جنبها هذا انعكاسات الأزمات الاقتصادية والتأثر المباشر بالأزمات الأمريكية وأزمة الديون السيادية وجاء تأثيرها الغير مباشر متأخر وغير حاد عكس دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت تأثرها أكبر مقارنة بباقي الدول العربية ففي أزمة 2008م كانت أزمة دبي العالمية والانخفاض الحاد في أسعار النفط. أما أزمة الديون السيادية فكان تأثيرها غير المباشر على القطاع المالي العربي والاقتصاد ككل عن طريق النفط وتصفية أو سحب الدول الأوروبية لاستثماراتها بمنطقة الخليج نتيجة الأزمة فمن خلال بحثنا استنتجنا أن حجم تأثير اقتصاديات الدول العربية بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة يحدد بمدى ارتباط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد العالمي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- مع نهاية سنة 2014م عرف سعر برميل النفط انخفاضاً كبيراً حيث وصل سعر البرميل في غضون شهرين إلى 55 دولار بعد أن كان يتجاوز 120 دولار وسبب هذا الانخفاض الشديد أزمة نفطية مست آثارها السلبية الدول المنتجة للنفط حيث تكبدت خسائر كبيرة

منها دولاً مجلس التعاون الخليجي وقد كان وقع هذه الآثار عليها متفاوت حيث أن الدول صاحبة الإنتاج الوفير والإحتياطي الكبير كالسعودية والإمارات والكويت استطاعت أن تغطي العجز في ميزانيتها من الفوائض المالية المتراكمة لديها من سنوات الطفرة التغطية أما باقي الدول فكان تأثرها مباشر وسجلت عجز في ميزانيتها لم تستطع تغطيته. وعليه نقبل الفرضية الثالثة.

4- لقد أثرت الازمات الاقتصادية على مؤشرات المناخ الاستثماري تأثيراً سلبياً في الدول المتقدمة كما في الدول النامية مما أثر على حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة الى كل مناطق العالم، ودول مجلس التعاون جزءاً من هذا العالم طالتها الآثار السلبية وقد سجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها معدلات منخفضة. وهذا ما ينفي الفرضية الرابعة.

III- نتائج البحث

- 1- كلما زاد الارتباط بين الاقتصاد العيني (الحقيقي) والاقتصاد المالي كلما قلت الازمات الاقتصادية والمالية. وكلما انفصل الارتباط بينهما كلما ساءت حالة الاقتصاد العيني وحدثت الازمات الاقتصادية والمالية .
- 2- هناك تباين في المستوى الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث نجد دول نفطية تمتلك فوائض مالية كبيرة ودول تعاني مشاكل اقتصادية ومالية وامكاناتها الاقتصادية محدودة وعدم اعطاء اولوية للاستثمارات البنينة بين دول المجلس.
- 3- عدم الاهتمام بالقطاع الصناعي غير النفطي حيث نلاحظ انخفاض الاستثمارات الأجنبية الموجهة لهذا القطاع وتمركز جل الاستثمارات في قطاع النفط والعقار والخدمات.
- 4- ان توفر مناخ استثماري أكثر جاذبية يتطلب تفاعل وتكامل بين مختلف مكوناته ويعتبر النظام السياسي من اهم عناصره ومدى الاستقرار الأمني في الدول فالوضع السياسية السائدة تؤثر على القرارات الاستثمارية بطريقة مباشرة وتوفير مناخ يتمتع بالاستقرار السياسي والأمني وغياب النزاعات الإقليمية ضرورة ملحة لخلق مناخ استثماري جاذب ولعل الأحداث السياسية والأوضاع الأمنية السائدة في المنطقة (الربيع العربي والنزاعات الإقليمية بين دول المنطقة و الأحداث الأمنية... الخ) عوامل طارئة تحجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للمنطقة رغم كل التحفيزات والتسهيلات.
- 5- ان جل الاستثمارات الوافدة الى الكويت استقطبتها قطاع المحروقات وغياب استراتيجية او خريطة شاملة توضح اولويات كل دولة من دول الاتحاد لتوجيه هذه الاستثمارات بما يخدم التنمية الشاملة لدول المنطقة والخروج من دائرة الدول الريعانية.
- 6- زيادة التدفقات المالية نحو اسواق المال الأمريكية والأوروبية لاستثمارها في تلك الدول بدل توجيهها للاستثمارات العربية والخليجية البنينة مما يؤدي الى مزيد من التبعية وزيادة احتمال تعرضها للازمات المالية والاقتصادية والتي تعتبر الدول الراسمالية منبعها.
- 7- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مهماً في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية لذا تسعى مختلف دول العالم الى جذب أكبر قيمة منها ، لكن في ظل العولمة وانفتاح الاسواق واشتداد المنافسة بين الدول وحتى التكتلات الاقتصادية حتم على كل طرف تحسين مناخ استثماره بشكل مستمر ، في خضم كل هذا تبقى جاذبية الاستثمار في اغلب الدول العربية بعيدة عن المعايير العالمية.

IV التوصيات والمقترحات:

وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها، يمكن إدراج جملة من التوصيات كمايلي:

- 1-** توجيه الاستثمارات الأجنبية الواردة لعدد من القطاعات الاقتصادية التي تحقق قيمة إضافية للدولة وللمجتمع مع ضرورة الاستفادة من المزايا النسبية الموجودة كوفرة الموارد الطبيعية من أجل تحقيق تنوع اقتصادي والتركيز على نوع الاستثمارات يجنبها الصدمات السعرية للنفط وتحقيق التنمية المستدامة.
- 2-** ضرورة تشجيع الاستثمارات العربية البينية كاحد مقومات التكامل العربي وتوجيه الفوائض المالية للاستثمار البيني بدل استثمارها في دول أوروبية.
- 3-** تبني إستراتيجية شاملة للاستثمار مع الاخذ بعين الاعتبار كيفية استغلال الفوائض النفطية مفتاح للاقتصاديات الخليجية.
- 4-** ضرورة تبني سياسة التنوع الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في قطاعات الانتاج والصناعات الاحلالية وترشيد الواردات وخصوصا الاستهلاكية.
- 5-** عدم الافراط والتسرع في تقديم الحوافز والتسهيلات العشوائية للمستثمر الاجني وضرورة القيام بدراسات ميدانية في هذا المجال والانفتاح الاقتصادي على العالم يكون تدريجيا وبصورة مدروسة.



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- احمد زين الدين، طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 2- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي-نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 3- سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 4- سيد متولي عد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط 1، عمان، الأردن، 2010.
- 5- صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 7- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 6- عباس صلاح، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 7- عبد الحق بوعتروس، تحليل الأزمة المالية الراهنة 2008 مقارنة إسلامية، كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، د ت.
- 8- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 9- عبد الرحمن يسرى أحمد: تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 10- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر.
- 11- عبد السلام أبو قحف، أساسيات في الإدارة، الإدارة للطباعة للنشر، بيروت، 1995.
- 12- عبد السلام أبو قحف، الإدارة الإستراتيجية وإدارات الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 13- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 14- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، بدون رقم طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 15- عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 16- عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013.
- علي فلاح المناصير، وصفى عبد الكريم الكساسبية، الأزمة المالية العالمية حقيقتها-أسبابها-تداعياتها-وسبل العلاج، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009.
- 17- عمر يوسف عبد الله عبابنة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011.
- 18- فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 19- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي، مصر، بدون رقم طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 20- محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للأسماية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 21- مصطفى العبد الله الكفري، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012.

- 22- منير إبراهيم هنيدي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، بدون رقم طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
- 23- موافق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، الوراق للنشر والتوزيع، 2010
- 24- نعيمة اوغيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر ، 1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، 2016، الطبعة الأولى.
- 25- نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربيع الثالث، 2016.
- 26- وطفة ضياء ياسين، حماية حق الإنسان في العمل في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ط 1.
- الرسائل الجامعية
أ- أطروحات الدكتوراه
- 27- أميرة مجري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، باتنة، 2016-2017.
- 28- بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار على الاقتصاد الجزائر خلال الفترة 1996-2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.
- 29- جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي - دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2014-2015.
- 30- جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية، 2000-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
- 31- دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 32- رفيقة صباغ ، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية- دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي-، أطروحة دكتوراه- غير منشورة-، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
- 33- رفيقة صباغ، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية، دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
- 34- قريد عمر ، تحسيس مناخ الإستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الإقتصاد الجزائري ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة / 2014-2015.
- محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- 35- ميلود بوعبيد ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر ،1باتنة 2015 ، - 2016
- 36- نسيمة أوكيل ، الأزمات المالية وإمكانية التوفي منها والتخفيف من أثارها -مع دراسة حالة أزمة دول جنوب شرق آسيا-، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2008.

- 37- نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة سانتا كليرمنتس، 2012.
- 38- يحي سعيدي ، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
- وليد ببي، آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ضل الأزمة المالية الحالية - دراسة حالة دول شمال افريقيا - اطروحة دكتوراه - كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2014-2015.
- ب- مذكرات وسائل ماجستير.**
- 39- بلال بوجعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية شراكة الأورومتوسطية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تلمسان.
- 40- بلخير قسوم، دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.
- 41- بلقاسم طراد، التجارة العربية البنينة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013.
- 42- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر 1998/2008، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.
- 43- حمودي بن عباس ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين - مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة، 2011-2012.
- 44- خالد أحميمة ، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013.
- 45- خيرة خيالي ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم نمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (2005-2012) ،مذكرة ماجستير .
- 46- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي -دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008،
- 47- ساعد بوراوي، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) - دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة منتوري في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، باتنة، 2016-2017.
- 48- سامية دحماني ، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، العشرية 1988-1998، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- 49- سعاد سالكي ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- 50- سعاد يحي ، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال الاتحاد الأوروبي)، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 2012-2013.

- 51- سمير يحياوي ، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 52- سيد هشام صباح الفخري ، أزمة ديون دبي اسبابها واثارها الاقتصادية، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009.
- 53- صلاح الدين طالبي ، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية (الازمة الحالية وتداعياتها -حالة الجزائر- ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- 54- عاد يحي ، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال الاتحاد الأوروبي)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 55- عبو هودة، آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية" خلال الفترة (1970-2006)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008.
- 56- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.
- 57- عمر يحياوي، دور المناخ الإستثماري في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010 ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012-2013.
- 58- فاروق سحنون ، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الدول الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.
- 59- فاطمة رحال ، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر: 2000-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة، 2011-2012.
- 60- فايزة شاقور جلطية، معوقات استثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر - دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب خلال الفترة 2000 -2010 ، رسالة ماجستير، كلية العلوم اقتصادية جامعة وهران 2012-2013.
- 61- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- 62- مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 63- مصطفى بن عامر ، أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.
- 64- نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على شراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
- 65- نفيسة باحمد ، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، وهران، 2015-2016.
- 66- وهيبية بن داودية ، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005.

3 المجالات الدورات المطبوعات

- 67- أحمد حسين معاوية، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، السعودية، 2014.
- 68- حدة ريس ، دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28/27، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2012.
- 69- حسن مهدي صائب ، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، 2009.
- 70- عائشة عزوز ، تداعيات الأزمة المالية على الأسواق المالية العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 08، ماي 2013.
- 71- عبد الرحمن تومي، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009.
- 72- عبد المجيد قدي ، الصناديق السيادية والازمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة الجزائر.
- 73- علي فلاق وآخرون، انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان على الاقتصاد الجزائري (2009-2015)، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 05، العدد 02، 2016.
- 74- فاطمة رحال، نادية بلورغي، دور الاتحاد الاوروبي في ادارة ازمة الديون السيادية الاوروبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، العدد 01، جامعة بسكرة .
- 75- فيصل بشرول ورملاوي عبد القادر، الآثار الديناميكية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 3 (10)، معسكر، الجزائر، 2016.
- 76- محمد مداحي و خلخال منال، أزمة الدين السيادي في اليونان واثرها على منطقة اليورو والاقتصاديات العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 78، افريل 2017.
- 77- معاوية احمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2014.
- 78- منور أو سرير وعليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر / مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد في المركز الجامعي حمس مليانة بومرداس .
- 79- نذير غانية ، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 11، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016.
- 80- نسيم طويل، الأزمة الاقتصادية العالمية: قراءة في الأسباب الاقتصادية والتداعيات السياسية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، جوان 2017.
- 81- هشام بوريش ، عفيف هناء، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016.
- 4- الملتقيات والمؤتمرات.
- 82- حسن بن رfidان المهجوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير لإدارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، 5-8 ديسمبر 2004.

- 83- ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2009.
- 84- شيخ الداوي، الأزمة المالية العالمية، وانعكاساتها وحلولها، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي، الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009.
- 85- عشور مزريق، دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية-تجارب مختارة-، الملتقى الوطني الاول افاق التنمية الاقليمية والمكانية بالجزائر، جامعة ادرار، 2013-2014.
- 86- علي هلهول الرويلي، الأزمات تعريفها-أبعادها-أسبابها، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية "إدارة الأزمات، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، من 30 أبريل إلى 4 ماي 2011.
- 87- غربي هشام، محمد مداحي، إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، يومي 27/26 فيفري 2012.
- 88- فاروق تشام، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة.
- 89- مثنى سعدون محمد ومضيء حين سعود، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003، رماح للبحوث والدراسات، العدد 16، الأردن، ديسمبر 2015.
- 90- مزريق عشور، دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية- تجارب مختارة-، الملتقى الوطني الاول حول: افاق التنمية الاقليمية والمكانية بالجزائر، جامعة ادرار، الجزائر، 2013-2014.
- 91- ناجي بن حسين، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول: "سيل تنشيط الاستثمارات في الإقتصاديات الانتقالية"، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004
- 92- هشام مجري، تفسير ميكانيزم الأزمة المالية من خلال ظاهرة الفقاعات المضاربة، مداخلة من الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.
- 93- هشام غربي، محمد مداحي، إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، المركز الجامعي الوادي، يومي 27/26 فيفري 2012.

5- التقارير والدراسات

أ/ التقارير

- 94- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2011، الكويت.
- 95- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون، معوقات الاستثمار في مجلس التعاون الخليجي- دراسة ميدانية - الدمام، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2009.
- 96- تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2005.
- 97- تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
- 98- تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

- 99- تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
- 100- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2012-2013.
- 101- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2010، الكويت، 2010.
- 102- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، الكويت، 2008.
- ب/الدراسات**
- 103- بوعبد الله ودان ، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم 104- التجارية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
- 105- سعد محمود الكواز وعمر غازي العبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.
- 106- سعود وسيلة، قاسمي كمال، واقع الاستثمارات الأجنبية في البلدان العربية -دراسة حالة تحليلية للاستثمارات الأجنبية بإمارة دبي خلال الفترة 2011-2015، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/09/01.
- 107- فهمي محمد منصور، دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة اليمن ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013 - 2014.
- 108- مليكة كرمي ، واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تجدد الأزمة النفطية -دراسة مقارنة لبعض الدول الخاسرة والرابحة، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، د ت.
- 109- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد التنمية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012/2013.
- 110- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013.
- 111- نشرة فصلية، حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت 2011.
- 112- هوام جمعة ولمزاودة عمار، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 34، عنابة، 2014.
- 113- وصاف سعدي، مجلس التعاون الخليجي: دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004.

6- الجرائد

- 114- جريدة البيان / معوقات الاستثمار الأجنبي في الخليج العربي بين غياب الإستراتيجية والشريك النائم ، نقلا عن

[https://:www.albain.ae](https://www.albain.ae) :

115- جريدة البيان، معوقات الاستثمار الأجنبي في الخليج العربي بين غياب الإستراتيجية والشريك النائم ، نقلا عن
<https://www.albayn.ae> :

7- المواقع

116- أسباب الهبوط المفاجئ لأسعار النفط، 2015/1/7، [http://www.hizb-](http://www.hizb-jordan.org/files/hizb_releases/2015/1/2015_01_07_Jawab.pdf)، تاريخ الزيارة: 2018/04/18،
الساعة: 12:20.

117- حسين شحاتة، الأزمة الاقتصادية: الأسباب والبدائل، نقلا عن:

<https://archive.islamonline.net/?p=5448>، تاريخ الزيارة: 2018/04/20، الساعة: 21:15.

118- خالد عبد الرحيم السيد، أزمة الديون في منطقة اليورو ودول التعاون الخليجي، نقلا عن: [https://www.al-](https://www.al-sharq.com/opinion)
[sharq.com/opinion](https://www.al-sharq.com/opinion)، تاريخ الزيارة: 2018/04/20، الساعة: 20:38.

119- سليمان خطاف، آثار انخفاض أسعار النفط على المصدرة، جريدة اليوم، العدد 15481، 3 نوفمبر 2015، نقلا عن:
<http://www.alyaum.com/article/4098079>، تاريخ الزيارة: 2018/04/18، الساعة: 13:15.

120- عامر العمران، انخفاض أسعار النفط... الأسباب والعواقب، مركز روابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نقلا عن:
<http://rawabetcenter.com/archives/901>، تاريخ الزيارة: 2018/04/17، الساعة 10:40.

121- مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار، المناطق الحرة، نقلا عن:

www.dubaifdi.gov.ae/Arabic/Pages/FreeZones.aspx ، تاريخ الزيارة 2018/06/02 على الساعة
23:15

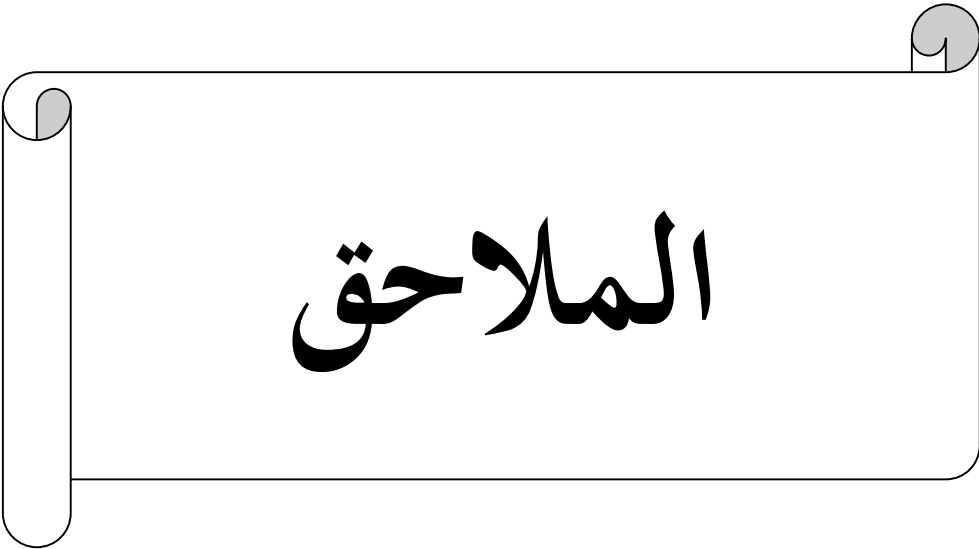
ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

الكتب.

122-Georges H.Hempel et Alan, **Bank Management, Text and Cases**, Fourth Edition, Canada, 1994.

123-Jean-Louis Mucchielli, Relations Economiques Internationales, 4 édition, Hachette supérieur, Paris, 2005.

124-OCDE, Définition des références détaillées des investissement internationaux, Paris, 1983.



الملاحق

الملحق (01): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون و العالم 2008-2016م

US \$	دولار أمريكي	السنة Year
مجلس التعاون** GCC**	العالم* World*	
28,266	9,371	2008
21,952	8,775	2009
25,578	9,509	2010
31,209	10,444	2011
33,080	10,539	2012
32,967	10,709	2013
32,428	10,850	2014
26,796	10,130	2015
25,375	10,151	2016

Source: * The World Bank
** GCC-STAT

المصدر: * البنك الدولي
** المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون

الملحق (02): الترتيب العالمي لمجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية - 2016م.

Country	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الدولة	الترتيب العالمي World Ranking
United States of America	18.6	الولايات المتحدة الأمريكية	1
China	11.2	الصين	2
Japan	4.9	اليابان	3
Germany	3.5	ألمانيا	4
United Kingdom	2.6	المملكة المتحدة	5
France	2.5	فرنسا	6
India	2.3	الهند	7
Italy	1.8	إيطاليا	8
Brazil	1.8	البرازيل	9
Canada	1.5	كندا	10
South Korea	1.4	كوريا الجنوبية	11
GCC	1.4	مجلس التعاون	12
Russia	1.3	روسيا	13
Spain	1.2	إسبانيا	14
Australia	1.2	أستراليا	15

* Source: - GCC-STAT
- The World Bank

* المصدر: - المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون
- البنك الدولي

الملحق (03): السكان و المساحة و الكثافة السكانية في دول مجلس التعاون

Country/Item	2016	2015	2014	2013	2012	الدولة/البيان
GCC						
مجلس التعاون						
Population (No.)	53,401,862	51,093,051	49,855,795	48,425,835	47,092,044	السكان (عدد)
Area (Km ²)	2,410,748	2,410,747	2,410,743	2,410,739	2,410,719	المساحة (كيلومتر مربع)
Population Density (Person/Km ²)	22	21	21	20	20	الكثافة السكانية (شخص/كيلومتر مربع)
UAE						
الإمارات						
Population (No.)	9,121,167	*8,264,070	*8,264,070	*8,264,070	*8,264,070	السكان (عدد)
Area (Km ²)	71,024	71,024	71,024	71,024	71,024	المساحة (كيلومتر مربع)
Population Density (Person/Km ²)	128	116	116	116	116	الكثافة السكانية (شخص/كيلومتر مربع)
Bahrain						
البحرين						
Population (No.)	1,423,726	1,370,322	1,314,562	1,253,191	1,208,964	السكان (عدد)
Area (Km ²)	779	778	774	770	770	المساحة (كيلومتر مربع)
Population Density (Person/Km ²)	1,828	1,761	1,698	1,628	1,570	الكثافة السكانية (شخص/كيلومتر مربع)
KSA						
السعودية						
Population (No.)	31,742,580	30,890,736	30,300,675	29,601,529	28,894,675	السكان (عدد)
Area (Km ²)	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	المساحة (كيلومتر مربع)
Population Density (Person/Km ²)	16	15	15	15	14	الكثافة السكانية (شخص/كيلومتر مربع)
Oman						
عمان						
Population (No.)	4,414,051	4,159,102	3,992,893	3,855,206	3,623,001	السكان (عدد)
Area (Km ²)	309,500	309,500	309,500	309,500	309,500	المساحة (كيلومتر مربع)
Population Density (Person/Km ²)	14	13	13	13	12	الكثافة السكانية (شخص/كيلومتر مربع)
Qatar						
قطر						
Population (No.)	2,617,634	2,437,790	2,216,180	2,003,700	1,832,903	السكان (عدد)
Area (Km ²)	11,627	11,627	11,627	11,627	11,607	المساحة (كيلومتر مربع)
Population Density (Person/Km ²)	225	210	191	172	158	الكثافة السكانية (شخص/كيلومتر مربع)
Kuwait						
الكويت						
Population (No.)	4,082,704	3,971,031	3,767,415	3,448,139	3,268,431	السكان (عدد)
Area (Km ²)	17,818	17,818	17,818	17,818	17,818	المساحة (كيلومتر مربع)
Population Density (Person/Km ²)	229	223	211	194	183	الكثافة السكانية (شخص/كيلومتر مربع)

*represents 2010 data

* يمثل تقديرات 2010م

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي (اللمحة الإحصائية لسنة 2016)

الملحق (04): الترتيب العالمي لمجلس التعاون في إنتاج و احتياطي النفط الخام -2016م.

*الترتيب العالمي لمجلس التعاون في إنتاج النفط الخام -2016م.

Country	إنتاج النفط الخام Crude Oil Production	الدولة	الترتيب العالمي World Ranking
GCC	18.2	مجلس التعاون	1
Russia	10.3	روسيا	2
United States of America	8.9	الولايات المتحدة الأمريكية	3
Iraq	4.6	العراق	4
China	4.0	الصين	5
Iran	3.7	ايران	6
Brazil	2.5	البرازيل	7
Venezuela	2.4	فنزويلا	8
Mexico	2.2	المكسيك	9
Angola	1.7	انغولا	10
Total of other Countries	17.0	مجموع الدول الأخرى	
Total of the World	75.5	مجموع العالم	

* Source: - OPEC
- OAPEC

* المصدر: - منظمة الدول المصدرة للبترو
- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

*الترتيب العالمي لمجلس التعاون في احتياطي النفط الخام -2016م.

Country	احتياطي النفط الخام Crude Oil Reserves	الدولة	الترتيب العالمي World Ranking
GCC	496.2	مجلس التعاون	1
Venezuela	302.3	فنزويلا	2
Iran	157.2	ايران	3
Iraq	148.8	العراق	4
Russia	80.0	روسيا	5
Libya	48.4	ليبيا	6
Nigeria	37.5	نيجيريا	7
United States of America	32.3	الولايات المتحدة الأمريكية	8
Kazakhstan	30.0	كازاخستان	9
China	25.6	الصين	10
Total of other Countries	133.9	مجموع الدول الأخرى	
Total of the World	1,492.2	مجموع العالم	

* Source: - OPEC
- OAPEC

* المصدر: - منظمة الدول المصدرة للبترو
- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

الملحق (05): الترتيب العالمي لمجلس التعاون في إنتاج و احتياطي الغاز الطبيعي -2016م.

* الترتيب العالمي لمجلس التعاون في إنتاج الغاز الطبيعي -2016م.

Country	إنتاج الغاز الطبيعي Natural Gas Production	الدولة	الترتيب العالمي World Ranking
United States of America	751.1	الولايات المتحدة الأمريكية	1
Russia	642.2	روسيا	2
GCC	427.2	مجلس التعاون	3
Iran	226.9	إيران	4
Canada	174.0	كندا	5
China	136.6	الصين	6
Norway	120.2	النرويج	7
Algeria	93.2	الجزائر	8
Turkmenistan	81.8	تركمانستان	9
Indonesia	74.0	اندونيسيا	10
Total of other Countries	947.3	مجموع الدول الأخرى	
Total of the World	3,674.5	مجموع العالم	

* Source: - OPEC
- OAPEC

* المصدر: - منظمة الدول المصدرة للبترو
- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

* الترتيب العالمي لمجلس التعاون في احتياطي الغاز الطبيعي -2016م.

Country	احتياطي الغاز الطبيعي Natural Gas Reserves	الدولة	الترتيب العالمي World Ranking
Russia	50.5	روسيا	1
GCC	41.5	مجلس التعاون	2
Iran	33.7	إيران	3
Turkmenistan	9.9	تركمانستان	4
United States of America	9.2	الولايات المتحدة الأمريكية	5
Venezuela	5.7	فنزويلا	6
Nigeria	5.5	نيجيريا	7
Algeria	4.5	الجزائر	8
Iraq	3.8	العراق	9
China	3.6	الصين	10
Total of other Countries	32.6	مجموع الدول الأخرى	
Total of the World	200.5	مجموع العالم	

*Source: - OPEC
- OAPEC

* المصدر: - منظمة الدول المصدرة للبترو (أوبك)
- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

الملحق (06): تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار)
بين عامي 2006 و 2016

تطور أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية (بالمليون دولار) بين عامي 2006 ، 2016											
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	الدولة
612,54	609,30	608,31	524,93	509,30	503,94	473,10	444,37	372,38	359,66	311,57	الأردن
113 241,24	97 529,84	80 838,24	69 102,34	60 274,00	57 737,93	55 559,93	53 544,93	50 822,03	35 001,73	20 434,00	الإمارات
14 795,21	14 625,00	14 127,66	14 523,94	13 992,02	13 476,06	7 882,71	7 548,67	9 340,13	7 719,66	6 050,52	البحرين
286,03	318,61	287,45	309,10	310,20	298,81	287,22	230,78	152,68	117,15	88,66	تونس
1 876,57	1 821,57	1 718,35	1 736,65	2 004,94	2 046,24	1 512,73	1 292,24	1 077,43	759,44	608,82	الجزائر
80 424,17	63 120,51	44 698,75	39 302,76	34 359,47	29 957,92	26 528,00	22 621,20	20 444,00	17 047,47	17 205,21	السعودية
5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	سورية
2 408,10	2 103,80	1 956,10	1 714,60	1 487,50	998,00	632,00	507,10	435,20	401,60	393,70	العراق
8 350,00	7 488,00	7 194,00	5 836,00	4 902,68	4 018,42	2 796,05	1 298,00	1 189,00	604,00	640,00	سلطنة عمان
445,00	444,80	358,00	171,00	231,90	192,20	240,90	148,90	79,59	83,86	40,00	فلسطين
51 188,66	43 286,73	39 263,38	32 515,03	24 493,60	22 653,49	12 544,96	10 681,79	7 467,21	6 236,16	1 075,91	قطر
31 341,53	31 577,04	34 310,45	37 153,14	31 023,37	32 250,27	28 189,22	23 715,54	22 436,50	14 665,20	10 845,15	الكويت
13 464,37	12 691,16	12 029,44	10 774,42	8 793,50	7 767,80	6 831,16	6 344,33	5 218,56	4 231,98	3 383,89	لبنان
20 620,38	20 279,00	19 884,20	19 961,69	19 254,87	16 745,87	16 614,87	13 892,87	12 727,87	6 839,67	2 892,67	ليبيا
7 227,00	7 020,00	6 839,00	6 586,00	6 285,00	6 074,00	5 448,40	4 272,90	3 700,70	1 780,50	1 115,70	مصر
5 358,80	4 557,27	4 187,01	2 554,72	2 156,72	1 981,09	1 913,98	1 861,38	1 699,09	1 337,14	1 053,64	المغرب
98,93	80,27	72,30	42,93	24,31	26,99	25,53	8,77	11,55	8,57	9,84	موريتانيا
695,81	660,92	654,49	642,95	637,56	629,07	571,18	499,92	428,04	198,18	158,69	اليمن
352 439,32	308 218,81	269 032,12	243 457,19	210 745,94	197 363,10	168 056,94	148 918,67	137 606,97	97 396,96	66 312,95	الإجمالي العربي

المصدر : الأونكتاد- تقرير الإستثمار في العالم 2017

الملحق (7): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية من جميع الدول (بالمليون دولار) من 2001-2012.

جدول رقم 27: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية من جميع الدول بالمليون دولار من 2001 إلى 2012		الدول المستضيفة للإستثمارات (المستقبلية)																				الدولة
الإجمالي	موريتانيا	مصر	ليبيا	لبنان	قطر	فلسطين	سورية	منطقة عمان	تونس	البحرين	المغرب	الكويت	العراق	الصومال	السودان	السعودية	جيبوتي	الجزائر	البحرين	الإمارات	الأردن	
38,106	10	2,610	-188	370	-110		-11	97	1,945	836	14,957	67	3			14,709	103	1,743	59	812	94	فرنسا
35,425		1,130			253			471	378		1,021					14,863		644		16,665		الكويت
30,757	-4	1,359	2,036	148	2,103		-58	1,048	922	463	913	74	225		3	17,484	-4	3,487	-409	756	211	الولايات المتحدة
25,083		3,645			-95			1,980	2,582		2,341					14,208		422				الإمارات
18,013		875			511			4,630	3,352		1,126					6,624		893				المملكة المتحدة
14,120		2,087			712			24	64		587							157		10,479		السعودية
13,979		241	13		434		-2	13	49		26	12				12,884		151	197		-39	البحرين
12,980		1,549			4,183			201	289		357					4,408		438		1,575		هولندا
12,289	65	267	35				-9	95	130	146	5	58	318		1,251	9,419	14	488	3		4	الصين
10,757	16	1,368		1	31		221	46	327	15	962	60	-2		7	7,186	-1	459	33		27	ألمانيا
10,370		695	194	22	13		413		1,918	-8	468	2,217	28		29	2,546		953	194		688	إيطاليا
9,258		537			12			514	25		103					7,877		190				البحرين
8,716		898	-535					413			4,755					1,654		1,531				اسبانيا
5,848		620						274	580		119					435		127	-168	4,001	-140	قطر
5,789		1,054		19				198	137		1,173					3,105		103				سويسرا
4,193		227						132	734		32					3,005		63				كندا
3,769		327			-13			155	29		56					2,953		262				الأردن
3,515		51							136							1,689		13		1,626		أستراليا
3,396		560			14			106	2		63					2,384		265				لبنان
3,050		1,584	3	-28	4		-3	10	70		373	1	4		2	162	-1	857	8		4	باكستان
3,001									12							2,965		24				روسيا
2,838									17		1					2,793		27				ماليزيا
2,809		180	34	21			18	11	208		58	9	103		12	1,894		77	179		5	تركيا
2,786									86		98					1,294		1,306				مصر
2,500		21	322		14			109	34	490	6	15	175		-11	1,213		11	91		10	كوريا الجنوبية
1,933		203						329	70		96					562			673			الهند
1,882		372	-20	0			-16	11	601	-3	200	-15	-3		-15	700	3	81	-3		-11	السويد
1,787											9					1,775		3				قطر
1,584		75							16		11					1,482						سنغافورة
1,062		27							864		13					124		34				النمسا
875		222									6					298		263	86			منطقة عمان
869		522							302		45											ليبيا
852											27					821		4				سورية
699			6					31			55					607						باكستان
633		147	18	10						5	30	4				336		71	7		3	قبرص
599		623						-51			5					2		20				اليونان
550		47														503						البحرين
535		156		21					140		201							17				البرتغال
409		5														404						تايوان (الصين)
401	31	112		28				64	26	44	-28		-5	10	158			-46			7	لوكسمبورغ
279		25						40		12					89		113					الدروم
271		16	36								104							115				تونس
241			-18		9		248								1				1			كرواثيا
154								118			24					1		11				موريتانوس
131								127	4													منطقة البحر الكاريبي
121								121														ترينيداد وتوباغو
110								102								8						إيران
107	-3	54		5				5			12	-2				18		28	1		-11	الدانمارك
107		25							5		29							48				أيرلندا
102																		102				جزر البهاما
518	21	131	-115	1	-190	0	0	16	125	0	304	-1	1	0	0	131	0	96	-14	0	12	أخرى
300,158	136	24,648	1,821	618	7,865	0	801	10,925	16,670	1,970	30,839	2,471	852	-5	1,289	145,775	114	15,699	219	36,587	864	الإجمالي

الدول المستضيفة (المستقبلية)

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الإستثمار ، 2014 ، ص 75.